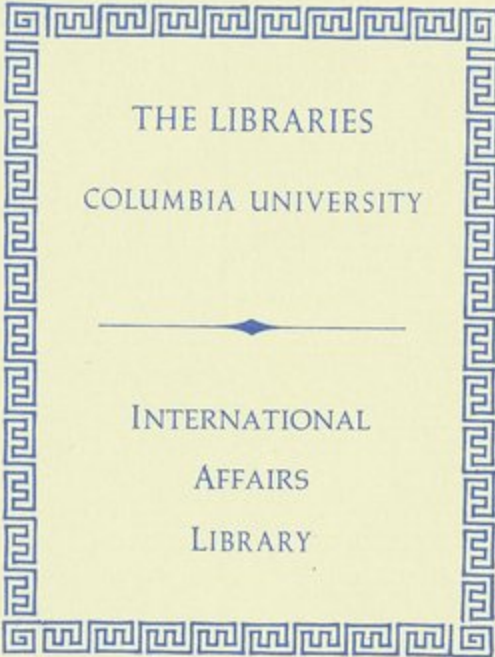






THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL
AFFAIRS
LIBRARY

سياسة الأعمار الاقتصادية في العراق

الفه

الدكتور توماس بالوك

أستاذ الاقتصاد في كلية باليول ، جامعة أوكسفورد

ساعده في البحث وقدمه للعربية

الدكتور

محمد سلمان حسن

بكالوريوس الاقتصاد ، جامعة لفربول

ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة لندن

دكتوراه التطور الاقتصادي ، جامعة أوكسفورد

تشرين الثاني ١٩٥٨

منشورات الثقافة الجديدة

هبة للزينة الاسكندرية
فضيلة الزينة
مع التقدير

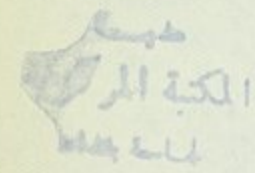
١٤/١١

سياسة الأعمار الاقتصادية في العراق

الفه

الدكتور توماس بالوك

استاذ الاقتصاد في كلية بالبول ، جامعة أوكسفورد



ساعده في البحث وقدمه للعربية

الدكتور

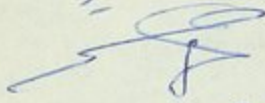
محمد سلمان حسن

بكالوريوس الاقتصاد ، جامعة ليربول
ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة لندن
دكتوراه التطور الاقتصادي ، جامعة أوكسفورد

تشرين الثاني ١٩٥٨

مطبعة العاني - بغداد

هبة للزينة الاسكندرانية
فضيلة الزينة
مع التقدير



١٤/١١/٧١

سياسة الأعمار الاقتصادية في العراق

الفه

الدكتور توماس بالوك

استاذ الاقتصاد في كلية باليول ، جامعة أوكسفورد

ساعده في البحث وقدمه للعربية

الدكتور

محمد سلمان حسن

بكالوريوس الاقتصاد ، جامعة ليربول

ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة لندن

دكتوراه التطور الاقتصادي ، جامعة أوكسفورد

تشرين الثاني ١٩٥٨

مطبعة العاني - بغداد

المكتبة المرموقة
للسنة ١٩٥٨

Int. Affairs

HC

497

.I7

B34

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

قائمة المراجعين

الذخيرة

الى قائد الشعب العراقي الزعيم المنقذ عبدالكريم قاسم
الى قاهر الاستعمار ، ومحرر العراق
مثبت الثورة ، وموطد الجمهورية . . .
الى العازم على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعامل
على محو الاستغلال . . .
الى الهادف من أجل القضاء على :
ثالوث الفقر والجهل والمرض
الى الرامي الى تحقيق :
التقدم الاقتصادي ، والرفاه الاجتماعي
والى تطبيق :
المثل الانسانية العليا

الدكتور محمد سلمان حسن

تقديم : نحو اقتصاد وطني موجّه

ان عملية رسم السياسة الاقتصادية السليمة لاي بلد ، وبصورة خاصة للبلاد التي شقت طريقها نحو التحرر السياسي ، والاقتصادي والفكري مؤخرا كالجمهورية العراقية ، تستلزم ، أولا ، وضوحا تاما حول الاهداف العامة المراد تحقيقها ، كبناء كيان اقتصادي رصين قبل كل شيء أو انتشال الشعب من الفقر المدقع بأسرع وقت ، وتتطلب ، ثانيا ، هضما عميقا لطبيعة المرحلة التاريخية التي تعثر البلد المبحوث خاصة والعالم عامة ، كما تقتضي ، آخرأ ، استقصاء دقيقا لجميع الحقائق والاحصائيات عن المرافق الاقتصادية الكامنة والواقع الاقتصادي الحالي .

لعله من المجدي ، اذن ، ان نرسم الخطوط العريضة لمراحل التطور الاقتصادي في العراق الحديث ، قبل ان نبين مركز كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق) في الدراسات التي تمت عن بلدنا حتى الآن . لقد مر العراق ، فيما نعتقد ، في ثلاث مراحل من تطوره الاقتصادي الحديث : وهي مرحلة التجارة الخارجية ، ومرحلة الاستثمار النفطي ، ومرحلة التطور الاقتصادي الذاتي .

اما مرحلة التجارة الخارجية ، فالمقصود بها الدور المحرك الذي لعبه نمو تجارة العراق الخارجية مع دول اوربا الصناعية ، لا سيما بريطانيا ، خلال الفترة ما بين فتح قناة السويس ١٨٦٩ وابان الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ . اذ أن أول ما يمتاز به هذه الفترة هو نشوء التنظيم التجاري الخاص في انتاج السلع وتبادلها من الناحية الاقتصادية ، ونمو طبقة البرجوازية التجارية من الناحية الاجتماعية . فلقد صارت أسعار السلع

المحلية تتأثر بتيارات الاسعار العالمية ، وأصبح الانتاج المحلى تابعا أكثر فأكثر الى تقلبات الطلب العالمى . وعلى هذا ، فقد كانت التجارة الخارجية الطريق الاول للنمو الاقتصادى الاستعمارى فى العراق حتى الحرب العالمية الثانية .

ثم أخذت أهمية الاستثمار النفطى بالازدياد منذ سنة ١٩٣٤ حين بدأ انتاج النفط فى العراق . اذ ان نمو انتاج النفط العراقى ، ودوره فى ميزانية الدولة ، عن طريق عوائد النفط ، أو فى العمالة عن طريق الايدى العاملة التى يشغلها كان محدودا جدا حتى نشوب أزمة النفط الايرانى فى سنة ١٩٥١ . لقد حل الاستثمار النفطى محل التجارة الخارجية حيث أصبح العامل المحرك للاقتصاد العراقى منذ الحرب العالمية الثانية ، وخاصة منذ عام ١٩٥٢ . وعلى هذا فقد كان الاقتصاد العراقى خاضعا للاستثمار والانتاج النفطى ، فالعوائد النفطية خضوعا تاما حتى الثورة العراقية فى ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وفى صيف ١٩٥٧ ، بعد التحضيرات الاولى لمشروع اعمار اقطار البحر الابيض المتوسط ، التى قامت بها منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، اضطلعت لجنة من خبراء هذه المنظمة باعداد كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادى فى العراق) كأحد الاقطار الداخلة فى المشروع المذكور . وكان الدكتور توماس بالوك ، أستاذ الاقتصاد بكلية بالول فى جامعة اوكسفورد ، المسؤول الاول عن هذا التقرير ، وكان كاتب هذه السطور باحثا مساعدا له . وكان المأمول ان يزور العراق قبل كتابة التقرير ، الا ان حكومة العهد البائد قد منعت الدكتور بالوك من الدخول الى العراق ، كما وان سحبها لجواز سفر كاتب هذه السطور حال دون

دخوله أيضا • والدكتور بالوك اقتصادى معروف ، وهو احد اقطاب الجناح اليسارى لمدرسة كينز فى الاقتصاد الحديث ولحزب العمال البريطانى • هذا وان منظمة الغذاء والزراعة الدولية والدكتور توماس بالوك قد وافقوا على نشر هذا التقرير باللغة العربية •

يتألف هذا التقرير من (٣٠٣) فقرات و (١٠) فصول و (٣٠) جدول احصائى • وينطوى على عصارة المعلومات الاقتصادية والاحصائية الضرورية كأساس لرسم سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى انماء مرافق البلد الاقتصادية ورفع مستواه المعاشى والاجتماعى • وعلى الرغم من انه كتب فى صيف ١٩٥٧ ، فان الدكتور توماس طلب الى مؤخر ان اذيع اعتقاده بان نظرة التشاؤم التى قد 'تشم رائحتها من بعض الفقرات (أمثال ٧-١٣ ، و ٧٥-٨٢ ، و ١١١ ، و ١١٦ ، و ١٣٦) لا مبرر لها بعد قيام الجمهورية العراقية • بل انه متفائل بان امكانية توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا ، ومكافحة الفقر المدقع مكافحة جذرية ، قد أصبحت الآن أقرب الى التطبيق من أى وقت آخر •

ويمتاز هذا التقرير عن كل ما كتب ، من تقرير وليم ولكوكس عن الرى فى العراق قبل الحرب العالمية الاولى حتى تقرير اللورد سولتر عام ١٩٥٥ ، فى كونه ينظر الى شؤون العراق من الداخل أى من وجهة نظر الشعب العراقى ، وليس من الخارج ، أى من وجهة نظر المصالح الاجنبية • وعلى هذا الاساس يدعو هذا الكتاب الى اصلاح الزراعى ، والتقدم الصناعى ، والحماية فى السياسة التجارية ، ويدرس قبل كل شئ ، مضمون الاقتصاد الخاضع للنفط ، ويرسم الطريق نحو اقتصاد متوازن يطور كل مرافق الثروة الوطنية ، اقتصاد مستقل غير خاضع للنفط ،

اقتصاد يعتمد على نفسه بنفسه ، واقتصاد لا يخطط خطط عشوائية ، بل اقتصاد
موجه يسير حسب خطة مرسومة •

وهذه هي مزايا المرحلة الاقتصادية الثالثة التي تقف الجمهورية
العراقية على ابوابها اليوم •

الدكتور محمد سلمان حسن

بغداد ١ تشرين الثاني ١٩٥٨

جدول المحتويات

الاهـداء

تقديم : نحو اقتصاد وطنى موجه

الصفحة

الفصل الاول

مقدمة عامة

١٧ - ٢٥

- (أ) وضع العراق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٧ - ١٨
- (ب) الانماء الاقتصادى ومصاريف الاعمار فى العراق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٨ - ٢١
- (ج) أساس التطور الاقتصادى الذاتى ٠٠ ٠٠ ٢١ - ٢٥

الفصل الثانى

أساس اعمار العراق الاقتصادى

٢٦ - ٣١

صناعة النفط

الفصل الثالث

مجلس الاعمار ومنهاج الاعمار

٣٢ - ٤٩

- (أ) تشكيل المجلس ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٢ - ٣٣
- (ب) السياسة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣ - ٣٥
- (ج) معدل التطور ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٥ - ٣٨
- (د) ما يعنيه التباطؤ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٨ - ٣٩
- (هـ) تحليل المناهج الموضوعية مؤخرًا ٠٠ ٠٠ ٣٩ - ٤٦
- (١) خطة العمل الموضوعية من قبل اللورد سولتر
- (٢) مشروع الست سنوات الجديد
- (ف) النتائج والمشاكل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٤٦ - ٤٩

الفصل الرابع

السيطرة على الفيضان والهيمنة على الارض

٥٠ - ٨٠

المشاكل الزراعية

- (أ) السيطرة على الفيضانات ٥٠ - ٥٤
- (ب) الري والبزل ٦٥ - ٦٤
- (١) نهر الفرات
- (٢) نهر دجلة
- (ج) حيازة الارض ٦٤ - ٧٢
- (١) توفر المياه
- (٢) الملوحة
- (د) زيادة دخل سكان الارياف ٧٢ - ٧٦
- (هـ) خطة زراعية عامة ٧٦ - ٨٠

ملحق الفصل الرابع

مذكرة حول فائض الايدى العاملة الزراعية في العراق ٨١ - ٨٤

الفصل الخامس

٨٥ - ١٠٠

الغابات

- (أ) التعقيد الجغرافي ٨٥ - ٨٦
- (ب) المناهج السابقة لزراعة الغابات ٨٦ - ٩٠
- (ج) المحافظة على التربة ٩٠ - ٩٤
- (د) الامكانيات التجارية ٩٤ - ٩٧
- (هـ) مشاريع الغابات كمنهاج للاعمال العامة في
- الريف ٩٧ - ٩٨
- (و) مشاكل الايدى العاملة ٩٨ - ١٠٠

الفصل السادس

١٠٣ - ١٠٦

المواصلات

الفصل السابع

١٢٤-١٠٧

التصنيع

- (أ) حدود الانماء الصناعى ١١٧-١٠٧
- (ب) مساهمة الحكومة فى التصنيع ١٢٠-١١٧
- (ج) المنهاج الصناعى ١٢٤-١٢٠

ملحق الفصل السابع

الملاحظات الخاصة بنمو العجينة والورق والحزير

الصناعى بما فى ذلك صناعات مجلس الاعمار

١٣٦-١٢٥

الاخرى فى العراق

- (١) استعمال المواد الخام ومدى ملائمتها من الناحية التجارية لانتاج بعض المنتجات ١٣٠-١٢٥
- (٢) مناهج الانتاج ١٣٢-١٣٠
- (٣) النمو المتوقع ١٣٣-١٣٢

الفصل الثامن

١٤٢-١٣٧

الخدمات الاجتماعية

- (أ) التعليم ١٤٠-١٣٧
- (ب) الصحة ١٤١-١٤٠
- (ج) الاسكان ١٤٢-١٤١

الفصل التاسع

١٥٨-١٤٣

المالية وتعبئة الموارد

- (أ) مقدمة ١٤٣
- (ب) المالية العامة وتوزيع الدخل ١٥٠-١٤٤
- (ج) النظام المصرفى والادخار الاهلى ١٥٨-١٥٠

الفصل العاشر

ميزان المدفوعات

١٦٠-١٥٩

الاحصائيات

الجدول (١)

١٦١ شروط الدفع وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢

الجدول (٢)

تخمين الكميات الموجودة من النفط الخام

١٦٢ في الشرق الاوسط

الجدول (٣)

١٦٣ واردات ومصرفات مجلس الاعمار

الجدول (٤)

مجلس الاعمار - القروض الممنوحة للمؤسسات

١٦٥-١٦٤ الشبه الرسمية

الجدول (٥)

١٦٦ مختلف خطط الاعمار المرسومة للعراق

الجدول (٦)

١٦٧ الدخل والانتاج القومي في العراق

الجدول (٧)

١٦٨ مصرفات واستيرادات الاعمار ١٩٥٢-١٩٥١

الجدول (٨)

١٦٩ المنتوجات في بعض الاقطار

الجدول (٩)

١٧١-١٧٠ توزيع ملكية الاراضي الخاصة

الجدول (١٠)

١٧٤-١٧٣ الانتاج الزراعي

	الجدول (١١)
١٧٤	النفقات المنزلية الشهرية في مدينة بغداد
	الجدول (١٢)
١٧٥	معلومات عالمية عن كمية العمل والقوى العاملة
	الجدول (١٣)
١٧٦	مواسم العمل للذكور
	الجدول (١٤)
١٧٧	مواسم العمل للإناث
	الجدول (١٥)
١٧٨	مواسم العمل لمختلف أصناف العمال
	الجدول (١٦)
١٨٠-١٧٩	المستورد من منتجات الخشب والورق الى العراق
	الجدول (١٧)
١٨٥-١٨١	الصناعات العراقية
	الجدول (١٨)
١٨٧-١٨٦	توزيع الصناعات العراقية حسب الولاية
	الجدول (١٩)
١٨٨	توزيع المؤسسات حسب الاحجام
	الجدول (٢٠)
١٨٩	المراحل الاربعة لمنهاج آرثر دى ليتل
	الجدول (٢١)
١٩١-١٩٠	منهاج الانماء الصناعى فى العراق
	الجدول (٢٢)
١٩٢	الاستيرادات
	الجدول (٢٣)
١٩٢	المنهاج الريفى

	الجدول (٢٤)
١٩٣	الميزانية الموحدة
	الجدول (٢٥)
١٩٤	مصدر واردات الميزانية الاعتيادية
	الجدول (٢٦)
١٩٥	معاملات المصرف المركزي والمصارف التجارية
	الجدول (٢٧)
١٩٦	مساهمة المصرف الصناعي
	الجدول (٢٨)
١٩٧	قروض المصرف الصناعي
	الجدول (٢٩)
١٩٧	قروض المصرف الزراعي
	الجدول (٣٠)
١٩٨	مجمل مدخولات العراق من العملة الاجنبية
٢٠٨-١٩٩	الهوامش

سياسة الاعمار الاقتصادي
في العراق

الفصل الأول

مقدمة عامة

(أ) - وضع العراق

١ - قد يمكن اعتبار العراق أفضل بلد موقعا ووضعا ، ليس بين أقطار البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط فحسب ، بل ربما بين جميع أقطار المنطقة الواسعة التي لم تكن مسرحا للثورة الثقافية والفنية والصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر . فله مرافق زراعية غزيرة نسبيا من الاراضي والمياه . كما حبه الطبيعة بنصيب وافر من النفط الذي يضمن له موردا قد يتجاوز نصف مجموع الدخل الوطني في الفترة التي سبقت إبرام اتفاقية النفط الجديدة . وهكذا فإن للعراق من الفرص والمرافق المالية للقيام بتنفيذ مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي ما يفوق ما يحلم به أى بلد آخر يعيش في ظروف أقل ملائمة .

٢ - وليس هذا فحسب ، بل ان الحكومة كانت من الحكمة بحيث قامت بتخصيص نسبة كبيرة (سبعين بالمائة) من عوائد النفط للاستثمار الانتاجي^(١) لغرض تحقيق توسع متوازن في الزراعة والصناعة . وهكذا فقد كرست عوائد النفط لانماء متكامل للقطاعات المختلفة من الاقتصاد الوطني . ونظرا لتوفر هذه الثروة العظيمة في العراق ، فان تحسين الوضع الحالي للغالبية العظمى من سكانه يعتبر أمرا ممكن التحقيق .

٣ - وفضلا عن ذلك فان الحكومة قد عهدت بإدارة نفقات الاعمار الى هيئة دائمية ، هي مجلس الاعمار ، الامر الذي يضمن اتباع سياسة ثابتة ضمن الحدود التي يعينها الدستور .

٤ - وقد حصلت كل من الحكومة ومجلس الاعمار على خدمات عدد من الخبراء الاقتصاديين والفنيين البارزين والشركات الاستشارية . كما انهما افادا من الخدمات المقدمة من قبل البعثات العاملة في العراق والتابعة

للوكلات الدولية (وقد لعبت منظمة الغذاء والزراعة الدولية دورا بارزا في هذا المجال) ومن قبل الحكومات الصديقة .

٥ - وقد نتج عما تقدم عدد عظيم من الدراسات تتعلق بالمشاكل الاقتصادية والفنية التي ينطوى عليها الاعمار في العراق . ويعتبر تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير^(٢) وتقرير اللورد سولتر^(٣) أهم هذه الدراسات . ولهؤلاء الخبراء البارزين في اعمار العراق يدين جميع العاملين في هذا المجال بعقيق الامتان . وعليه فليس ثمة من حاجة الى التفصيل في وضع العراق ومشاكله ، ولا الى التكرار في تحليلها والتوصيات المقدمة بشأنها . كما يدين واضعو هذا التقرير بالشكر للخبراء العاملين في هذا الحقل سواء أكانوا من موظفي منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، أم من موظفي الحكومة العراقية بدوائرها المختلفة وكذلك جامعة بغداد . ولا حاجة الى القول بان هذا التقرير بالرغم من كونه مدينا لمساعدة هؤلاء فلا يمكن اعتبارهم مسؤولين عن مضمونه أو الاستنتاجات التي خلص اليها .

٦ - وعلى ذلك ، فان الدراسة التي يتضمنها هذا التقرير مقصورة في الاغلب - باستثناء معالجتها الاكثر تفصيلا لمسألة الغابات - على استعراض للاعمار منذ نشر التقريرين المشار اليهما أعلاه ، وعلى تحليل للتغيرات التي طرأت على سياسة الاعمار على ضوء التوصيات الواردة في هذين التقريرين . الا ان هناك عددا من القضايا تقضى الخبرة المتجمعة بوجود اجراء تعديل في درجة ضرورتها وربما تعديل ماهيتها . وقد عولجت هذه القضايا بتفصيل أكبر . وهذه تخص بصورة رئيسية مسألة الشروع بانماء اقتصادي يعتمد على نفسه بنفسه عن طريق الهيمنة السديدة على معدل الاستثمار ، كما تتعلق بطريقة تركيب نفقات الاعمار . ويمكن الآن تلخيص نتائج هذا التحليل .

(ب) - الانماء الاقتصادي ومصاريف الاعمار

٧ - لا يستطيع المرء ان يشك في التقدم العظيم الذي حققه العراق . فقد ازيل تقريبا خطر الفيضانات المخربة ، وزادت كميات مياه الري ، وستستمر زيادتها في المستقبل ، الامر الذي سيمكن معه تحقيق ارتفاع كبير

فى الانتاج الزراعى ، كما يجرى تحسين خطوط المواصلات • وقد تمهد الطريق لتحقيق التقدم الثقافى الذى سيؤدى فى الاخير الى زيادة القوة الانتاجية ، كما بدء الآن تنفيذ منهاج للتصنيع • ثم تحقق تقدم كبير فى فى النواحي الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى • وبوشر بتنفيذ منهاج واسع للاسكان •

٨ - ومع ذلك فليس ثمة من داع للرضى والارتياح • فالخطر فى العراق لا يكمن فى ان الطيش فى الاتفاق المالى سيحيط الاستقرار الاعمارى بالخطر • بل ان هذا الخطر يكمن فى ان معدل سير الاعمار ، الذى يحدده الآن بصورة كلية معدل الصرف الحكومى على الاعمار ، قد يثبت كونه قليلا جدا ، كما يكمن فى ان تركيب هذا الصرف قد يعجز عن ائارة استجابة تلقائية فى القطاع اللانطى من الاقتصاد • ان القسم الاعظم من الاستثمار الجارى ذو طبيعة بعيدة الامد ، وحتى عندما يعطى الاستثمار ثماره بصورة آتية (كما هى الحالة فى الرى) ، فان هذه الثمار اقل مما لو اُستخدمت طرق مختلفة فى توزيع كمية المياه الجديدة • فاذا ما حدث ذلك ، فمن المحتمل جدا ان يستمر عدم التوازن الحالى فى اقتصاد البلد ، ونعنى به الفرق الشاسع بين القطاع النفطى والقسم المتبقى من الاقتصاد ، وكذلك بين المدينة والريف • ان الكلفة المتزايدة لصيانة السدود الكبيرة والانشاءات الاخرى التى يجرى بناؤها الآن من المحتمل جدا ان تؤدى الى انخفاض ، وليس الى ارتفاع ، فى معدل صرف رأس المال المنتج ، الامر الذى سيؤدى الى ابتعاد الامل فى حدوث نمو تلقائى فى الاستثمار المنتج • وبالرغم من عدم وجود قطر وشيك على عوائد النفط التى ستزايد خلال السنوات العشر القادمة ، فان المستقبل بعد هذه المدة يبدو اقل وضوحا • ومن هنا تتضح الحاجة الى القيام باعمار سريع للقسم المتبقى من الاقتصاد •

٩ - ومما يزيد هذه الحاجة شدة بصورة محسوسة احتمال حدوث زيادات كبيرة فى السكان نتيجة لتحسن الخدمات الصحية •

١٠ - وفضلا عن ذلك فان فى العراق عددا من المشاكل تتعلق

بالانظمة السائدة فيه . وهى تهدد الانجازات العظيمة المحققة فى السنين الفائتة ، بل وربما ابطال تأثيرها فى المدى البعيد . وهذه المشاكل ليست كلها ذات طابع سياسى ، بالرغم من نشوء مشاكل حادة وخطيرة نتيجة للتباين الشاسع ، بين الثروة والرخاء العظميين لصناعة النفط ولطبقة الملاكين الاثرياء ، وبين الفقر المدقع لسكان الارياف . فحالة هؤلاء السكان لم تتغير كثيرا ، بل وربما لم تتغير على الاطلاق ، نتيجة لحركة الاعداد المدهشة خلال السنين الخمس المنصرمة . وذلك على الرغم من ان السيطرة على الفيضانات من شأنها ان تسمح بتحقيق انجازات عظيمة . ان تغفل التبدل الاقتصادى الى السكان الاجتماعى للبلد يحتاج بطبيعة الحال الى الوقت . وليس من شك ان عملية الاعداد اذا ما اتيج لها ان تستمر بسلام ستخفف ، وفى النهاية تزيل ، عددا كبيرا من المظاهر الحالية للسكان الاجتماعى والاقتصادى التى تشكل مصدرا للتذمر . ولكن ، كما قال اللورد سولتر فى خطته الرائعة للعمل ، فقد لا يمنح الوقت الكافى لذلك فى هذه المنطقة القليلة من العالم .

١١ - والى جانب هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية النهائية ، توجد هناك عوامل أخرى تهدد رخاء العراق تهديدا مباشرا . فزيادة استخدام الايدى العاملة فى المدن ، وخاصة فى بغداد ، التى حدثت فى وقت لم تتحسن فيه أحوال المناطق الريفية الا قليلا ، قد أدت الى الهجرة الى العاصمة . ويبدو ان زيادة الاراضى المروية غير قادرة على اغراء الفلاحين لوقف هذه الهجرة .

١٢ - وهناك خطر آخر هو ان الاستعمال غير الصحيح للمياه ، سواء منها الموجودة حاليا أو أية كميات ستضاف فى المستقبل ، قد يستمر فى تهديد انتاجية التربة . وهذا الخطر لا يقتصر مطلقا على العراق . فهو يحدث بدرجات متفاوتة فى كافة السهول الغرينية ، وفى مناطق الدلتا الواقعة فى المناطق الحارة المجربة . الا ان لهذا الخطر أهمية خاصة فى العراق . فالرى ، مصحوبا بالطريقة الحالية التى تبور بموجبها الارض كل سنتين من دون القيام ببزلها ، قد يؤدى الى اتلاف الارض نتيجة للملوحة . وقد

أصبحت مساحات كبيرة من الاراضى ، تقدر من عشرين الى ثلاثين بالمائة من مجموع الاراضى المروية ، غير قادرة على الانتاج . وهناك مساحات أكبر بكثير من ذلك تقدر من قبل بعض الخبراء بسبعين بالمائة أو أكثر من ذلك مهددة أيضا تهديدا شديدا . وان خرائب المدن والحضارات القديمة تشهد ، كما يقول بعض الخبراء ، على تهديد الطرق الزراعية العتيقة لاساس الحياة فى بلاد ما بين النهرين . وفى رأى هؤلاء الخبراء ان أثر تردى حالة الاراضى فى انحلال هذه المدينيات كان أبلغ من أثر الحروب . هذا ومن الصعب مع الاسف حل هذه المشاكل .

١٣ - ان هذه المشاكل ، كما سنرى ، جاءت نتيجة للظلم الفاحش فى توزيع الاراضى . يضاف الى ذلك طريقة المحاصة المتبعة فى تقسيم الحاصل . ويبدو ان هذه العوامل تمنع حدوث تغيير فى أساليب الزراعة المتبعة . ان أصحاب الاراضى هم فى وضع حسن ، فى حين ان المشتغلين فى هذه الاراضى ، والذين لا يتمتعون بأية ضمانات ، يعيشون فى ظروف قاسية ، مرهقة ، تنسف الرغبة فى التغيير نسفا .

(ج) - أساس التطور الاقتصادى الذاتى

١٤ - يبدو ان الحاجة تدعو الى قوة دافعة متوازنة ، من شأنها ان تعجل فى الانماء الصناعى ، وتحفز التقدم الزراعى على نطاق واسع ، وبذلك ترفع كلا من الانتاجية المدنية والريفية . ونتيجة لذلك فان المفهوم الجديد لدور الغابات فى منهاج الاعمار يصبح مهما . ويجب ان يكون أساس هذه القوة الدافعة بذل الجهود لاييجاد أشخاص مدربين تدريباً يكفى لما يلى :

(أ) تصميم المشاريع والشروع بها (ب) ادارة المشاريع والاشراف عليها (ج) تهيئة الموظفين الصغار المدربين للاشراف على تنفيذ المشاريع . ولا بد من الاعتماد ، أول الامر ، على الخبراء المتقدمين من الخارج . وهكذا فان مشاريع الاعمار يجب ان تعهد ، الى حد ما ، الى مؤسسات اوجدت لهذا الغرض تستطيع اتباع سياسة مرنة فيما يتعلق بالموظفين . ويجب فى الوقت

نفسه توسيع وتقوية الجهود الثقافية الحالية بغية ايجاد خبراء عراقيين يحلون محل الخبراء والمدراء الاجانب .

١٥ - ان تهيئة مشاريع للاشغال العامة فى الريف تضم الطرق ، ومشاريع البزل ، ومنهاجا للغابات . وقد تؤدى الى زيادة القوة الشرائية فى المجتمعات الريفية ، ونهىء كذلك وازعا لاصحاب الاراضى لتغيير نظام ملكيتها واشغالها . واذا ما ارتفع عدد الايدى العاملة المستخدمة فى الريف وازداد الدخل الريفى ، فسيكون من المربح لاصحاب الاراضى الاخذ بطرق زراعية تختلف عن الطرق الحالية . وفى الوقت نفسه ، فان زيادة الدخل ستهىء الاسواق اللازمة لتصريف المنتجات الزراعية المتزايدة . وقد يمكن الاستفادة من المشاركة فى مشاريع الري والبزل للحصول على أراضى اضافية لتوطين الفلاحين فيها من دون اجراء اصلاح مباشر فى ملكية الاراضى . اذ ربما أمكن اقناع أصحاب الاراضى بالتخلي عن جزء من أراضيهم مقابل توفير المزيد من المياه والبزل لهم . كما يجب فى الوقت عينه تنشيط الخدمات المقدمة للمجتمعات الزراعية وأعمال الارشاد الزراعى بصورة كبيرة لضمان معاضدة الناس معاضدة كاملة وقوية للجهود الرامية الى تحسين أحوالهم .

١٦ - ان دور الغابات فى هذه العملية لم يحظ بالاهتمام الكافى . والحق ان وضع سياسة منظمة للغابات قد يهىء احدى الوسائل المهمة التى يمكن ، ويجب ، ان تعالج عن طريقها القضية الاقتصادية فى العراق .

١٧ - ان الحاجة تدعو أولا الى تهيئة اداة مرنة للقيام بمشاريع الاشغال العامة اذا ما اريد العمل على حل مشكلة الفقر فى الريف . ويمكن جعل أوقات تنفيذ هذه المشاريع موافقة للمواسم الزراعية الطويلة التى تقل فيها الاعمال الزراعية فى العراق ، وبذلك يمكن التخفيف من البطالة الزراعية والفقر الريفى المزمين . وستتيح هذه المشاريع ، فى الوقت نفسه ، قدرا أكبر من التدريب الاساسى والضرورى للاسراع فى التقدم الزراعى ، والاضطلاع بمنهاج أوسع للتصنيع .

١٨ - وثانيا ، يمكن اظهار الاهمية الخاصة للغابات - وكذلك

ادارة الغابات - فى مكافحة عوامل التعرية للتلال الواقعة فى حوض دجلة • ويتكبد البلد فى الوقت الحاضر خسائر كبيرة جدا ، بسبب الترسب الغرينى فى مصب هذا النهر وفى جداوله • وفضلا عن ذلك يبدو أن الراسب الناعم المتكون قد أثر تأثيرا سيئا على نوعية التربة • ان مكافحة التعرية (عن طريق اعادة التشجير وتحسين ادارة الغابات) ضرورية لمنع حصول أضرار خطيرة للتربة • ان هذه الفوائد غير المباشرة للغابات والتشجير ينبغى ادراكها والعمل على تحقيقها • وعليه فان الاضطلاع بمنهاج للغابات والتشجير على نطاق أوسع بكثير مما يفكر به حاليا أمر له مبرراته الكافية •

١٩ - وأخيرا ، فان الغابات من شأنها ان توفر المواد الاولية للصناعة العراقية وتسد الطلب المتزايد باستمرار على الاخشاب وهو طلب يشكل الآن عبئا على ميزان المدفوعات • ولغرض انعاش التقدم الزراعى بنطاق واسع ، فانه من الضرورى العمل بصورة متزايدة على دمج الثروة الحيوانية بالاقتصاد الزراعى ، اذ ان هذا لن يضمن المزيد من الاستقرار الاقتصادى فحسب ، بل سيساهم أيضا فى زيادة خصوبة التربة ، وفى سد متطلبات التغذية للسكان عن طريق توفير أغذية واقية من الامراض وذات أصل حيوانى •

٢٠ - ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على قسم كبير من زيادة الدخل الناشئة عن مصروفات الاعمار لغرض الاستثمار المتراكم ، وذلك عن طريق اجراء تعديل على نظام الضرائب (بما فى ذلك الضرائب غير المباشرة) ، وعن طريق استيفاء مبالغ عن الخدمات المقدمة من قبل مجلس الاعمار • وخلافا لميزانية الاعمار ، فان الميزانية العادية أخذت تعاني منذ الآن قلة فى الايرادات • ومن المحتمل ان يزيد العجز فى هذه الميزانية زيادة حادة خلال السنين القادمة ، ويقلل من فائدة ما يقوم به مجلس الاعمار من استثمار لرأس المال •

٢١ - ان قيم وأسعار النقد الجارية لا تعبر بصورة صحيحة عن الفروق المقارنة للتكاليف • فالاجور فى المدن أعلى منها فى المناطق الريفية بشكل غير متناسب • وهكذا فان الاستثمار الصناعى يبدو غير مغر ، بالرغم

من كونه قد يزيد من الدخل القومي الحقيقي عن طريق تهيئة امكانيات جديدة لتشغيل الايدي العاملة . ١٠ الحماية الصناعية ، التي تهدف الى التغلب على هذه العقبة التي تقف في طريق الصناعات ، يبدو انها تبشر بالنجاح في المدى البعيد ، عندما تبدأ الانتاجية بالارتفاع وعند زيادة الدخل في المناطق الريفية . ان هذه الحماية لها ما يبررها تبريرا كليا . وعليه ، فيجب اعادة النظر في التقييد المفروض على مناهج التصنيع ، وهو التقييد الذي اعتبر حتى الآن ضروريا من الناحية الاقتصادية وذلك بصورة مستعجلة . كما يجب دراسة المشاريع الصناعية على أساس ما لها من تأثير غير مباشر على الدخل الزراعي . فمثلا المقترحات الخاصة باقامة معامل للورق في شمال وجنوب العراق ، ومعمل للريون (الحرير الاصطناعي) في البصرة يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار التأثير الذي تحدثه على تشغيل الايدي العاملة في الريف بشكل تأسيس غابات لاشجار الحور واليوكاليتوس .

٢٢ - واذا ما أدت هذه الاجراءات الى زيادة الدخل (وهبوط البطالة الزراعية) ، فقد يكون من الممكن الاسراع في زيادة الانتاج الزراعي ، عن طريق توفير المزيد من المياه والبزل في المناطق المزروعة ، والتي تبدو أكثر خصوبة ، ويكون تجهيزها بالوسائل العصرية أقل كلفة . وفي حالة الاخفاق في تحقيق ذلك ، فيجب الاسراع في مشاريع التوطين . وعلى أية حال ينبغي استيفاء رسوم مقابل تجهيز المزيد من مياه الري من قبل مجلس الاعمار ، كما يجب العمل بتوصية بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير القاضية بفرض ضريبة الارض . والا فمن المحتمل ان يزيد تبديد المياه ويسوء توزيع الدخل .

٢٣ - وربما أمكن الاسراع في اعادة تنظيم الاقتصاد الريفي عن طريق عرض سندات مضمونة لاصحاب الاراضي مقابل أراضيهم وقد يمكن استخدام هذه الخطة أيضا لغرض تعويد الطبقة المترفة على جعل ثروتها بشكل موجودات سائلة (قابلة للتحويل الى نقود) . وبغية جعل السندات أكثر اجتذابا وتشجيع تكوين رساميل صناعية تتصف بروح المغامرة ، فقد

يكون من المناسب جعل هذه السندات قابلة للتحويل الى أسهم لشركات تقع تحت رعاية الحكومة وتعود ملكيتها اليها •

٢٤ - وقد يمكن تقوية روح المبادأة والابداع المحلية في كل من هذا المجال والمجالات الاخرى ، اذا ما عهد بمهام معينة الى مؤسسات تشكل خصيصا لهذه الغاية ، وتتمتع بتمثيل محلي •

٢٥ - ولم تدرس في هذا التقرير سوى ضروب من مناهج الاعمار ذات مدى متوسط (لغاية عشرين سنة) ، ولكن ستفتح بعد هذه المدة آفاق جديدة من الاعمار السريع للبلد على أساس انماء اقتصادي يعتمد على نفسه بنفسه • وفي ذلك المدى الابدع ، وعندما تصبح المسألة ليست مجرد انتشار السكان من وهدة الفاقة والمرض والجهل والسير بهم نحو مستقبل أفضل وتدعيم هذا المستقبل ، فان الغابات ستلعب دورا اضافيا ومختلفا تمام الاختلاف ، دورا يعبر بشكل دايناميكي فعال عن التصميم على العيش والتمتع بمباهج حياة تحل فيها خضرة الاشجار محل جفاف البادية القاحلة وحرها اللافع المثير للاعصاب • واننا نأمل ان يكون هذا التقرير ، بالفاته النظر الى أهمية الغابات بالنسبة لمنهاج الاعمار العام ، خطوة أولى نحو مستقبل أفضل •

الفصل الثاني

أساس اعمار العراق الاقتصادي : صناعة النفط

٢٦ - ينبغي ان يكون واضحا ان استراتيجية الاعمار في العراق تعتمد بصورة كلية على مستقبل صناعة النفط . فما دام انماء الانتاج ، الذي يعتمد على نفسه بنفسه ، لا يمكن تحقيقه في كافة أو أهم القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وما دام قسم كبير من أى انماء للدخل لا يمكن الحصول عليه عن طريق الضرائب أو سياسة القروض لغرض الاسراع في حركة الاعمار بواسطة الاستثمار المنتج ، بل ما دام الكيان الاقتصادي ، والى حد ما الكيان الاجتماعي ، لم يطرأ عليه تغيير ، فان الاعمار سيظل معتمدا اعتمادا كليا على عوائد النفط . والحق انه حتى ادامة المستوى الحالي للخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات الحكومية قد أصبحت متفقة على واردات النفط ، اذ ان حصة الميزانية العامة البالغة (٣٠) بالمائة من عوائد النفط تمثل حوالى خمسي مجموع واردات الحكومة الاعتيادية لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وقدرها (٦٣٤) مليون دينار . وبالإضافة الى ذلك ، فان مجلس الاعمار قد قام بصرف أموال جاءت برمتها من عوائد النفط ، على الخدمات الاجتماعية كالعليم والصحة والاسكان ، ولولا ذلك لتحملت الميزانية الاعتيادية هذه المصاريف .

٢٧ - لقد كان العراق محظوظا في صناعته النفطية بشكل تجاوز كل ما كان متوقعا . فقد قدر احتياطي النفط في العراق ، بداية العقد الحالي ، بما يتجاوز قليلا (١٠٠٠) مليون طن متري . الا ان التحريات الواسعة التي جرت فيما بعد رفعت الاحتياطي المثبت منه الى (٢٩٠٠) مليون طن متري ، أو ما يوازي تقريبا ثلاثة أضعاف مستوى ١٩٥١ . وقد اكتشفت حقول نفط جديدة في كل من الشمال والجنوب ، وهي تمثل امتدادات للحقول القديمة ، كما انه ليس من المستبعد ان 'تكتشف امتدادات حقليه أخرى .

٢٨ - لقد قامت صناعة النفط باستثمار ما يربو على (٩٠) مليون دينار بشكل تأسيسات جديدة في العراق وذلك منذ الحرب العالمية • ويبدو ان هذه الصناعة قد استمرت على الاستثمار بمعدل سنوى قدره (١٠) ملايين دينار في الجزء الاول من سنة ١٩٥٦ • وقد صرف قسم كبير من هذا المبلغ على الاستيرادات المباشرة لشركات النفط^(٤) •

٢٩ - تعهدت شركات النفط ، بموجب اتفاقية ١٩٥١ (راجع الجدول ١) المبرمة في شباط ١٩٥٢ ، بانتاج وتصريف ما لا يقل عن (٢٢) مليون طن سنويا من النفط الخام من مناطق امتياز شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل ، وذلك ابتداء من عام ١٩٥٤ • وبالإضافة الى هذا ، فقد تعهدت شركة نفط البصرة بانتاج وتصريف (٨) ملايين طن من منطقة امتيازها • كما تخلت هذه الشركات عن نصف مجموع أرباحها من النفط المستخرج في العراق ، كأساس للعوائد التي يجب دفعها للحكومة ، وذلك بدلا من العوائد السابقة المقطوعة الواطئة نوعا ما •

٣٠ - وقد وصل الانتاج في سنة ١٩٥٤ (٣٠) مليون طن ، وفي سنة ١٩٥٥ تجاوز الانتاج هذا الرقم بأكثر من (١٠) بالمائة ، وقبل ان يحل منتصف عام ١٩٥٦ ، كان الانتاج يجرى بمعدل (٣٥) مليون طن سنويا • ثم جاءت ازمة السويس فانخفضت شحنات النفط عن طريق سوريا الى النصف ، كما انخفضت ايضا شحنات النفط المصدرة عن طريق الخليج الفارسي •

٣١ - ويبدو ان زيادة انتاج النفط العراقي في الحقول الشمالية بما يتجاوز المستوى السابق لأزمة السويس ، تعتمد على مد انابيب نفط جديدة اما الى الخليج أو الى البحر المتوسط ، بالرغم من أنه قد اتضح بان الاساليب الفنية الحديثة تستطيع قابلية تأسيسات انابيب النفط الحالية ، الامر الذي سيمكن معه الاستمرار في زيادة الانتاج حتى في الامد القصير ، وذلك قبل اكمال مد الانابيب الجديدة • وعلى أية حال فان الانتاج في الحقول الجنوبية لا يعيقه اى عائق خطير من عوائق النقل • وعلى هذا ، فليس هناك من

سبب للاعتقاد بان الانتاج في العراق لا يمكن زيادته اسوة بانتاج المناطق الاخرى في الشرق الاوسط .

٣٣ - وعلى اساس الاسعار الحالية ، والترتيبات المجرة مع شركات النفط ، فان مجموع عوائد النفط على اساس انتاج (٣٥) مليون طن مثلاً سيبلغ (٨٢) مليون دينار منها (٢٤٦) مليون دينار تحول الى الميزانية العادية و (٥٧٤) مليون دينار الى ميزانية الاعمار . والحق ان معدل الانتاج هذا قد تم الوصول اليه قبل أزمة السويس مباشرة . الا ان عوائد النفط العام ١٩٥٦ انخفضت بسبب الازمة الى (٦٨٨) مليون دينار ، أو ما يقل بمقدار (٤٩) مليون دينار عن مجموع عوائد عام ١٩٥٥ . ويقابل ذلك مبلغ مليوني دينار في سنة ١٩٤٩ .

٣٣ - ان هذه الزيادة الهائلة في عوائد النفط التي فاقت كثيراً ، كما سنرى ، مشاريع ومصرفات الحكومة العراقية ومجلس الاعمار قد اعاقتها بشكل خطير أزمة السويس . فلم يتأثر أى قطر آخر بهذه الازمة قدر تأثر العراق بها . فقد انخفض انتاج النفط في العراق من (٣١٥) ملايين طن في شهر تشرين الاول ١٩٥٦ الى (٧٤٠) مليون طن في شهر تشرين الثاني^(٥) . ان القسم الاعظم البالغ (٢١٥) مليون طن من مجموع الـ (٣٣٧) مليون طن المنتجة في عام ١٩٥٥ ، الذي لم ينقطع خلاله جريان النفط ، قد جرى تصديره بواسطة الانابيب الممتدة الى البحر المتوسط وهي الانابيب التي ثبت كونها اكثر حساسية وتأثراً من النقل البحري على الرغم من انسداد قناة السويس . وفضلاً عن ذلك فان اصلاح انابيب النفط قد ثبت كونه مهمة أصعب وأطول من مهمة تطهير القناة . وعلى الرغم من ثبوت خطأ التنبؤات المتشائمة السابقة القائلة بإمكان إعادة ضخ ثلث كمية النفط فقط ، من دون إعادة بناء محطات الضخ ، فان إعادة الانتاج الى سابق عهده لم تكن بالسرعة التي حدثت بها في المناطق الاخرى .

٣٤ - وبالنظر لقابلية التأثير الشديدة لانتاج النفط العراقي ، فقد جرى مؤخراً بحث اقتراحات تقضي بحد انبوب نفطى جديد ، ذى قطر اكبر

الى شرقى البحر المتوسط ، يستطيع نقل نفط شمال العراق ، ومن المحتمل ايضا نقل قسم من انتاج جنوبى العراق وايران . الا ان كلفة هذا الأنبوب ، المقدرة تقديرات مختلفة تتراوح بين (٢٥٠) مليون دينار و (٣٥٠) مليون دينار قد ترفع كثيرا كلفة النفط العراقى . ومع ان تبدلات الاسعار ، وقت كتابة هذا التقرير تبدو متجهة نحو الارتفاع لانحو الانخفاض (حتى اعادة فتح القناة لم تؤد الى تنزيل الاسعار الى مستواها السابق بل ادت الى جنوح اسعار نفط الشرق الاوسط نحو الارتفاع ، ولو كان هذا الاتجاه جزئيا حتى الان) فان هناك محذورا من ان زيادة التكاليف فى المدى البعيد قد تحول دون تحقيق كل الزيادة المأمولة فى عوائد النفط الحكومية .

٣٥ - ومن الناحية الفنية المحضنة ، ليس هناك سبب للشك فى ان تنبؤ شركات النفط بحدوث زيادة سنوية فى الانتاج قدرها (١٠) بالمائة خلال السنوات العشر القادمة هو تنبؤ ممكن الحدوث . فاذا حدثت مثل هذه الزيادة ، فان انتاج الشرق الاوسط من النفط قد يصل قبل عام ١٩٦٥ مستوى يعادل حوالى ضعف معدل الانتاج الحالى . كما انه ليس ثمة من سبب يحول دون زيادة انتاج العراق من النفط فى المدى البعيد جنبا الى جنب مع الاقطار المنتجة الاخرى . ان حقول النفط الجنوبية فى اتساع سريع ، وان تدفق النفط فى الشمال سيعود الى حالته الطبيعية فى اوائل عام ١٩٥٨ . وهكذا فان التوقف فى زيادة الانتاج ، بسبب ازمة السويس ، سيكون قد جرى التغلب عليه من دون حدوث ضرر دائم لوضع العراق المالى او الاقتصادى . وان الاحتياطى المتراكم هو من الوفرة بحيث يمكنه معالجة النقص فى العوائد ، اذ يمكن الان تقديره بين (٤٠) و (٥٠) مليون دينار . وهناك احتمال باعادة النظر مجددا فى الاتفاقيات المبرمة مع شركات النفط لمصلحة العراق .

٣٦ - الا ان هناك امرين تكتنفهما الشكوك ، وتختلف طبيعتهما احدهما عن الآخر . هناك أولا مسألة معدل ازدياد الطلب على النفط ومشتقاته فى اوربا وغير اوربا . فقد استمر هذا الطلب على الازدياد بمعدل سنوى

يتراوح بين (٩) و (١٠) بالمائة في غربى اوربا خلال السنين القليلة الفائتة . وفي بعض الاقطار الاقل تقدما ، بما في ذلك الشرق الاوسط ، كان ارتفاع الطلب بمعدل يتجاوز النسبة المذكورة ، فقد ارتفع الطلب على النفط في الشرق الاوسط من (٦٤) ملايين طن في سنة ١٩٥٠ الى (١٠٨) ملايين طن في سنة ١٩٥٥ . وقد كان هناك بعض الهبوط في سرعة النمو الاقتصادي في اوربا ، مرده بصورة رئيسية السياسية غير الناجحة تماما التي وضعت لمنع الارتفاع المستمر للاسعار . ويمكن القول بان استمرار هذه السياسة سيؤثر حتما على طلب النفط وبالتالي على معدل زيادة عوائد النفط في الشرق الاوسط والعراق . وهناك ثانيا ، في المدى غير البعيد ، احتمال ثبوت كون مصادر الطاقة الاخرى ، ومن بينها الطاقة الذرية ، أكثر اقتصادا نوعا ما ، وعلى أية حال ، أقل تأثرا بالاحداث السياسية من نفط الشرق الاوسط . وهكذا فان اضطراب اوربا الغربية الى اعادة النظر في المستقبل نتيجة لازمة السويس يحتمل جدا ان يؤثر على مستقبل النفط العراقي . كما قد يكون لاكتشاف النفط في مناطق أخرى تأثير مماثل (٦) .

٣٧ - وهناك امران ينبغي ذكرهما بهذا الصدد . اولهما ، انه من المستبعد ، مهما كان التدمير شديدا نتيجة للارتفاع المستمر في الاسعار ، ان تخاطر حكومات اوربا الغربية (او أية صكومات ديمقراطية اخرى) بالسماح بارتفاع معدل البطالة ، أو حتى بمعدل نمو اقتصادي يقل كثيرا عن المعدل الحالي . كما انه من غير المحتمل ان يقدم الغرب على القيام بتغيير شديد للاتجاه الحالي لعاداته الاستهلاكية التي تشير الى ازدياد وليس الى انخفاض في سرعة نمو طلبه على النفط . ويبدو هذا الاتجاه أكثر حدة في الاقطار الاقل تقدما .

٣٨ - ومن غير المحتمل ان يشعر بأثر القوة الكهربائية المولدة من الذرة خلال العشر سنين المقبلة وهي المدة الحاسمة في اعمار العراق . وعلى أية حال ، فان اهمية هذه الطاقة المولدة من الذرة ، لا يمكن ان تكون من القوة بحيث تعمل على تخفيض انتاج الشرق الاوسط من النفط ، وبالتالي

عوائد العراق النفطية لعدة سنين مقبلة ، بالرغم من انها قد تحول دون استمرار معدل الزيادة الحالى فى الانتاج . ان الشرق الاوسط يحوى نسبة كبيرة جدا من احتياطي النفط العالمى المثبوت وجوده .

٣٩ - فاذا اخذت هذه الامور غير الثابتة بنظر الاعتبار ، فان الحكومة العراقية يمكنها ان تتوقع ازديادا مستمرا فى عوائدها النفطية لمدة عشر سنوات على الاقل بعد سنة ١٩٥٧ الى ما يتراوح بين (١٢٠) و (١٥٠) مليون دينار فى السنة ، بالرغم من ان هذه الزيادة لن تكون بالسرعة العظيمة التى جرت بها فى الماضى . وبعد هذه المدة ، يصبح المستقبل اقل وضوحا . وهكذا فان تحقيق حالة من التوازن الاقوى بين القطاع النفطى والقطاعات الاخرى من الاقتصادى العراقى فى العشر سنوات القادمة يعتبر امرا مهما ، اذ ينبغى التقليل من الاعتماد الحالى على عوائد النفط فى الاستثمار . وهكذا فان تحقيق المزيد من التوسيع للمناهج الاعمارية فى المستقبل القريب امر له ما يبرره كل التبرير وذلك شريطة ان :-

- أ - تكون هذه المناهج حافزا لنمو اقتصادى يعتمد على نفسه بنفسه .
- ب - يخصص جزء كبيرا من الزيادة الحاصلة فى الدخل للقيام بالمزيد من الاستثمار المنتج ، وذلك عن طريق وضع سياسات مناسبة للقروض والضرائب ، وبذلك تساهم الزيادة فى الدخل فى الاستقلال الاقتصادى للبلد .

الفصل الثالث

مجلس الاعمار ومزاج الاعمار

١ - تشكيل المجلس :

٤٠ - قبل ازدياد عوائد النفط ، وتأسيس مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ ، كانت المشاريع الانتاجية توضع ضمن الميزانية العادية . وكان يخصص حوالى (١٦) بالمائة من الميزانية لهذا الغرض ، خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٨ . ولم يكن تخطيط هذه المشاريع يجرى بترو وتأن الا فيما ندر . ففي الفترة ما بين سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٩ ، مثالا ، جرى تعديل منهاج هذه المشاريع خمس مرات على الاقل^(٧) .

٤١ - وكان المقرر فى بادىء الامر ان يكون المجلس مستقلا عن الحكومة . الا انه ثبت تعذر تحقيق هذه الفكرة من الناحيتين الدستورية والسياسية . وقد جرى تعديل تشكيلات وتنظيمات المجلس مرات عديدة ، كان آخرها فى عام ١٩٥٣ عندما استحدث منصب وزير الاعمار . وقد وضعت عند ذاك بعض القييدات على الصلاحيات المستقلة للمجلس ، وجرت تقوية السيطرة النهائية للحكومة على السياسة الاعمارية . ويضم المجلس الآن خمسة اعضاء اجرائيين ، بالاضافة الى وزيرى المسالية والاعمار ، ويرأس المجلس رئيس الوزراء . ولا يمكن تنفيذ منهاج العام الموضوع من قبل المجلس الا بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الامة . وبغية توفير شىء من المرونة ، وهى مرونة اشتدت الحاجة اليها نتيجة للارتفاع غير المتوقع للعوائد النفطية ، فان فى مقدور المجلس نقل المبالغ ضمن فصول منهاج الرئيسى . وقد جاء هذا الاصلاح المفيد نتيجة لتعقيب اللورد سولتر على الطريقة القديمة التى كانت تحدد بموجبها المناهج بصورة تفصيلية فى كل قانون للاعمار ، الامر الذى تعذر معه اجراء تغيير على المناهج حسب اقتضاء الحاجة . والمجلس مقسم الى هيئات فنية ، يعمل عادة بواسطة المهندسين الاستشاريين ، وهو الذى يدعو الى تقديم العطاءات للمشاريع المقرر تنفيذها .

٤٢ - كان المجلس مسؤولاً بصورة رئيسية عن المشاريع الاستثمارية الانتاجية . وعند الانتهاء من كل مشروع يجرى تسليمه الى الدائرة الحكومية المختصة للاضطلاع بتشغيله وصيانته . وعليه فان التنسيق المتين ضرورى بين المشاريع ، وبين ميزانية المجلس ، والميزانية العادية ، اذا ما أريد تجنب تبذير الاموال .

ب - السياسة :

٤٣ - ان الحقائق التى تستوقف النظر حول سياسة المجلس هى ، أولاً ، ان المجلس - باستثناء حالة واحدة^(٨) - لم يعن بأى شئ سوى استخدام العوائد النفطية لسد مصروفات الاعمار ، وثانياً ، ان ما صرف بموجب هذه السياسة حتى سنة ١٩٥٦ لم يصل حتى نصف دخل المجلس ، وثالثاً ، ان قسماً من مصروفات المجلس قد خصص بموجب هذه السياسة للمشاريع ذات القوة الانتاجية المباشرة ، ورابعاً ، ان المجلس لا يستوفى مبالغ حتى عن الخدمات الانتاجية المباشرة التى قدمها .

يتضح من هذه الحقيقة الاخيرة ان حصول زيادة متراكمة فى ايرادات المجلس من مصادر غير العوائد النفطية ، بالتالى حصول زيادة متراكمة فى قوة المجلس الاستثمارية ، هو أمر متعذر . ثم ان مناهج الاعمار ، عدا المنهج الاخير فقط ، لم يأخذ بنظر الاعتبار أمر القيام بصرف يتجاوز الزيادات الاكيدة فى عوائد النفط ، وهذا الاعتماد على الاقتراض هو ، كما سنرى ، ظاهر أكثر منه حقيقى .

٤٤ - ومع ذلك ، فان الزيادة المتوقعة للعوائد النفطية فى السنوات العشر القادمة ستجىء فى وقت يكون فيه العراق ، فى حالة نجاح التخطيط الاعمارى قد نمى كثيراً تلك الاقسام من اقتصاده الوطنى التى لا تعتمد على العوائد النفطية ، اى عندما يصبح سكان العراق بحاجة أقل الى ما يمكن اعتباره دخلاً خارجياً « غير مكسوب » وهكذا فان عدم بحث الحجج التى تقف الى جانب او ضد اتباع سياسة الاعتماد كلياً على الموارد الحالية ، وعدم التعجيل

بزيادتها عن طريق الاقتراض ، هو أمر أقل ما يقال فيه انه مثير للدهشة .

٤٥ - ويبدو ان هذا التحديد لنطاق التخطيط الاعمارى لم يكن نتيجة لسياسة متعمدة ، على الرغم من ان التحذيرات الشديدة التى قدمها البروفسور ايفرسن وبعض الخبراء الآخرين من حدوث التضخم ربما كان لها دخل بهذا التحديد ، بل انه كان يعود الى حد كبير ، كما سنرى بعد قليل ، الى ان المجلس لم تدر بخلده الزيادة السريعة فى العوائد النفطية التى حدثت فعلا ، مما ادى الى فشل المجلس فى استخدام الايرادات المتيسرة له .

٤٦ - وكانت النتيجة ان التخطيط الاعمارى لم يكن جريئا للحد الذى يتناسب والامكانيات المتوفرة . وكما ابان اللورد سولتر ، فان المجلس كان فى ارتباك دائم نتيجة لفشله فى تحقيق المشاريع المبنية فى ميزانيته على الوجه الاكمل ، فقد قال اللورد سولتر :-

« ليس من شك فى الوقت الحاضر ان ميزانية ، على هذه الدرجة من التفصيل ، ربما كانت لها مزاياها ، فقد اعطت صورة مقبولة للفوائد التى سيتم جنيها كما هيأت ، عن طريق تضمينها تخصيصا مصادقا عليه للايرادات المتوقع الحصول عليها لست سنوات ، هى حماية من الجماعات التى تمارس ضغطها سعيًا وراء جلب المنافع للمناطق التى تكمن فيها مصالحها ، الا ان هذه المزايا كانت قصيرة العمر ، وقد دفع ثمنها غالبا . وقد مرت من السنين الست سنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وان حسابات اول ثلاث سنوات من هذه السنين متوفرة ، ومن الممكن مقارنة ما تم صرفه فعلا فى كل من هذه السنين . وعلى كل مشروع مقارنة ذلك بما وعد بتحقيقه فى هذا المنهاج وسيتمخض عن هذه المقارنة فقد شديد لمنهاج ١٩٥١ وللطريقة التى اعد بها . » (٩)

٤٧ - وقد ادت حقيقة ان الاعمال الاجرائية كانت تعترضها مصاعب اخرى الى نتائج خطيرة . وكان قانون المجلس فى السنين الاولى من تأسيسه يقضى بوجوب اعداد منهاج لخمس او ست سنوات . وكان من المتعذر اجراء

تبديلات على هذه المناهج بعد تصديقها من دون اجراء تشريع جديد مهما كانت هذه التبديلات مرغوبا فيها . ان هذا الترتيب التشريعى - الادارى ، مشفوعا بالمصاعب التى اعترضت المجلس ، اعاقت سيره اعاقه شديدة (١٠) .

٤٨ - وقد جرى تعديل هذه الترتيبات فى عام ١٩٥٣ . فقد عين قانون لاعمار الجديد لتلك السنة العناوين الرئيسية للصرف ولم يشترط مصادقة تشريعية لاي مشروع معين ، أو لاي مبلغ ثابت مخصص لعدد معين من السنين . ثم جرى بعد ذلك تعديل القانون مرة أخرى (١١) . وهكذا فان اعضاء بعض المرونة على اعمال المجلس اصبح أمرا ممكنا الان ، وبالرغم من ذلك فان النمط الذى تسير عليه اعمال المجلس لم يتبدل منذ دراسة اللورد سولتر له حتى الآن .

ج - معدل التطور :

٤٩ - فى السنين الخمس الاولى من اعمال المجلس التى ، تتوفر لها الاحصائيات ، وضع المجلس اول الامر فى ميزانيته ايرادا يبلغ (٩٥) مليون دينار تقريبا . ثم قام بتعديل الايراد الذى يتوقعه الى (١٦٨٠٧) مليون دينار (لست سنوات ، وبضمن ذلك قرض قدره (٤) ملايين من (البنك الدولى) . وفى سنة ١٩٥٣ - وذلك قبيل وصول اللورد سولتر - وضع منهاج جديد للسنوات الخمس ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٥٩/١٩٦٠ على اساس ان مجموع المبالغ المتوفرة فى هذه المدة تبلغ (٢٥٢٠٧) مليون دينار ، وقد تضمن هذا المبلغ وفرا يبلغ حوالى (٣٧) مليون دينار تراكم فى السنين السابقة ، وعوائد نفطية سنوية متوقعة تبلغ (٤٣) مليون دينار فقط . والواقع ان العوائد النفطية بلغت (٤٠) مليون دينار فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، وارتفعت الى ما يقارب (٦٠) مليون دينار سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ . (راجع الجدول ٢) .

٥٠ - وعلى ضوء تقرير اللورد سولتر جرت اعادة النظر فى الوضع الاعمارى ، ووضع منهاج جديد مدته ست سنوات (١٩٥٥/١٩٥٦ - ١٩٦٠/١٩٦١) . وقد قدر هذه المرة مجموع عوائد النفط للسنوات الست بـ (٣٨٥)

مليون دينار^(١٢) . وقد بنى هذا التقرير على أساس الافتراض بان معدل العوائد النفطية السنوية (بما فى ذلك حصة الميزانية من هذه العوائد البالغة (٣٠) بالمائة) يبلغ حوالى (٩٠) مليون دينار فى السنة . وكانت هذه اول مرة يقوم فيها المجلس بتقرير واقعى لوارداته من دون التورط بشكل خطير فى تقدير هذه الواردات باقل من حقيقتها ، وحتى لو أخذت الخسائر الكبيرة فى العوائد التى جاءت نتيجة لازمة السويس بنظر الاعتبار (وخاصة اذا ادخلنا الوفرة الذى يربو على (٩٠) مليون دينار المتراكم حتى خريف عام ١٩٥٦) ، فان هذا التقرير قد يكون غير مسرف فى التفاؤل .

٥١ - واذا كانت الواردات الفعلية قد تجاوزت كثيرا الواردات المتوقعة ، فان المصروفات الواردة فى الميزانية كانت واطئة حتى بالنسبة للواردات المتوقعة . فالجدول (٣) يبين ان المصروفات الفعلية قد ازدادت تخلفا ، اذ ان المجلس ، حتى ازمة السويس ، كان لا يزال غير قادر على صرف حتى نصف دخله ، كما ان العلاقة بين الصرف والايراد حتى ازمة ١٩٥٦ أيضا لم تتحسن بشكل محسوس . لقد كانت هناك زيادة فى سرعة الصرف الا ان عوائد النفط كانت تفوق الصرف بشكل واضح .

٥٢ - لقد كان سبب التباين المطلق المتزايد بين التخطيط والتنفيذ يرجع ، قبل كل شيء ، الى التردد فى الصرف . فقد كان مجموع المصروفات الواردة فى منهاج الاعمار الاول الذى تم وضعه عام ١٩٥١ يقل بمقدار (٦٨٥) مليون دينار عن الوارد المتوقع ، ويقل بمقدار (١٠٠) مليون دينار تقريبا عن الوارد الفعلى للمدة ١٩٥٦/١٩٥١ . ثم حل محل هذا المنهاج منهاج آخر مدته ست سنوات يقضى بصرف (١٥٥ر٤) مليون دينار ، وجرى وضع هذا المنهاج فى عام ١٩٥٣ على اساس الدراسة المثيرة للاعجاب لمشاكل العراق التى قامت بها بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير^(١٣) . وقد اوصت البعثة فى هذه الدراسة بزيادة المصروفات قليلا لتبلغ (١٦٨ر٥) مليون دينار . وحتى هذا المنهاج الاكثر طموحا ، كانت مصروفاته تقل عن الواردات المخمئة ، وأقل بطبيعة الحال كثيرا من الواردات الفعلية المتراكمة .

٥٣ - وفيما يتعلق بالانماء الصناعى فقد عجز المجلس عن تنفيذ حتى سدس ما قرر الصرف عليه . فلم يصرف على المشاريع الصناعية سوى (٠.٥) مليون دينار عام ١٩٥٣/١٩٥٤ ، وارتفع هذا المبلغ الى مليونى دينار فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، والى (٢.٤) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ . ومع ان معدل الصرف كان فى ازدياد ، كما يتضح من هذه الارقام ، الا ان هذه الزيادة لاتناسب والتوسع الاسرع المطلوب فى الصرف ، الذى يقضى بزيادة الاستثمار من (٣١١) مليون دينار الى (٦٢١) مليون دينار خلال مدة الست سنوات^(١٤) . كما كان الاستثمار فى المشاريع الزراعية ، بما فى ذلك مشاريع السيطرة على الفيضان ، متأخرا كثيرا عن الخطط الموضوعه ، اذ بلغ (٣٢٩) مليون دينار مقابل المبلغ (٦٦٩) مليون دينار المقرر له ، ولكن ليس الى الحد المثير الذى نراه بالنسبة للمشاريع الصناعية .

٥٤ - واستطاع المجلس بصورة جزئية ان يقابل تأثير هذا التأخير فى الصرف بزيادة قروضه الى البلديات والى المشاريع التى لم يضعها بنفسه . وكما يبين الجدول (٤) فقد بلغت هذه القروض ما مجموعه (٢٢٠) مليون دينار ، وهو مبلغ لا بد من اعتباره اقله من قبيل الاعانة ، وليس عملية اقراض اعتادية . وليس ثمة من سبب يدعونا لمخالفة رأى اللورد سولتر غير المجذ لهذه الطريقة نظرا لما ينجم عنها من تعقيدات ادارية ، ولو ان ما انتقده من الافتقار الى الوضوح فى الطريقة المالية المتبعة ، ينبغي ان يعتبر أفضل من التجديد لتام للموارد الذى كان سيحدث لو لم يلجأ الى هذا الاجراء . الا ان الامر الذى يثير التساؤل هو ما اذا كانت الاموال قد استعملت بأفضل الطرق ، وما اذا كان العراق قد حصل على مكاسب مالية كبيرة ، حتى فى المدى القصير ، وحتما فى المدى البعيد ، لو كان هناك تخطيط وتنفيذ يتصفان بقدر أكبر من الجرأة .

٥٥ - ان توقف التوسع فى الانماء الاقتصادى نتيجة لازمة السويس سيغير بطبيعة الحال من هذه الصورة . الا ان المأمول ان لا تؤدى هذه الازمة الى التقليل من التصميم على الاستمرار فى زيادة الاستثمار المنتج .

ولعل اضطراب معظم الخبراء الاستشاريين للحكومة العراقية ومجلس الاعمار الى حضمها على التزام جانب الحذر ، وعدم أخذ الامور بالجرأة ، كان امر لا بد منه ، كما كان امرا لا بد منه ايضا ان لا يصير هؤلاء الخبراء بنفس القوة على الضرورة القصوى للتركيز على الاستثمار المنتج ، وتهئية كيان مالى قد يمكن من القيام بانماء اقتصادى يعتمد على نفسه بنفسه . الا ان من المؤكد ان ذلك لم يكن بالمؤدى الى الحد الاقصى المطلوب للتقدم الاعمارى ، وسنعود حالا الى هذا الموضوع .

د - ما يعنيه التباطؤ :

٥٦ - وهكذا فان المجلس لم يقم باعمال التخطيط والصرف حتى الى حدود الواردات الجارية التى فرضها على نفسه . وبطبيعة الحال فان القسم الاعظم من الصرف ، لا يمكن بأية حال من الاحوال ، ان يقدم نتائج ملموسة الى السكان فورا . وقد ادى هذا التراكم فى الاحتياطى الى تأخر فى تحقيق الانجازات المتوقعة وهى المجال للانتقاد . وقد ازدادت حقيقة كون معظم المشاريع من النوع ذى الامد البعيد فى القوة بين الايرادات المتزايدة وبين مستويات المعيشة . ولم تظهر على وجه العموم للناس الفوائد الحقيقية للتبديل الجديد فى طالع العراق ، اللهم الا التخلص الناجح من الفيضان الهائل فى سنة ١٩٥٧ ، والحركة العمرانية التى كان تقرير لورد سولتر اكبر حافز عليها .

٥٧ - وصحيح ، بطبيعة الحال ، ان الايدى العاملة الفنية والادارية الضرورية لتنفيذ مشاريع بهذا النطاق نادرة فى العراق . الا ان الحكومة والمجلس قد اتخذا خطوة حكيمة بقرارهما استدعاء عدد من الشركات الاستشارية والمشاورين ، وكذلك الايدى الماهرة المهنية الاخرى ، ليتسنى تصميم كل مشروع من المشاريع على الوجه الاكمل . كما عهد الى الشركات الاجنبية بتنفيذ القسم الاعظم من الاعمال الانشائية . وان النية متجهة ، بالنسبة للمعامل الصناعية ، الى الاستعانة بالشركات الاجنبية فى تنظيم الانتاج . وقد كان من المحتم ان يتطلب ذلك وقتا . الا انه من الواضح ان مرحلة

التنفيذ كانت وشبكة بالنسبة لاعمال الاعمار التي لم يكن هناك شك، اوسوى شك قليل ، بشأن خطوط السياسة العريضة الخاصة بها. وقد تجلى ذلك فى الحرص الشديد على تحقيق هدف ذى اهمية عظمى ، وهو حماية البلد من تكرر وقوع الفيضانات المدمرة ، كالفيضان الذى خرب البلاد سنة ١٩٥٤ . فقد ألحق هذا الفيضان اضرارا قدرت بأكثر من (٢٥) مليون دينار ، وأتلف قسما كبيرا من الحاصلات ، كما أدى الى تقلص خطير فى حاصلات السنة التالية . وقد صمم مشروعا الحباية والثرائر بشكل مجد واثبت هذان المشروعان ، كما أسلفنا ، أثرهما الفعال فى عام ١٩٥٧ .

٥٨ - وبقدر ما كان الامر يتعلق بباقي منهاج الاعمار ، فان المشاكل لم تكن بنفس البساطة ، ولا بنفس الوضوح من الناحية السياسية . وكمثال على ذلك يمكن ايراد قضية الاستفادة من مياه دجلة والفرات للرى (خلافاً لمسألة القضاء على اخطار الفيضان) . فقد وضعت لجنة هيئ ، التى استقدمت لابداء المشورة فى هذه القضايا سنة ١٩٤٩ ، منهاجا لا يزال يعتبر الى الآن منهاجا طموحا ، وهو يقضى برى مساحة اضافية من الاراضى مقدارها (١٠٩) مليون مشارة مما سيزيد اراضى العراق المروية الى الضعف . كما وضعت الشركة الامريكية (نابن - تيتس - أبت - مكارثى) التى دعت سنة ١٩٥٢ مقترحات أكثر طموحا . الا ان الاعتبارات السياسية قد عقدت القرارات بشأن هذه القضايا والقضايا الاخرى المتعلقة بها . فكان من جراء ذلك تقييد للتقدم المطلوب نسبيا كما سيظهر لنا فيما بعد .

هـ - تحليل المناهج الموضوعة مؤخرا :

٥٩ - يبين الجدول (٥) تحليلا لتوزيع المصروفات فى ميزانيات منهاج الاعمار المختلفة . ويبين العمود الثالث من الجدول تفاصيل منهاج الخمس سنوات الجديد الذى وضع قبل دعوة اللورد سولتر بقليل . وينبغى ان يذكر شيان بخصوص هذا المنهاج . اولهما انه ضاعف منهاج عام ١٩٥١ ، اذ زادت المصروفات السنوية المقررة من (٣١) مليون دينار الى (٦٠٨) مليون دينار . ان هذه المصروفات السنوية ستظل دون المعدل الفعلى للواردات

(بغض النظر عن السويس) ، كما ولكن المنهاج الجديد ينم على الأقل عن تقدير أكثر واقعية لما ستكون عليه الواردات . ومن الجدير بالذكر ان الميزانية قد ورد فيها لأول مرة عجز محسوب في الواردات^(١٥) .

٦٠ - اما الشيء الثاني فيتعلق بحصص اصناف المشاريع من المصروفات . فقد ظل الري والحماية من الفيضان يحتفظان بأكبر حصة ، وقدرها (٣٥٥) بالمائة من مجموع المصروفات ، (مقابل ٣٤٥) بالمائة في منهاج ١٩٥١ . وقد اعطى توسيع المناطق المروية المكان اللائق به في مشاريع الاعمار . كما زيدت زيادة كبيرة مشاريع الطرق والمباني العامة . اما الصرف على انماء الصناعة والزراعة ، وهما ركنان من الاركان الرئيسية التي يمكن ارساء النمو الاقتصادي الذاتي عليها فقد خفض تخفيضا شديدا . وكان هذا يعنى ، كما سيتبين لنا في ادناه ، ان الزيادة في الدخل كانت اوطأ مما لو اتبعت سياسة مختلفة .

(١) خطة العمل الموضوعية من قبل اللورد سولتر :

٦١ - وقد جرى في هذا الوقت استدعاء اللورد سولتر من قبل المجلس لابداء المشورة له حول السياسة الاعمارية ودراسة تقارير الخبراء الفنيين العديدة والتي كثيرا ما جاءت متناقضة . وقد وضع اللورد سولتر تقريره المسمى خطة العمل واستطاع هذا التقرير ان يشق طريقه بين التعقيدات المتشابكة ويصيب صلب المشكلة . وقد افلح التقرير اخيرا في فصل مسألة السيطرة على الفيضان عن مسألة خزن مياه الفيضان لاجراض الري . وفي الوقت الذي كانت فيه المسألة الاولى لا تتحمل التأخير ، فان المسألة الثانية لم تكن أقل إلحاحا فحسب ، بل مرتبطة أيضا بمسألة كيفية استعمال المياه . ومن دون حل مشكلة الاستفادة من المياه ، فان النجاح في تخزينها قد يؤدي الى مشاكل سياسية أصعب من ان يستطيع حلها . وقد عبر اللورد سولتر عن رأيه بوجود عدم المباشرة بالمنهاج الطموح الذي وضعته شركة (نابن - تيتس - أبت - مكارثي) ، بل واقترح تركيز الجهود على حماية بغداد وجنوبي العراق من الفيضان . ويمكن تحقيق ذلك ببناء

مشروعين عظيمين يجرى العمل فيهما الآن ، وهما سد دوكان وسد دربندخان
اضافة الى مشروعى تحويل مياه الفيضان الى بحيرة الجبانية ومنخفض الثرثار .

٦٢ - وقد عبر اللورد سولتر عن اعتقاده بان الصرف ، بما يتجاوز
ذلك ، لن يكون له ما يبرره الى ان يتم التأكد من ان منخفض الثرثار لا يمكن
ان يستخدم ، بعد عدد من السنين ، كخزان هائل لمياه دجلة ، اى يقوم بدور
مماثل جدا للدور الذى قرر ان تلعبه بحيرة الجبانية الان بالنسبة للفرات .
وفيما عدا ذلك ، فقد رأى اللورد سولتر انه ربما كان من الافيد القيام
بتقوية وتكثيف الانتاج الزراعى فى المناطق المروية الان ، ولكن ربا غير
كاف ، وذلك بدلا من تكبد مبالغ كبيرة فى توسيع نطاق الري الى تربة اقل
خصوبة تكون فيها صيانة الجداول أكثر صعوبة .

٦٣ - كما أكد على اهمية البزل الذى بينت دراسة سابقة (تقرير
لجنة هيك) الحاجة تدعو اليه فى (٣٠ الى ٥٠) بالمائة من المناطق المروية .
وقد ازدادت منذ ذلك الحين اهمية البزل بصورة مطردة .

٦٤ - كما قدم اللورد سولتر مقترحات عملية تهدف الى اجراء
تنسيق بين الطرق العادية وخطوط السكك الحديدية ، و اشار الى اهمية توسيع
شبكة الطرق الفرعية الصغيرة لجلب الرفاه الى المناطق الريفية . وقد حذر ،
كما فعل غيره من الخبراء الذين سبقوه ، من قيام تصنيع سابق لاوانه .

٦٥ - واخيرا فقد استرعى اللورد الانتباه الى المشكلة السياسية
الاساسية التى ينبغى حلها بواسطة منهاج اعمارى ناجح كل النجاح ، حيث
قال :

« ... وهناك اعتبار آخر كثيرا ما يغفله القائمون بوضع الخطط الخاصة
بالاعمار السريع . ان هناك اخطارا عظيمة ينطوى عليها جراء تغيير مفرط
السرعة لاقتصاد بلد حدث فيه ، فى وقت قصير وعلى نطاق اوسع ، تبدلات
فى مناطق اقامة السكان ومهنهم ، بما فى ذلك العيش بين الغرباء ، والانتقال
من المحيط الدينى والاجتماعى المعتاد ، وكذلك الانتقال فى حالات كثيرة من

النظام العشائري والاقطاعى • ويمكن تبين مدى التكيف الاجتماعى الذى ينطوى عليه هذا التغيير السريع من قراءة الملاحظات الواردة فى قسم سابق من هذا الفصل عن الصفات المتنوعة لسكان العراق • ولا يمكن ان تقدر ، بصورة مضبوطة ، السرعة التى يكون بها هذا التكيف عمليا ، من دون حدوث نتائج اجتماعية وسياسية وخيمة جدا • وبالرغم من ذلك ، فان هذه السرعة تعتبر عاملا مهما بالنسبة لتحديد سرعة التغيير المناسبة •

واخيرا فيجب ان توضع السياسة اللازم اتباعها بشكل يضمن تأييد السكان ، حتى يمكن تنفيذ هذه السياسة من دون ان تعيقها الاساليب البرلمانية أو اللابرملمانية كالاحتجاج والمقاومة • ان هناك تدمرا قويا ، واسع الانتشار من مجلس الاعمار بين أقسام عديدة من السكان (وخاصة بين العناصر المعرضة اكثر من غيرها للدعايات الهدامة والتى تعتبر خطرة من الناحية السياسية) •

ومن دواعى التذمر والشكوى ان واردات النفط الضخمة لا تأتى بمنفعة للبلاد بصورة عامة • واذا ما قيل ردا على ذلك ، بان البلاد ستصبح غنية بعد عدة سنوات نتيجة لمشاريع الري ، والمشاريع الاخرى ذات الامد الطويل ، فان هذا القول لن يكون جوابا شافيا • لذا فان هناك اسبابا كثيرة تبرر اتفاق مبالغ كبيرة على الاعمال والمشاريع التى تأتى بفوائد سريعة وظاهرة المعالم كمشروع الاسكان ، ومشاريع اسالة الماء ، وتقديم المساعدات الفورية للمزارعين • كل هذه الامور من شأنها ان تأتى بنتائج سريعة تعم فوائدها كافة انحاء البلاد ، كما انه يمكن مضاعفة تأثيرها بدعاية منظمة • ومن المهم جدا ، ومن الضرورى جدا ، ان نضمن توزيع فوائد الاعمار - سواء منها المباشرة وغير المباشرة - الناجمة عن مصروفات مجلس الاعمار على جميع المناطق وجميع الطبقات •

ان الثروات الكبيرة التى تحصل عليها بعض الاقطار بصورة سريعة ، غالبا ما توزع بشكل لا يؤمن الاقسطا ضئيلا من الترفيه لقسم كبير من الطبقات الفقيرة وعلى هذا فينبغى ان يكون هدف سياسة الاعمار رفع المستوى

العام للمعيشة بقدر المستطاع ، بحيث تستفيد منه جميع الطبقات على السواء .
وقد لا يتوقف ذلك على أعضاء مجلس الاعمار وحدهم ، وانما على النوعية
والكيفية التي بموجبها تتوسع المشاريع الاهلية بامكانياتها الجديدة . وكذلك
على النوعية والكيفية التي ينفق ذوو الدخل الكبير أموالهم . وأخيرا على
السلطات المحلية والشخصيات الكبيرة في البلاد . غير ان المجلس يستطيع
ان يفعل الشيء الكثير ، اذ بوسعه في بعض الحالات ان ينظم أعماله بصورة
تضمن ايجاد فرص للعمل لأولئك الذين لولاه لما تهيأت لهم تلك الامكانيات .
وبوسع المجلس كذلك سواء ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تهيئة اللوازم
الضرورية المحلية وتيسير سبل الترفيه لأولئك الذين يعانون الكثير من
فقدانها . وبهذه الطريقة يشجع أولئك الذين يحاولون القيام بتحسينات
محلية معتمدين ، اما على انفسهم أو بالاشتراك مع غيرهم . وهذا ما دعاني
الى ان اوصي بتنشيط المساعي المبذولة لتأسيس (مراكز اجتماعية) ، وهي التي
بدأت على نطاق ضيق ، رغبة في توسيعها بسرعة .

٦٦ - ان ما ورد أعلاه ، هو في الحقيقة ، خطة تقوم على اساس
عملية يمكن اتخاذ اجراء سريع على أساسها ، وهذه هي أهم ميزة لها . اذ
انها لا تعتمد على القيام بعمل ايجابي للتعجيل في القيام بالامور التي يجري
العمل فيها الآن ، أو الاستفادة من الايرادات الموجودة لمعالجة بعض المشاكل
التي تتصل بتوزيع الدخل ، والتي كانت تعرقل حركة الاعمار الحقيقي
الفعال .

٦٧ - لم يتمكن اللورد سولتر (بسبب تحديد المهمة التي انيطت
به وذلك بعكس ما كانت عليه الحال عند اعداد تقرير بعثة البنك الدولي)
من ايضاح لاهمية الكبيرة التي تترتب على ضرورة تأمين العدالة التامة في
توزيع المنافع والاعباء . فاذا ما اريد تحقيق تقدم اقتصادي في العراق على
اسس التوازن والاكتفاء الذاتي ، فيجب قبل كل شيء ان يعتمد الى اصلاح
نظام الضرائب وتحقيق مشاركة العناصر التي تستفيد من مشاريع الاعمار

في زيادة إيرادات مجلس الاعمار ، لقاء الفوائد التي تحصل تلك العناصر
عليها ، كاستفادتها من مشاريع الماء مثلاً .

(٢) مشروع السنوات الست الجديد :

٦٨ - ومهما يكن من أمر ، فإن خطة سولتر كان لها اثر بليغ .
فلقد تم وضع منهاج جديد لست سنوات (أنظر الجدول ٥) ، بدلا من
المنهاج الموضوع في عام ١٩٥٥ والذي قدرت نفقاته بـ (٣٠٤) مليون ديناراً .
يتصف هذا المنهاج بسعة افقه وشموله ، وهو ينطوي على اتفاق (٥٠٠)
مليون دينار في غضون (٦) سنوات ، وذلك بمعدل (٩٠) مليون ديناراً بالسنة
خلال سنواته الخمس الاخيرة .

ويقوم هذا المنهاج على أساس تقدير إيرادات النفط بـ (١٣٠) مليون
ديناراً بالسنة ، يخصص (٧٠) بالمائة منها لمجلس الاعمار ، ودون توقع
لحصول أى عجز في الميزانية . لكن إيرادات النفط لا يتوقع في الحقيقة
ان تبلغ هذا المقدار خلال السنوات الخمس القادمة . وحتى مع الوفورات
المتراكمه (التي نقصت بسبب أزمة السويس) ، فإن المبالغ الموجودة لن
تكفي اذا ما تم الاتفاق حسبما هو منصوص عليه في الميزانية .

٦٩ - هناك أمران لابد من الإشارة اليهما في هذا الصدد . اولهما
انه ليس هناك أى احتمال بإمكان زيادة المصروفات الى المقدار الذي وردت
الإشارة اليه ، واعني بذلك (٩٠) مليون ديناراً بالسنة .

اننا اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما خصص في ميزانية سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨
المالية ، لكان يجب ان 'يُصرف مبلغ لا يقل عن (١٠١٦) مليون ديناراً ،
في حين انه يبدو مستبعدا امكان صرف حتى نصف هذا المبلغ ، (أى ٥٠
مليون ديناراً الذي خصص لميزانية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ المالية) ، خلال سنة
١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وحتى في سنة ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ المالية .

ان قسما كبيرا من النفقات ، واعني بذلك النفقات المخصصة لمشاريع
الرى (٩٠ مليون ديناراً) ، تتعلق بالمشاريع التي لم تتم دراستها بصورة

وافية حتى الآن ، فضلا عن انها لم تقترن بالمصادقة • ومن الجهة الاخرى فان مجموع المبالغ التي خصصت لمشاريع البزل وقدرها (٢٨) مليون ديناراً ، لم يصادق الا على مشاريع لا تكلف سوى بضعة ملايين من الدنانير • ويتنظر ان يبدأ العمل بها قريباً •

٧٠ - وعلى هذا الاساس ، فان منهاج الاعمار يجب ان لا يثير أى قلق بسبب زيادة عدد مشاريعه وكثرتها • فقد جرت العادة فى امثال هذه المناهج ان تحتوى على مشاريع تنفذ على مراحل مختلفة • فالبعض منها قد اوشك على الانجاز ، وقد رست مناقصة البعض الآخر منها بحيث يمكن تكوين فكرة عن تكاليفها • وهناك طائفة من المشاريع التي تم تقدير تكاليفها بعناية من قبل مهندسين استشاريين يعول عليهم ، ولكن لم يتم استلام مناقصاتها • ولذا فليس هناك ما هو ثابت بشأنها • وهناك بعض المشاريع الاخرى التي ما زال وجودها مبهماً ، وهي المشاريع التي تطرقت اليها التقارير ، ولكن لم يتأكد حتى الآن امكان تنفيذها ، كما ان هناك طائفة من المشاريع التي وضعت لتكون بديلاً للمشاريع المدرجة فى المنهاج ، وقد يكون من المفيد بيان الوضع الحقيقى لكل مشروع من المشاريع المدرجة فى منهاج السنوات الست على حدة (انظر الجدول ٥) لمعرفة نوع الاجراء الذى يتوقع اتخاذه بحق كل واحد منها ، وبذلك نستطيع تقديم صورة صحيحة عن مدى تأثيرها على الحالة الاقتصادية • (١٦)

٧١ - ان الزيادة فى مجال النفقات ، بالاضافة الى تقرير سولتر ، كان لها أثرهما الكبير والمفيد معاً • فقد ازدادت مشاريع الاسكان ، ومشاريع انشاء المباني الصغيرة زيادة محسوسة ، واذا قيست هذه الزيادات بالنسبة لما تضمنه المنهاج الاول ، فهي تبلغ نحو عشرة أضعاف ، بينما بلغت الزيادة فى الامور الاخرى من حيث المجموع أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقاً • وقد حصلت كذلك زيادة لا يستهان بها فى المبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الزراعة ، ولو ان هذه الزيادة لم تكن فى الحقيقة أكثر من العودة الى الارقام التي تلتقتها عام ١٩٥١ • ان النسبة التي خصصت لهذا القطاع ،

الذى يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد القومى فى العراق (باستثناء الرى) ،
قد اخفضت من (٨١) بالمائة فى المنهاج الاول (وهى نسبة لم تكن مرضية
فى حد ذاتها) الى (٢) بالمائة فقط ، فى حين انه مما لا شك فيه انه ما لم
نهدف الى تنشيط الزراعة ، فان المبالغ الكبيرة التى خصصت لمشاريع الرى
ولاحياء الاراضى واستثمارها لن تكون مثمرة ولا مجدية .

٧٢ - وتزداد هذه الهواجس ، كلما أمعنا النظر فى الاسبقية التى
اعطيت لكل مشروع من المشاريع المدرجة فى المنهاج . فبينما تقوم هذه
الاسبقية على وجوب انجاز ثلثى مشاريع الرى حوالى ١٩٦٠ ، فانها تنطوى
فى الوقت ذاته على وجوب انفاق أقل من ثلث المبالغ المرصدة لمشاريع البزل
حتى ذلك التاريخ . ومع ذلك فان هذا يعتبر دليلا على ادراك أهمية البزل .
ثم ان المبلغ الذى خصص للبزل ، والذى قدر مجموعه بمائة مليون ديناراً ،
هو ثمانية أضعاف ما خصص للغرض نفسه فى منهاج سنة ١٩٥٥ ، كما ان
ما خصص فى الميزانية للسنوات الست القادمة لنفس الغرض قد بلغ ضعف
ما كان عليه فى السابق .

٧٣ - وكذلك فمن مجموع المبالغ (المتناقضة نسبياً) التى خصصت
للصناعة ، لم يخصص بصورة نهائية سوى مبلغ (٣٠) مليون ديناراً ، وهو
ما يساوى أقل من النصف . اما النصف الباقي فما زال أمره معلقاً .

٧٤ - وعلى هذا فان استمرار وجود زيادة كبيرة ، بسبب التباين
بين الإيرادات والمصروفات الحقيقية (بعد زوال تأثير أزمة السويس) ، هو
أمر محتمل . ومع ذلك فان الخطط (والتصاميم الاخيرة) ، من حيث
الفكرة والتفاصيل ، تعتبر فى مجموعها تقدماً كبيراً بالنسبة لما كانت عليه
فى السابق .

ف - النتائج والمشاكل :

٧٥ - يبدو جلياً بان المشاكل المتعلقة بمستقبل الزراعة فى العراق ،
والتي بحثها اللورد سولتر فى تقريره ، لم تحل بعد . وعلى هذا فلا بد من

اتخاذ الخطوة النهائية الحازمة لانقاذ الشعب من براثن الفقر والفاقة ، ولإقامة صرح الاقتصاد القومي على دعائم ثابتة ليسير قدما الى الامام ، معتمدا في ازدهاره على نفسه دون ان يعتمد كليا على حصة البلاد من إيرادات النفط وحدها .

٧٦ - ان دراسة العلاقة بين زيادة النفقات من جهة ، والزيادة في الدخل القومي ، وفي الاستيراد قد أثبتت بأنه لم تحصل حتى الان زيادة مماثلة في الانتاج ، وفي الدخل من جراء المبالغ التي انفقت على مشاريع الاعمار . ومع ان هذا الامر لا يدعو الى الاستغراب غير انه يستدعي العناية الى ان الحاجة تتطلب ان يتم الاتفاق على الامور المنتجة والمثمرة .

٧٧ - ليست لدينا تخمينات سنوية للدخل القومي فيما عدا التخمينات التي اعدتها دائرة الاحصاء للامم المتحدة سنة ١٩٤٩ للدخل القومي ، حيث قدرت الدخل بـ (٨٥) دولار للفرد الواحد ، أو ما يعادل مجموع (١٥٠) مليون دينار (اي بسعر ٢٨٠ دولار للدينار الواحد) ، وفي اوائل عام ١٩٥٧ قام خبير الاحصاء في الحكومة (المستر فنلون) بنشر تخمينات مفصلة بهذا الشأن ، كما جاءت في الجدول (٦) ^(١٧) . ويستدل من هذه التخمينات بان الإيرادات الناجمة من المصادر الاخرى ، غير النفط قد ازدادت الى (٢١٤) مليون دينار ، او ما يزيد بمقدار (٦٠) مليون دينار عن الارقام التي وردت في تقديرات الامم المتحدة التي ذكرناها اعلاه . فاذا كان الامر كذلك ، فان هذه الزيادة ليست سوى نتيجة لازداد نفقات الحكومة ، ونفقات مجلس الاعمار والتي بلغت أكثر من (٥٠) مليون دينار سنويا منذ عام ١٩٥١ .

ومع الاسف اننا نجهل كيفية احتساب (الدخل غير النقدي المخصص للمعيشة) والذي قدر بنحو (٣٨٢) مليون دينار بموجب التخمين السابق ، فاذا ما احتسبت تخمينات الامم المتحدة بالسعر الذي كان سائدا قبل تخفيض سعر العملة) ، فان هذه الزيادة تقدر عندئذ بمائة مليون دينار . ولكن

ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بان هذه الحقائق توضح العلاقة بين الدخل في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٦ بصورة صحيحة .

٧٨ - ان دراسة تأثير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة على الاستيراد نتيجة لزيادة ايرادات النفط ، والتي يجب ان تستعمل كرادع غير مباشر ، انما تعتمد على الارقام الموثوقة التي وردت في الجدول (٧) . ولقد كانت النتائج مما يثير الدهشة لانها تؤيد التفسيرات الاولى (التي لا تنطوي على التفاؤل) عن التغير الذي طرأ على الدخل القومي .

ففي الوقت الذي اتسع فيه نطاق الصرف ، حتى بلغ (٤٥٢ر) مليون دينار بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥ ، ازدادت الاستيرادات بمقدار (٤٦) مليون دينار فقط ، وكذلك يبين الجدول المار الذكر على ان هذه الزيادة كانت آتية ، مما يدل على انه لم تكن هناك زيادة اخرى في الدخل المحلي ، ويبدو ان تأثير تلك الزيادة في مضاعفة الدخل الحقيقي الداخلي كان جزئيا أو غير موجود بالمرّة .

٧٩ - والحقيقة التي لا جدال فيها (انه باستثناء البضائع المنتجة التي ازدادت بمقدار ١٥٣ مليون دينارا بالسنة) ، فان الزيادة الرئيسية في الاستيراد تناولت المواد الاستهلاكية المتينة (أي تلك التي تستمر زمنا طويلا) . وحيث ان عدد سيارات النقل في العراق لم يزد زيادة تذكر ، فلا مفر لنأمن الاستنتاج بان معظم الزيادة في هذا النوع تناولت السيارات الخصوصية .

اما المواد الغذائية والمنسوجات وغيرها من المواد الاستهلاكية فلم تطرأ عليها زيادة كبيرة . ومما لا شك فيه ان تأثير هذا الصرف على مستوى معيشة الاكثرية من السكان لم يكن كبيرا . ويبدو جليا ان الزيادة في الصرف لم تؤد الى ازدهار اقتصادي يعتمد على نفسه في العراق .

٨٠ - ان المهمة التي امامنا هي مهمة عاجلة . فان العراق بلد يشكو من قلة السكان نسبيا ومن الممكن ان يعجل في زيادة عدد سكانه عن طريق تحسين التدابير الصحية . ومع هذا فيجب ان لا تتأخر في اتخاذ هذه التدابير ،

إذا اردنا زيادة قوة الانتاج لدى الافراد • وفضلا عن ذلك فان نفقات الاعمار ، وان كانت غير كافية لاقامة صرح نمو اقتصادى يعتمد على نفسه ، كما سنرى فيما بعد ، تعمل على تقويض دعائم اركان النظام الاقتصادى الحالى •

٨١ - وإذا ما تم اتخاذ الخطوات لزيادة نفقات الاعمار ، فيجب عندئذ ان تبذل المساعى لمنع الحركات التى يعتمد اليها المضاربون للتلاعب بالاسعار ، كما يجب تخزين كميات كبيرة من المواد الضرورية للحد من هذه المضاربات • ويجب ان يخصص جزء كبير من الزيادة التى تحصل فى الدخل الذى ينجم من تلك المشاريع للاستفادة منه فى الاستثمار على المشاريع التى تعتمد فى ازدهارها على نفسها (١٨) •

٨٢ - ومن الواجب الاعتماد بدرجة أكبر على العناصر المحلية • فيمكن ، مثلا ، ان يعهد ببعض الاعمال (كزراعة الغابات) الى بعض الشركات التى تتمثل فيها المصالح المحلية تمثيلا كبيرا • وبذلك نستطيع اثارة روح المنافسة فيما بينها ، وبالتالي تحقيق المزيد من التعاون المحلى بينها •

الفصل الرابع

السيطرة على الفيضان والسيطرة على الارض

المشاكل الزراعية

٨٣ - ان هذا الفصل ينصب على المشاكل الاساسية المتعلقة بتوسيع نطاق الزراعة في العراق . سنبحث في مشكلة ادارة (المياه) ، وسياسة الري ، كما سنعالج مشكلة حيازة الاراضى . لقد حدثت تغييرات هامة ، بعد نشر تقرير اللورد سولتر ، فيما يتعلق بقضية خزن المياه ، كما توفرت معلومات جديدة عن ملوحة الاراضى والزلزل . ثم ان تقرير الاستراتيجية العامة للاعمار في العراق يتوقف على السياسة المتخذة تجاه هذه الامور . ان القضايا المتعلقة بالسياسة العامة حول الزراعة بما فى ذلك (توسيع نطاق الارشاد الزراعى) ، واحتضان مشروع التوطين ، والمسائل الشائكة التى تتصل بموضوع تربية الحيوانات ، كل هذه الامور قد بحثت باسهاب من قبل بعثة البنك الدولى واللورد سولتر . ولذا فاننا نكتفى هنا بالاشارة الى تلك التقارير فقط .

١ - السيطرة على الفيضانات

٨٤ - ان المشاكل الخاصة بادارة المياه فى العراق تنشأ من طبيعة انهاره ، التى لا تقيد بزمن ، ولا تخضع لقاعدة معينة . فان نهري دجلة والفرات ، خلافا لنهر النيل مثلا ، يفيضان فى وقت متأخر من السنة بحيث لا يمكن الاستفادة من مياه فيضانهما للمحصولات الشتوية ، ان لم نقل انها تهدد هذه المحصولات بالدمار فعلا . كما انها لا تجدى فى تحضير الاراضى للمزروعات الصيفية^(١٩) . وعلى هذا ، فان السيطرة على هذه الانهر تتيح فرصة عظيمة لمستقبل ازدهار الزراعة فى العراق .

٨٥ - ان الفرق الحاصل فى التصريف^(٢٠) الموسمى والسنوى

المياه النهرين المذكورين ، كان جسيما قبل ان تتخذ التدابير للسيطرة على الفيضانات . فان تصريف فيضان نهر دجلة يزيد في بعض الاحيان عن (٩) الاف متر مكعبا بالثانية الواحد ، حتى قبل ان تتمكن روافده الكبيرة (وهما الزاب الصغير والعظيم اللذان يتصلان به في شمال بغداد) من صب مياههما فيه . وهذان الرفدان يمكنهما في بعض الاحوال اضافة ثلاثة الاف متر مكعبا اخرى بالثانية ايضا . وان معدل ما يصبه نهر دجلة في بغداد في شهر مايس ، الذي يعتبر اخطر شهر من ناحية الفيضان ، يزيد عن خمسة الاف متر مكعبا فقط ، ولما كانت سلامة مدينة بغداد تعرضت للخطر ، عندما بلغ تصريف المياه أكثر من (٨) الاف متر مكعبا في الثانية في احوال ملائمة ، و (٧٥٠٠) متر مكعبا في احوال غير ملائمة ، فان هذه الفروق معناها حدوث فيضانات بين فترة واخرى ، مما قد يسبب خسائر فادحة في المحصولات الزراعية الشتوية - وقد قدرت هذه الخسائر بما يتراوح بين الـ (٧) والـ (١٠) ملايين دينار اثناء فيضانات عام ١٩٥٤ . هذا بالإضافة الى اتلاف مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية التي تغمرها المياه ، والى تدمير الكثير من الدور والمباني والجسور^(٢١) والطرق العامة وغيرها . ثم ان المياه تحمل مقادير كبيرة من الغرين (مرت من بغداد وبلغت ٢٤ مليون متر مكعبا خلال اسبوع واحد في عام ١٩٥٣) ، بحيث غمرت السهول ، وملأت القنوات بالترسبات ، مما ادى الى اضعاف قابلية التربة على الامتصاص ، والى زيادة الصعوبات ، وزيادة كلفة الزراعة والرى في البلاد .

٨٦ - ولا تختلف حالة فيضان نهر الفرات عن نهر دجلة ، وان كانت على نطاق أضيق نسبيا . فقد بلغ أعلى تصريفه اثناء فيضان عام ١٩٢٩ نحو (٥٢٠٠) متر مكعبا في الثانية . كما ان التصريف الذي يمكن تمريره بأمان في اسفل الرمادي ، بلغ نحو (٢٦٠٠) متر مكعبا بالثانية . ولقد كانت الحالة ماسة هناك أيضا لسحب المياه الزائدة التي كانت تتدفق في غير أوقاتها . ثم ان تصريف مياه الفرات نفسه انخفض الى (٢٨٠) متر مكعب بالثانية أثناء الصيف ، وبذلك قلت امكانية الاستفادة من مياهه للمحاصيل الصيفية .

٨٧ - لقد كان الاجماع تاما على وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة خطر هذه الفيضانات ، بعد ان اظهر فيضان عام ١٩٥٤ من جديد مدى الاخطار الهائلة التي تتعرض لها البلاد نتيجة لفيضان نهر دجلة .

٨٨ - وكان السير ويليام ويلكوكس قد وضع الخطوط الرئيسية للخططة التي يجب السير عليها للسيطرة على الفيضانات منذ اوائل هذا القرن . وتقوم هذه الخططة على ان منخفض الثرثار ، الذي يقع شمالي بغداد بين نهرى دجلة والفرات ، وبحيرة الحبانية ، ومنخفض ابو دبس ، تعتبر أعظم المخازن لتصريف مياه الفيضانات وخزنها .

(١) نهر الفرات

٨٩ - ان استخدام بحيرة الحبانية لتصريف مياه فيضان نهر الفرات ولخزنها كان قد تقرر قبل الحرب العالمية الاولى ، وقد بدأ العمل بذلك عام ١٩١٣ . ثم استؤنف عام ١٩٣٩ بعد ان توقف بسبب الحرب الاولى . ثم استؤنف العمل من جديد عقب انتهاء الحرب الاخيرة وانجر عام ١٩٥٦ . ان انشاء سد على نهر الفرات سيسمح بتحويل مياه الفيضان الى بحيرة الحبانية بواسطة ناظم ، بعد ان يبلغ تصريفه أكثر من (٢٠٠٠) متر مكعبا في الثانية الواحدة . وقد زيدت قابلية خزن البحيرة الى (٣٠٢) مليار متر مكعبا ، كما انشىء جدول لاستخدامه في إعادة المياه الى نهر الفرات عند الحاجة . ويمكن تصريف مياه بحيرة الحبانية نفسها الى منخفض (ابو دبس) بواسطة جدول تخلية - ان هذه الاجراءات تساعد على زيادة تصريف المياه المتوفرة - لاغراض الري من (٢٨٠) متر مكعبا في الثانية الى (٤٤٠) متر مكعبا في الثانية أثناء فصل الصيف لاستعمالها عند الحاجة في أغراض الري .

٩٠ - ويبدو ان منخفض ابو دبس يحتوى - مع الاسف - على كميات كبيرة من الملح ، مما يجعل المياه المخزونة فيه غير صالحة للزراعة . كما ان قابليته للخرن غير وافية^(٢٢) . ولذا فان استعماله سينحصر كمصرف لمياه الفيضان الزائدة ، وان فائدته لخزن المياه تنحصر في انه يساعد على ابقاء

مستوى الماء في الجانبية الى اعلى حده ، دون ان يفقد قابليته في سحب المزيد من مياه الفيضان .

٩١ - وبالنظر لما تقدم ، فان الحاجة تستدعي ايجاد منفذ لمياه الفيضان التي تزيد عن قابلية استيعاب جدول الجانبية وقابلية استيعاب مجرى نهر الفرات الاسفل . كما انه لا بد من ايجاد خزان اضافي في مكان آخر وهناك بعض الاماكن التي تصلح لاقامة السدود ، وتقع في اعلى نهر الفرات ، على مقربة من الحدود السورية . كما ان هناك احتمالا بان يصبح وادي الثرثار صالحا كخزان للمياه . وفي تلك الحالة ، يجب انشاء جدول يمتد من الثرثار الى الفرات . وبذلك يصبح بالامكان تحويل المياه من دجلة الى الفرات أثناء الصيف . كما ان بالامكان ، من الناحية الفنية ، ايصال مياه الفرات الى الثرثار وذلك في حالة انشاء (قناة) من الفرات الى دجلة في مكان يقع بين الفلوجة وبغداد مثلا ، (وقد كانت هناك قناة طبيعية من هذا النوع في السابق الا انها ردمت) . واذا ما تقرر القيام بانشاء قناة من هذا القبيل ، فعندئذ يمكن القيام بها على الوجه التالي :-

في حالة حدوث فيضان في نهر الفرات اثناء انخفاض نهر دجلة ، يمكن تصريف مياه نهر الفرات عن طريق تلك القناة الى دجلة ثم تصب المياه الزائدة من دجلة الى الثرثار . وبهذه الطريقة يمكن عمليا تحويل الزائد من مياه نهر الفرات الى الثرثار . ان جميع هذه القضايا ما زالت قيد الدرس ولكن لا يتوقع اتخاذ قرار نهائي بشأنها قبل مرور بعض الوقت . وهذا من شأنه ان يؤخر القيام بمشاريع رى جديدة على نهر الفرات لعدة سنوات .

(٢) دجلة

٩٢ - اما مشكلة نهر دجلة فهي أكثر تعقيدا ، اذ ان الاجراءات التي اتخذت للسيطرة على الفيضان تساعد على تصريف ما لا يقل عن (٩) الاف متر مكعبا من المياه في منخفض الثرثار ، وبذلك اصبح بالامكان السيطرة على اسوأ الفيضانات خطرا ، والتي قد تحدث في دجلة الى حد (٣٥٠٠) متر

مكعبا بالثانية^(٢٣) . ولا يمكن ان تتعرض بغداد لاي خطر ، الا اذا صادف حدوث اسوأ الفيضانات مع حدوث فيضان في نهر العظيم (كما حدث قبل بضع سنوات) عندما بلغ تصريفه (٢٩٠٠) متر مكعبا ، وهذا امر لا يحتمل وقوعه . ولكن هناك خطر أكبر نسبيا يكمن الى الجنوب من بغداد عندما يفيض نهر ديالى ، الذى يصب فى دجلة والذى يبلغ أقصى تصريفه (٣٤٢٠) متر مكعبا بالثانية فى بعض الحالات . وفى حالة حدوث الفيضانين فى وقت واحد ، فان ذلك سيؤدى الى زيادة مقدار الصب الى (٩٨٦٠) متر مكعبا ، وهذا من شأنه ان يسبب أضرارا جسيمة . اذ ان أقصى قابلية سدة الكوت ، وناظم الغراف للتصريف بأمان لا تزيد عن (٨٤٠٠) متر مكعبا بالثانية الواحدة .

٩٣ - وحيث ان الثرثار وحده لا يستطيع حل مشكلة الفيضان فى حوض نهر دجلة فى الحالات غير الاعتيادية ، فقد تقرر انشاء سدين آخرين : احدهما على نهر الزاب الصغير وهو سد دوكان ، والآخر على نهر ديالى فى دربندخان . وتبلغ قابلية خزن السد الاول (٦٨) بليون متر مكعب^(٢٤) . وسيساعد على تخفيض الحد الاعلى للفيضان فى نهر الزاب الى الف متر مكعبا . اما السد الثانى الذى تبلغ قابلية خزنه (٣٧) بليون متر مكعبا ، فانه سيساعد على تنظيم تصريف مياه نهر ديالى الى حد (١٥٠٠) متر مكعبا . وبهذه الوسيلة يمكن القضاء على خطر الفيضانات حتى الى الجنوب من بغداد .

٩٤ - واذا ما اثبت الثرثار صلاحه لخزن المياه ، فان قابلية استيعابه الحالية ، والتي تقدر بـ (٢٢) بليون متر مكعبا تقريبا ، تكفى للقيام بأى مشروع من مشاريع الرى .

ولكن الشكوك ما زالت تساور النفوس من ناحية وجود الترشح والملوحة والتبخر فى منخفضه . ومع كل ذلك ، فان مشكلة السيطرة على الفيضان قد أمكن معالجتها والتغلب عليها .

(ب) الري والبزل

١ - توفر المياه :

٩٥ - اذا كانت مسألة السيطرة على مياه الفيضان تعتبر من الامور الفنية التي لا تقبل الجدل ، فان الامر ليس كذلك من ناحية الري . فقبل ان يتم تحقيق السيطرة على الفيضان ، كان مجموع المياه التي أمكن استخدامها لمشاريع الري لا تزيد على (٢٦١) بليون متر مكعبا من مجموع مقدار الصب البالغ (٥٦٢) بليون متر مكعبا .^(٢٥) ان مشاريع السيطرة على الفيضان^(٢٦) التي امكن القيام بها ستساعد على توفير (١٣٧) بليون متر مكعبا لاغراض الري ، بالإضافة الى الكميات الموجودة سابقا ، وهي (٣٢) بليون متر مكعبا في حوض نهر الفرت ، و (١٠٥) بليون متر مكعبا في حوض دجلة ، دونما حاجة الى استعمال المياه المحولة الى المنخفضين الكبيرين . اما اذا امكن الاستفادة من مياه المنخفضين المذكورين فعندئذ يمكن توفير (٢٢) بليون متر مكعبا اضافية من المياه في حوض نهر دجلة .

٩٦ - ان (١٢٧) مليون مشارة - وهو ما يعادل نصف مجموع الاراضي التي تصلح للزراعة والتي تبلغ مساحتها (٢٥٦) مليون مشارة^(٧٢) - تحصل على ما تحتاج اليه من مياه الري اما سيجا أو بواسطة المضخات أو النواعير . ولا يزرع سوى نصف هذه المساحة بينما ، يبقى النصف الآخر بورا حتى في حالة توفر المياه اللازمة له . وذلك بغية تنقيص نسبة الملوحة في التربة عن طريق عمل الاعشاب ذات الجذور العميقة .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فان الجزء الاكبر من الاراضي الصالحة للزراعة تستخدم لزراع المحصولات الشتوية كالخطة والشعير ، على الرغم من ان المحصولات الصيفية تدر فوائد مضاعفة ، ويرجع سبب ذلك الى عدم توفر الكميات الكافية من المياه في فصل الصيف .

٢ - الملوحة :

٩٧ - ان للطريقة المتبعة في الزراعة ، في الوقت الحاضر ، بعض الحسّنات . اذ انه بالنظر لعدم انشاء أساليب الزراعة الحديثة ، فان طريقة

التناوب تساعد الارض على استرداد قوتها • اذ انها تسترد بواسطة سيقان النباتات القرنية قسما من مادة التروجين التي تحتاج اليها • ولا يقتصر الامر على ذلك • فان هذه السيقان نفسها ، بواسطة جذورها العميقة ، تساعد على تجفيف التربة الباطنية ، وبذلك تقلل الملوحة التي تصيب الارض من جراء السقي • (٢٨)

ثم ان تكاثر الاملاح - التي ترتفع الى مقربة من سطح الارض عن طريق الخاصية الشعرية - تعود الى الترسب في الطبقات السفلى من الارض ، بحيث لا تستطيع الحاق الضرر بالنباتات ذات الجذور القصيرة ، وبهذه الوسيلة أصبح بالامكان - حتى مع عدم وجود المبازل والاسمدة الزراعية - زراعة الاراضي في العراق ، رغم وجود كميات هائلة من الاملاح التي خلفتها وراءها مياه البحر التي انحسرت في الازمنة القديمة •

كما ان هذه الطريقة نفسها قد حالت دون خطر ارتفاع مستوى المياه الجوفية الناجمة عن استمرار مياه الري الى المستوى الذي تستطيع معه الخاصية الشعرية من رفع الاملاح الى سطح الارض ، حيث تبخر المياه تاركة وراءها غلafa من الاملاح التي تساعد على اتلاف الارض • ثم ان وجود كميات قليلة من الاملاح ممزوجة مع مياه الري يساعد على زيادة هذا الخطر ، ولكن حيث انها تحتوى على كميات من الكليسيوم أيضا ، فان خطرها عادة يكون أقل •

٩٨ - لقد كان لطريقة التبوير بعض الحسنات • ولكن هذه الطريقة فقدت اهميتها الآن • فان اتساع نطاق الري وامتداده ، من الاراضي الكائنة قرب شواطئ الانهر (حيث تكون الاراضي عادة أجود نوعا وحيث توجد بعض المبازل) الى الاراضي الواقعة بعيدا عن الانهر ، قد اوجد حالة خطيرة • فان الاراضي الواقعة قرب الانهر تكون عادة ممزوجة بالطين الذي تقذفه مياه النهر وخاصة مياه الفيضان • ويؤخذ من تقرير بعثة هيك ان (٦٠) بالمائة من المناطق التي تسقى بالمياه قد تأثرت الى حد ما بالاملاح • كما ان بعثة البنك الدولي للاشياء والتعمير ذكرت بان من (٢٠ الى ٣٠)

بالمائة من الاراضى الزراعية قد اُهملت بسبب تراكم الاملاح فيها ، كما ان الانتاج الزراعى فى بقية الاراضى قد انخفض مستواه بنسبة (٢٠ الى ٥٠) بالمائة . (٢٩)

ويقول المستر ويست خير الاراضى التابع لمنظمة الغذاء والزراعة بان من (٧٠ الى ٨٥) بالمائة من الاراضى الزراعية قد تأثرت بالملوحة . ويبدو ان المناطق التى تعرضت للملوحة أكثر من غيرها هى تلك التى تقع فى منطقة الفرات ضمن شبكة القنوات التى تمتد ابتداء من سدة الهندية .

٩٩ - ن تعرض الاراضى للاملاح يعتبر أمرا طبيعيا فى المناطق القاحلة ، والاستوائية والمناطق الواقعة بالقرب منها ، وخاصة فى المناطق الدلتاوية الغرينية .

وتصبح لارض كثيرة الملوحة عند عدم وجود المبازل اللازمة فيها ، سواء منها المبازل الطبيعية أو الاصطناعية . وقد كانت هذه الطريقة معروفة فى العراق منذ آلاف السنين بعكس ما يظنه الكثيرون ، فان معظم الاراضى الزراعية اُهملت ، ليس بسبب الغزو الذى تعرضت له البلاد فى العهود السابقة ، وانما بسبب تكاثر الملوحة فيها . وليس هناك من الدلائل ما يثبت وجود المبازل الحديثة فى العراق قبل هذا التاريخ . ويؤخذ من تقارير خبراء منظمة الغذاء والزراعة الدولية ان كثيرا من الاراضى زرعت أكثر من مرة . ثم تركت بعد ذلك غير مرة . ومن الامور الثابتة ، ان المدة التى كانت تزرع الارض فيها كانت تقل فى كل مرة عن المدة التى تسبقها . وان بعض المناطق انتى زرعت حديثا ، لأول مرة منذ (٦٠٠) عام ، لم تزرع أكثر من (٥ الى ١٠) مرات ، ثم أصبحت أراضيها ماحلة لا تصلح للزراعة . وهناك قطعة من الاراضى قرب بغداد لم تزرع سوى مرة واحدة فقط ، ثم أصبحت غير صالحة بسبب ظهور الاملاح فيها .

١٠٠ - من الاقوال السائرة ، ان سهل وادى الرافدين ، كان فيما مضى سهلا خصبا يقطنه ملايين من البشر ، ولذا ساد الاعتقاد بان هذا السهل يمكن ان يصبح من جديد اراضى خصبة ومنتجة ، اذا ما استخدمت الوسائل

الحديثة فيها . ان هذا القول خطأ محض ، اذ ان سهل الرافدين يختلف عن السهل القديم ، الذى كان معروفاً فى عهد السومريين والبابليين ، لان الجزء الاكبر منه قد كسيت أرضه بطبقة ترابية يبلغ عمقها بضعة أمتار . وقد تم ذلك نتيجة للفيضانات وللرى ولترسبات الترابية التى تنفلها الرياح عادة . ثم ان الخصوبة الطبيعية ، التى نجدها فى الاراضى الآن ، هى أقل من الخصوبة الموجودة فى السهل القديم . كما انه ليس من المتعذر وجود أراضى لا يمكن الاستفادة منها للزراعة مطلقاً . وعلى هذا ، فليس صحيحاً ان يقال بان سهل وادى الرافدين الحالى ، حتى مع عدم وجود الاملاح أو القلويات فيه ، يمكن ان يصبح كله سهلاً خصباً ، مع العلم ان خصوبة الارض أخذت تقل تدريجياً ، بسبب الملوحة والتفحم والتقشر الذى يصيب الاراضى .

١٠١ - ان مشكلة البزل تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض سبيل التقدم الزراعى فى العراق . اذ ان معظم الاراضى الزراعية ، أو التى تصلح للزراعة ، تحتوى على أتربة عسيقة للغاية ، يكون النفاذ اليها بطيئاً عادة ، وان معظم هذه الاراضى لا تحتوى على وسائل البزل الداخلية الطبيعية . ثم ان مياه السقى تحتوى على بعض الاملاح المذابة . ومن الافضل تخصيص كميات من مياه السقى تزيد عن الكمية التى يحتاج اليها الزرع لملافاة ما قد يتبخر منها أيضاً . وبذلك يمكن الحيلولة دون تكدر الاملاح فوق سطح التربة . اما اذا اريد الاستفادة من هذه الزيادة ، لازالة الاملاح الى ما تحت مستوى الجذور ، فعندئذ يجب منع الماء من الارتفاع ثانية . وعلى هذا يجب ان تزود جميع الاراضى ، التى ليس فيها مبالز طبيعية ، بمبالز اصطناعية تكفى لسد حاجتها .

١٠٢ - ان عدم وجود المبالز الاصطناعية ، سواء فى مشاريع الرى السابقة أو اللاحقة ، يعتبر السبب الرئيسى فى وجود مساحات كبيرة من الاراضى المالحة فى وادى دجلة والفرات . اما السبب الرئيسى الثانى لوجود هذه الاملاح ، فهو استعمال مياه الرى بكثرة تزيد عن الحاجة ، لان ذلك

من شأنه ان يؤدي الى تكدس كميات كبيرة من المياه فى منطقة لا تحتوى على بعض المبالز الطبيعية . ان بالامكان الاستفادة من أمثال هذه الاراضى فى الزراعة لسنوات عديدة دون ان تظهر عليها آثار الملوحة ، اذا ما استعملت مياه الرى فيها بصورة معتدلة . وعندما يرتفع مستوى الماء الى متر ونصف المتر من سطح الارض ، فان عمل الخاصية الشعرية يكفى لرفع الاملاح الى سطح الارض ، وعندئذ تتبخر المياه تاركة وراءها طبقة من الاملاح .

ان المياه الجوفية ، فى معظم أنحاء وادى دجلة والفرات ، تحمل معها نسبة كبيرة من الاملاح القابلة للذوبان . وهذه الاملاح ليست سوى الكلوريد والسولفات والكاربونات ونترات الكالسيوم والصوديوم والمغنيسيوم . فالاراضى التى تحتوى على نسبة (٢ر٠) بالمائة من الاملاح القابلة للذوبان على سطحها والى عمق (١٥) سم ، تصبح نسبة الاملاح فيها (١٠ر٠) بالمائة على عمق مترين . فمثل هذه الاراضى تثير المتاعب عادة . ثم ان وجود نسبة صغيرة ، أى (٢ر٠) من الاملاح ، على سطح الارض والى عمق (٣٠) سنتيمترا ، من شأنه ان يتلف معظم المحصولات الزراعية ، بينما لا تنتج الاراضى التى تبلغ نسبة الاملاح فى سطحها (١) بالمائة أى نوع من المزروعات باستثناء تلك التى تصلح للزراعة فى الاراضى المالحة عادة .

ثم ان المياه الجوفية اذا احتوت (٥ر٠) من الاملاح ، وكانت تقع على عمق متر ونصف المتر من سطح الارض لبضعة أشهر فى كل عام ، فان ذلك كفى لجعلها غير صالحة للزراعة بعد مرور أربع أو خمس سنوات على زرعها ، وعندئذ يجب بذل كافة الجهود لتزويد امثال هذه الاراضى بسا تحتاج اليه من المبالز اذا اريد الاستمرار فى زراعتها . كما ان الحاجة الى ازالة هذه الاملاح عن طريق الغسل تنتفى بوجود امثال هذه المبالز .

ان طريقة توزيع هذه المبالز وتحديد عمقها يتوقفان على طبيعة الارض نفسها . فاذا كانت تربة الارض من النوع الذى لا يمتص الماء سريعا ، فان المبالز يجب ان تكون متقاربة من بعضها . وفى مناطق عديدة قد تستدعى الحاجة الى ايجاد عدد من المبالز يساوى عدد مجارى مياه الرى . ويجب

على العموم ان لا تبعد الواحدة عن الاخرى بمسافة تزيد عن المائة أو المائتين مترا . كما ان عمقها يجب ان يكون مترا ونصف المتر ، وحيث ان مجارى الميازل تكون عادة أكثر عمقا من مجارى الري ، فان نفقات انشاء الميازل وصيانتها تعادل ، وربما تزيد عن نفقات انشاء قنوات الري فى تلك المناطق .

١٠٣ - ان تربة وادى الرافدين الجيدة لابد وان تنتج محصولات كثيرة ، اذا ما تهيات لها وسائل الري الملائمة والميازل الكافية مع ادارة صالحة للارض بما فى ذلك تأمين حاجتها للاسمدة .

فالاراضى الصالحة يمكن ازالة الاملاح منها مع ايجاد رطوبة ملائمة للارض ، ويتوفر نور الشمس يمكن تحقيق حاصل وفير منها .

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان بالامكان جعل مساحات واسعة من الاراضى المالحة صالحة للزراعة اذا اتبعت وسائل الاصلاح اللازمة لها .

ولكن التحريات التى اجريت على التربة اثبتت بان الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق ليست كثيرة . ان معظم الاراضى التى يسهل اختراق الماء لها ، والتى يسهل بزلها وازالة الاملاح عنها ، هى التى تقع قرب ضفاف نهري دجلة والفرات . وان معظم هذه الاراضى تزرع الآن بصورة فعلية . ثم ان الملوحة لا تقتصر على الاراضى الواقعة بعيدا عن مجرى الانهر ، اذ ان قسما كبيرا من الاراضى الواقعة قرب ضفاف الانهر قد أصبحت مالحة أيضا ، وهى تحتاج الى البزل والغسل ، اذا ما اريد الاستمرار فى زراعتها والاستفادة منها .

١٠٤ - وتوجد المواد القلوية بكثرة فى المناطق الصلبة سواء فى المرتفعات أو الاماكن المنخفضة . اذ ان معظم الاراضى تحتوى على جزء من مادة الجبس ، ولكنها ليست بالقدر الذى يكفى لمنع التسرب منها عندما تجرى ازالة الاملاح عنها بواسطة الغسل ، وعندئذ تدعو الحاجة الى استعمال بعض المواد الاخرى ، وهذا من شأنه ان يزيد من نفقات اصلاح الاراضى أكثر مما لو كان الامر مقتصر على مجرد ازالة الاملاح عنها .

ثم ان بعض الاراضى ليست مستوية بالشكل الذى يسهل سقيها ، ولذا فهى تحتاج الى التسمية • وكل هذه الامور تكلف نفقات كبيرة • ولذا فمن الصعب ان نبرر اتباع طريقة التبوير فى الاراضى التى تتطلب صرف مبالغ جسيمة عليها • اذ انه فى حالة ترك نصفها بورا فمعنى ذلك ان كلفة الانتاج فيها تصبح ضعف كلفة الانتاج فيما لو عمد الى زراعتها كلها • ولكن حتى مع وجود المبازل فمن الصعب الاستفادة من الاراضى الماخلة (واعنى بذلك الاراضى التى لم تساعد اعشابها الضارة على ابقاء الاملاح على عمق متر ونصف المتر تحت سطح الارض) فيما لو تركت الارض بدون زراعة أثناء فصل الصيف •

اذ انه فى مثل هذه الفترة بالذات تقوم العوامل الشعرية فى الارض من رفع الاملاح الى ما فوق سطح الارض • وان تراكم الاملاح على الارض فى موسم واحد فقط كفيل بجعلها غير صالحة للزراعة •

٣ - اختيار انجع الوسائل :

١٠٥ - ان الحقائق المارة الذكر تجعل الحكومة العراقية فى وضع يصعب عليها اختيار انجع الوسائل •

١٠٦ - ان كميات الماء التى تحتاج اليها المناطق التى يجرى زرعها فى الوقت الحاضر هى كالاتى :

المساحة	كميات الماء المطلوبة	
بالمتر	بمليارات	بالمتر
عمقا	الامطار المكعبة	عمقا
المناطق الحالية (فى حوض الفرات)	١٢٢٥	٦٠١
المناطق الحالية (فى حوض دجلة)	٢٠٢٥	١١٣

وتقدر كميات المياه الاضافية التى ستوفر من المياه المخزونة فى الجبائية ، وفى الخزانات القائمة على نهر دجلة بـ (١٣٠٧) مليار متر مكعباً (٣) • وقد قيل ان هذه الكميات ستكفى لارواء ما مساحته (٣٠٢٥)

مليون هكتار من الاراضى التى يجرى زرعها بطريقة التبوير و (٢٢٥) مليون هكتار من الاراضى التى تزرع بصورة أكثر كثافة (أى بطريقة الزراعة الكثيفة) . (٣١)

١٠٧ - والامر الذى يجب ملاحظته هو ما اذا كان يجب الانتفاع من هذه المياه لتكثيف الزراعة فى المناطق التى تزرع حاليا ، أو لتهيئة مناطق أخرى غيرها ، نظرا لأن كميات المياه المتوفرة الآن لا تكفى لتحقيق هذين الأمرين فى وقت واحد . وبوسع العراق ان يقوم بخطوة كبيرة الى الامام فيما لو عمد الى الاستفادة من هذه المياه فى تكثيف نطاق الزراعة فى المناطق الزراعية الحالية ، بدلا من استخدامها فى مناطق جديدة ، اذ ان الحاصل الزراعى فى المناطق المشمولة بوسائل الري الحديثة يعتبر قليلا نسبيا اذا قيس بمصر ، ان لم تقل بكاليفورنيا التى لا تختلف تربة ومناخ بعض أجزائها عن العراق . وقد تضمن الجدول (٨) بعض الحقائق عن هذه الفروق . ان طريقة الزراعة المضاعفة (أى مرتين بالسنة) ليست متعارفة فى العراق ، ولو انها فى الحقيقة أفضل بكثير من طريقة التبوير المتبعة الآن فيه .

١٠٨ - ان الامور الاقتصادية التى تتصل بهذه المشكلة واضحة المعالم . فقد سبق لنا ان ذكرنا بان الاراضى الزراعية التى يصح ان تعتبر من أراضى الدرجة الاولى لا توجد بكثرة فى العراق . وانها تقع على الاكثر قرب الانهر ويجرى استغلالها بانتظام . ثم ان الاراضى التى لا تزرع فى الوقت الحاضر ، والتى يمكن ايصال المياه اليها عند الحاجة ، ليست فى الغالب من النوع الجيد .

فالاراضى التى هى من الدرجة الاولى لايزيد مجموعها عن (٦) بالمائة . اما أراضى الدرجة الثانية ، فتبلغ (٦٨) بالمائة من المجموع . وأراضى الدرجة الثالثة (٢٣) بالمائة (٣٢) . ويمكن ان يقال بوجه عام ، انه بالنظر للفوائد الطبيعية التى هيأها مشروع الجبائية ، ولموقعى الخزائين الآخرين اللذين سبق ان تم اختيارهما ، أصبحت تكاليف خزن المياه قليلة الى درجة كبيرة ،

وهي من حيث المعدل لا تتجاوز واحدا من عشرة من تكاليف المشاريع المماثلة في اليونان وفي الجزائر . وإذا ما ثبت بأن منخفض الثرائر يصلح لأغراض خزن المياه ، فإن تكاليف الخزن ستخفض عندئذ أكثر مما هي عليه الآن .

١٠٩ - هذا وتختلف نفقات إيصال مياه الري للمناطق الجديدة اختلافا كبيرا . فإن تقرير هيكل قدر كلفة إيصال مياه الري إلى (١٠٩) مليون مشاركة (أو ما يعادل ٢٧٢ مليون هكتار) بمبلغ (٢٩٣) مليون دينار ، أو ما يعادل (٢١٩) ديناراً للمشاركة الواحدة (أو أقل من ١٢ ديناراً للمهكتار الواحد) . وقد بلغت نفقات إيصال المياه لبعض مناطق دجلة في الآونة الأخيرة حدا كبيرا ، كما أن المشاريع التي أعدتها شركة (نابن تيب وأبت مكارثي) (٣٣) قدرت كلفتها بين (٧٥) ديناراً للمشاركة الواحدة (في الاسحقى) و (٢٠٤) ديناراً للمشاركة الواحدة (في مشاريع الحويجة ومخمور والعظيم) . ومن المفيد قياس هذه بالأرقام الخاصة بمشروع الغراف حيث اشترط إيصال الماء إلى (٨٠) مليون مشاركة من الأراضي الجديدة ، وتحسين طريقة ارواء ثلاثة ملايين مشاركة من الأراضي الحالية . وحتى لو تم تخصيص كل هذه الكلفة لارواء الأراضي الجديدة وحدها ، فإن كلفة المشاركة الواحدة لن تتعدى الـ (١١) ديناراً . أما إذا وزعت هذه الكلفة على المنطقة بأسرها ، فإنها لن تزيد عن دينارين للمشاركة الواحدة . وهذا يدل دلالة واضحة على ما يمكن تحقيقه من المنافع ، فيما إذا اعتمدت المشاريع الجديدة على الأراضي التي سبق أن وصلتها مياه الري .

١١٠ - وثمة حقيقة أخرى تؤيد صحة ما ذهبنا إليه ، واعنى بذلك قلة نفقات إنشاء المبال في تلك المناطق (٣٤) . فإن نفقات إنشاء مبال في مشروع الدجلة مثلا بلغت أقل من دينارين للمشاركة الواحدة ، بينما بلغت هذه النفقات في مشروع المسيب الكبير نحو دينار واحد للمشاركة الواحدة فقط . وقد كان مشروع طويريج المشروع الوحيد الذي قدرت نفقاته بأكثر من المبالغ السابقة . فقد قدرت تكاليف المشروع المذكور التي تبلغ مساحته (٣١٨٠٠) مشاركة بنحو (٢٣٠) ألف ديناراً . وكان مجلس الاعمار قد

قدر نفقات انشاء المبازل في أنحاء البلاد بمبلغ يتراوح بين (١٠ و ١٦) ديناراً للمشاركة الواحدة ، غير ان هذه التكاليف تشتمل على مشاريع اضافية أخرى في المناطق التي يصعب بزلها .

١١١ - ومما لا شك فيه ، ان تكريس الجهود في سبيل اصلاح ، وتحسين الاراضي الزراعية الحالية عن طريق تهئة وسائل البزل ، ومضاعفة الغلال هو في حد ذاته أفضل بكثير من الناحية الاقتصادية ، كما انه في الوقت نفسه أفضل طريقة للاستفادة من مياه الري التي توفرت حديثاً . ومن المؤكد ان زيادة الحاصل لن تقل عن (١٢) بالمائة سنوياً في حالة اللجوء الى الطريقة التي اشرنا اليها آنفاً ، بالقياس الى الطريقة التي اوصت بها مؤسسة (نابن - بتت - وأبت مكارثي) التي اوصت بتكريس الجهود في سبيل احياء أراضي جديدة . فاذا ما طلب اليها بيان انجع الوسائل لزيادة المحصول الزراعي بأسرع وقت ممكن ، فاننا من تتأخر عن القول بان بزل الاراضي التي تزرع حالياً يجب ان ينال الاسبقية على غيره ، ثم يأتي بعد ذلك دور القيام ببعض التحسينات الاخرى في نفس هذه الاراضي عند الحاجة . ونحن نؤكد بان اتباع هذه الخطة يجب ان يكون في مقدمة الامور التي يجب ان تقوم عليها سياسة الاعمار ، كما ان اتباعها يعتبر من الامور الضرورية والمستعجلة . (٣٥)

(٤) حيازة الاراضي في العراق

١١٢ - ان من مجموع قيمة الانتاج الزراعي البالغ (٧٠) (٣٦) مليون دينار لم تزد حصة الفلاحين عن (٣٨٢) مليون دينار (أو ما يعادل ١٢ر٧ دينراً للشخص الواحد من سكان الريف) ، وقد كان ذلك على شكل مدفوعات عينية . لان دفع الاجور بالنقد كان من الامور النادرة . اما حصة الايجار أو الريع والارباح والفوائد من الدخل القومي فقد بلغت (١٢٠) مليون دينار أو ما يعادل خمسي مجموع الدخل القومي ، وأكثر من نصف مجموع الايرادات الناجمة عن المصادر الاخرى عدا صناعة النفط .

١١٣ - ان هذا التباين الكبير في توزيع الدخل من جهة ، وقلة

الحاصل الزراعي ، يرجعان الى وجود ملكيات كبيرة من الاراضى مع نظام غير ملائم للحيازة . فبإستثناء المناطق الشمالية ، حيث يقل الضغط الناجم عن زيادة السكان ، فان أكثر من (٧٥) بالمئة من الحاصل الزراعي يعود لكبار الملاكين ، وان تركز هذه الثروات بيد هؤلاء الملاكين كان نتيجة (لتسوية حقوق الاراضى) ، التى كان يؤمل من ورائها تحقيق فوائد جمّة . ففي بعض الحالات استغل رؤساء العشائر نفوذهم بحجة انهم يمثلون أبناء عشيرتهم لتحويل الاراضى الاميرية الى ملكيتهم الخاصة .

ثم ان توزيع الاراضى وخاصة فى المناطق الجنوبية من العراق لا يقوم على اسس عادلة . ولقد اوردنا نتائج الدراسات التى اجريناها عن مقدار هذه الملكيات فى الجدول التاسع .

١١٤ - ان هذا التباين فى حيازة الاراضى ، مع قيلم طريقة المشاركة فى المحصول الزراعي ، فقد جعلنا من الصعب اجراء أى تغيير فى أساليب الزراعة المتبعة حاليا . فان الفلاح ليس له حق بالمطالبة بأى جزء من الارض ، وفى المناطق الجنوبية ، مثلا ، يضطر الفلاح الى النزوح من مكان لآخر فى كل سنة تقريبا . ومن أجل ذلك ، فهو لا يشعر بأى دافع يدفعه لتحسين حالة الارض ، أو حتى لابقائها بحالة صالحة للزراعة . كما انه لا يستطيع اتباع أية وسائل حديثة فى الزراعة ، حتى ولو أراد ذلك . ومن الجهة الأخرى ، فان مالك الارض أو المضخة يكتفى بما يحصل عليه من الدخل ، اذ ان كل ما يهمه هو المحافظة على مركزه كملاك للارض ، بدلا من السعى لزيادة دخله أو تطوير وسائل الزراعة فى أرضه .

١١٥ - وهناك مسألة أخرى أشار اليها اللورد سولتر فى تقريره عندما قال : (٣٧)

« ان تطوير الزراعة فى العراق يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحسين الانتاج الزراعي الحالى . ان هذه المسألة تتصل اتصالا وثيقا بموضوع حيازة الاراضى التى لعبت دورا كبيرا فى حياة الاقطار الأخرى . فان معظم الاراضى التى تزرع حاليا فى العراق هى اما من نوع الاملاك الصرفة ، أو

الاراضى المفوضة باللزمة التى تشبه الاراضى المملوكة الى حد كبير • وان
الفلاحين الذين يعملون فيها ينالون عادة جزءا من المحصول يعادل فى الغالب
نصف مجموع الغلة •

ان معظم الملاكين الكبار هم من الشيوخ الذين تنتقل اليهم هذه
الاملاك بطريقة الارث ، وان علاقاتهم بالفلاحين هى علاقات تقوم على
الاقطاع •

اما الخدمات الفعلية التى يؤديها هؤلاء الملاكون فتختلف اختلافا بيننا
فبالاضافة الى قيامهم بتزويد الفلاحين بالبذور وتقديم بعض المساعدات المالية
القليلة لهم فانهم يؤمنون عادة الحماية والتشجيع لفلاحيتهم حسبما تقضى به
عادات العشائر • وفى معظم الحالات يقضى اكثر هؤلاء الشيوخ اوقاتهم
بعيدا عن اراضيهم كما انهم توقفوا عن القيام بالواجبات التى كانت تفرضها
عليهم عاداتهم وتقاليدهم فى السابق • وعلى الرغم من هذه المفارقات ، فان
كبار الملاكين ما زالوا يؤثفون عنصرا فى الكيان القائم فى البلاد ، وضمن
القوى السياسية التى تعتمد عليها الحكومة • وقد يرحب بعض كبار الملاكين
باجراء بعض الاصلاحات ، او ادخال بعض التغييرات على نظام الاراضى ،
عملا بالقاعدة المعروفة (اصح مايمكنك اصلاحه) ، ولكن الحكومات المتعاقبة
التي تناوبت الحكم ، كانت تضع دائما نصب عينها بان اصدار اى تشريع
جديد لتغيير نظام حيازة الاراضى يجب ان يكون فى الحدود التى لاتصبح
موضع اعتراض من جانب هؤلاء الملاكين • ان هذه المشكلة الهامة لاتخص
موضوع هذا التقرير ، ولذا فلا موجب للاستمرار فى بحثها • غير انه كان
لابد من الاشارة اليها لوضع النتائج التفصيلية للسياسة التى تواجه مجلس
الاعمر بمظهرها الحقيقى ، اعني ما اذا ستشمل السياسة المائية الجديدة فى
تنفيذ مشاريع الري والبنز الاراضى المملوكة حاليا من جانب الافراد • واذا
كان الامر كذلك فما هى الشروط المطلوبة •

«ان مشاريع الري الكبرى ، والسدود ، واخزانات ومنشآت الري
الحوية والمبازل الرئيسية العامة ، وغيرها من الاعمال تنشأ كلها من الدخل

العام للدولة الناجم عن واردات النفط ، الذى يعتبر ملكا للامة باسرها وليس لطبقة معينة فيها . ثم ن مشاريع الرى هذه لابد وان تزيد من قابلية الارض للانتاج ، الذى سيعمل بدوره على زيادة قيمتها الى درجة قد تساوى او تزيد بالنتيجة تكاليف انشاء تلك المشاريع . فليس من الغريب ، ان يشعر بعض الناس انه ليس من العدل ، العمل على مضاعفة ثروات طائفة معينة من الشعب تتمتع فعلا بامتيازات خاصة اكثر من غيرها على حساب المجموع بل من العدل ان تقاوم مثل هذه السياسة . وقد تحصل هذه الجماعة على قوة كبيرة لا تناسب مع تمثيلها فى مجلس الامة فى الوقت الحاضر . ويزداد تأثيرها فى سن القوانين بالطرق الدستورية وهذا التباين فى القوى السياسية الانية والمحتملة الوقوع هو الذى يزيد من خطورة ومن تعقيد هذه المشكلة . وعلى هذا فمن الاوفق الالتفات حول هذه المشكلة بدلا من منازلتها مباشرة .

١١٦ - ان الاقطاعيين يتمتعون ولا شك بنفوذ كبير ، وان سياسة الحكومة يجب ان تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار .

١١٧ - ولا بد من اتباع مختلف انواع الوسائل لاجراء بعض التغييرات ولقد استعرضت كافة هذه الوسائل فى السنوات الاخيرة .

١١٨ - فهناك ، اولا ، امكانية القيام باصلاح نظام الاراضى مباشرة ، وذلك اما بتعيين الحد الاعلى للملكية - كما هى الحالة فى الهند وفى بعض الاقطار الاخرى - او ارغام الملاكين على تسليم قسم كبير من املاكهم للدولة ، مع مراعاة الفرق بين الاراضى الجيدة والاراضى الرديئة ، كما هى الحالة فى ايطاليا .

١١٩ - وهناك طريقة اخرى ، وهى فرض ضريبة على الايرادات (الدخل) ، اوعلى الارض ، او كليهما معا ، على ان يؤخذ بنظر الاعتبار ، عند اتباع الطريقة الثانية ، مقدار الايراد الحقيقى الذى يمكن ان يحصل من الارض ، بصرف النظر عن مقداره الحالى . ومن اجل ذلك ، فان توسيع نطاق ضريبة الدخل لا يمكن فى الوقائع ان يحل محل فرض ضريبة جديدة على الارض ، لان الايرادات الحقيقية الناجمة من الاراضى التى لايجرى

زرعها والعناية بها على الشكل الصحيح تتأثر كثيرا بتلك الضريبة ، مما قد يضطر أصحابها اما الى تحسين ادارة مزارعهم ، أو الى تصفية جزء من ممتلكاتهم . وقد سبق لبعثة المصرف الدولي ان اوصت بوجوب اتخاذ مثل هذه الخطوة . ولكن المساعي التي بذلت لتنفيذ هذه التوصية لم تسفر عن أية نتيجة حتى الآن ، وما زالت الارباح الناجمة عن الزراعة أو عن ايجار الاراضى الزراعية مستثناة من دفع أية ضرائب عنها^(٣٨) .

١٢٠ - وقد يكون من الممكن اقناع اصحاب الاراضى ، الذين ليست اراضيهم من الاراضى المملوكة الصرفة (الطابو) بل من اراضى اللزمة ان يتنازلوا عن جزء من اراضيهم لقاء اكتسابهم حقوقا تامة على بقية الاراضى التى ستبقى فى حوزتهم .

وبما ان مساحة الاراضى الممنوحة باللزمة تبلغ (٧٨) ملايين مشاركة (يقابلها ٩١ ملايين مشاركة مفوضة بالطابو) ، فقد يكون هذا الوضع ملائما ولكنه لا يضمن حلا كاملا ، (خاصة وان الاراضى الواقعة على الانهر مفوضة بالطابو على الاغلب) .

١٢١ - لقد ارتوى ان فى اكمال شبكة المبالز قد يتوفر حل لمعالجة هذه المشكلة ، عندما يكون بإمكان اصحاب الاراضى الاستفادة من المبالز ، ويصبح بالإمكان مطالبتهم بالدفع عن المنافع التى حصلوا عليها ، وذلك بتنازلهم طوعا عن قسم من أراضيهم . ولا يزال هذا الاحتمال ممكنا .

١٢٢ - وهناك حل آخر ، يتلخص فى امكانية استيفاء اجور عن اعمال التحسينات لقاء أية كميات اضافية من الماء ، يتم ايصالها الى جوار اراضيهم واجور اخرى عن الكميات المستهلكة من الماء ، كما هى الحالة فى الهند ، سواء استفادوا منها أم لم يستفيدوا^(٣٩) . ويجب ان تكون هذه الاجور عالية الى درجة تكفى لاجراء تحسينات فى اساليب الزراعة على ان تكون التحسينات خاضعة لارشادات زراعية وافية .

١٢٣ - ولسوء الحظ لم تبذل حتى الان أية مساعي لاستيفاء اجور
عن الماء المجهز مما ادى الى خلق سابقة خطيرة • وعليه فمن المحتمل ان يلاقى
امر اسيفاء رسوم عن الماء مقاومة شديدة ، فضلا عن ان النظام المتبع حاليا
الذى يتلخص فى عدم استيفاء اجور حتى عن الماء الجديد يهىء منافع اضافية
لاصحاب الاراضى الحاليين الذين يتمتعون بامتيازات عديدة ، كما يخلق طبقة
جديدة من المستثمرين الذين يتمتعون بامتيازات بسيطة فى الاراضى الاميرية
المرواة حديثا •

١٢٤ - لم تكن الحكومة ، بالنظر للوضع القائم ، قادرة على معالجة
مشاكل تحسين الاراضى ، وفرض الضرائب ، وادخال اجور الماء والبزل •
ومن ناحية اخرى ، فان الحكومة لم ترغب فى زيادة عدم المساواة القائمة
حاليا عن طريق احداث الامكانات واتاحة الفرص لاصحات الاراضى الحاليين
لزيادة حاصلاتهم وقيمة الاراضى بمقدار ثلاثة او اربعة اضعاف على اقل
تقدير • ومن المسلم به ، ان الفلاح سيسفيد من التحسينات التى ستدخل على
تجهيزات الماء واساليب الحصاد ، الا انه كان يخشى كثيرا من ان الفلاح
سيستفيد اقل بكثير من صاحب الارض ، وكان ذلك قد حدث فعلا فى تاريخ
العراق • اذ ان ادخال المضخات فى ارواء الاراضى واحداث مناطق الري فى
الوسط والجنوب ، مما كان يجب أن يزيد كثيرا من كمية الحاصلات ، كان
مصحوبا بانخفاض حصة الفلاحين الذين يستثمرون الارض بطريقة المحاصة
والذين لا ارض لهم ، (ويحتمل ان يكون ذلك بسبب الاستيطان وفقدان
الفلاحين لحقوقهم العشائرية بالارض فى نفس الوقت) • هذا ويبدو واضحا
ان الفلاحين فى الجنوب هم اقرب الى المستوى المعاشى الذى يستطيعون معه
البقاء على قيد الحياة من الفلاحين القاطنين فى الشمال الاقل خيرا • وقد كان
الفشل نصيب المساعى التى بذلت لمساعدة الفلاحين عن طريق تشريع القوانين
لاعادة تعديل ملكية الاراضى فى العمارة عام ١٩٥٢ • كما لم تنجح المساعى
الاخرى التى تتمثل فى القانون الذى يحدد حصة صاحب الارض بمقدار

(٥٠) بالمائة من المحاصيل • ولم يكن ثمة ما يدعو الى التفكير بأن الوضع سيتبدل في المستقبل القريب • وهكذا فمن المفهوم ان الحكومة شعرت باحجام على حد قول اللورد سولتر لاغناء طبقة تتمتع فعلا بامتيازات اكثر من غيرها على حساب الناس ، عندما لم يكن ثمة امكانية لاصلاح عدم المساواة في توزيع الدخل •

١٢٥ - ان العراق ، كما لاحظنا ، بلد كثافة سكانية قليلة نسبيا • ولا يزل هناك حوالى (٤١) بالمائة^(٤٠) من الاراضى ، التى تروى سىحا ، يجب ان تجهز بوسائط الارواء الفعلية • وعلاوة على ذلك ، فان معظم هذه الاراضى اميرية صرفة • وهكذا ، كما يبين تحليل اللورد سولتر بوضوح ، فقد عقد الامل على انه بالتركيز على تأسيس مستوطنات جديدة قد يصبح بالامكان التغلب على مشنكلة توزيع الاراضى الموجودة والصالحة للزراعة وكذلك محصولاتها • ومما لا شك فيه ان هذه الطريقة تكلف اكثر ، وتثمر اقل بكثير من طريقة اصلاح وتحسين الاراضى بصورة مباشرة ، بيد انها قد تكون عملية وقد تظهر اجراء فائتقا فى اتخاذ تدابير تملكية اوسع فى المستوطنات الجديدة ، واخيرا فقد كان من المؤمل ان رفع مستوى معيشة المستثمرين الجدد سيؤدى الى تحسين حالة الفلاحين الباقين فى الاراضى الحالية •

١٢٦ - ولكن لسوء الحظ ، يبدو ان هذه الطريقة ليست مدعاة لكثير من الامل ، وذلك لسببين متداخلين • الاول هو ان تقدم أعمال التوطن الجديدة كان غاية فى البطء ، بحيث لم يكن له أى تأثير على الكيان الزراعى بصورة عامة • فحتى عام ١٩٥٦^(٤١) تم توطن (٧١٩٦) عائلة فى مشاريع الاراضى الاميرية الصرفة^(٤٢) • وقد اعطيت (١٢٧٧٢٧) عائلة اخرى قطعاً من الاراضى فى الاونة الاخيرة • هذا ، واستنادا الى آخر تقرير نشره مجلس الاعمار ، سيجرى توزيع نصف مليون مشاركة من الاراضى فى السنوات الخمسة القادمة • وعلى اساس الخبرة الحالية ، فان هذه المساحة لن تتسع لآكثر من (٥٠٠٠) عائلة ، بيد انه استنادا الى آخر المعلومات المتوفرة يتراوح

عدد العمال المشتغلين في الزراعة مباشرة بين (٧٥٠٠٠٠) ومليون فلاح •
عليه ، فان الامل بحل المشكلة الزراعية ، عن طريق اغفال مشكلة الزراعة
في العراق خلال مدة معينة ، وذلك باغفال قضية الملكية الخاصة في الارض ،
امل موهوم ليس غير •

ففي الواقع ، ان توزيع الاراضي في كل من شمال العراق وجنوبه هو
توزيع بعيد عن المساواة ، ولا يزال يسير في اتجاه معاكس • اذ يبدو ان
اصحاب الاراضي الاغنياء في اراضي التوطين في اربيل هم الذين استفادوا من
هذه العملية • كما ان قانون العمارة لسنة ١٩٥٢ ، الذي كان ينبغي ان يخفف
بصورة جزئية على الأقل من عدم المساواة في توزيع الاراضي ، جاء مؤيدا
لاصحاب الاراضي في امتلاكهم للجزء الاعظم من الاراضي الجيدة^(٤٣) •

١٢٧ - تتوفر الان مياه رى اضافية تم الحصول عليها عن طريق
اكمال مشروع الحباتية ، ستتوفر المياه ايضا من مشروع دوكان ودر بندخان
في عام ١٩٥٨ أو عام ١٩٥٩ • ومن جهة اخرى ، لم يحصل الا تقدم طفيف
نسبيا في اكمال مشاريع الري التي يمكن الاستفادة من مياهها • ولم يحقق
الانسجام الوثيق ، الذي أكد اللورد سولتر على أهميته ، بين اكمال مشاريع
خزن المياه ومشاريع الري الجديدة • فبدون تحقيق اقصى ما يمكن من
الانسجام في هذا الباب من الانشاء ، فان خطة الحكومة في اغفال مشكلة
ملكية الاراضي ستكون غير فعالة بسبب قلة اراضي الري الجديدة في المدى
القريب •

١٢٨ - وعلى الرغم من أهمية احراز بعض التقدم في حل مشكلة
ملكية الاراضي ، فان توصيات بعثة البنك الدولي للانشاء التعمير فيما يختص
بالضرائب والرسوم لم تنفذ الى يومنا هذا • وتتلخص تلك الوصيات في فرض
ضريبة تصاعدية على الاراضي الزراعية ، وفرض رسوم كافية عن كميات الماء
الاضافية التي يتم توفيرها^(٤٤) وكذلك عن كلفة خدمات البزل وغيرها^(٤٥) •
وقد اقترح كبديل للرسوم الحصول على قسم من الارض مقابل الخدمات التي
يتم توفيرها^(٤٦) • ولو انه تم تنفيذ تلك الاجراءات لاصبحت الارباح الصافية

التي يحصل عليها اصحاب الاراضى أقل مما هي عليه الان ، ولكن أكثر مما كانت عليه قبل توفر المياه الجديدة^(٤٧) . وقد بدأ الماء بالجريان من خزان الجبانية أثناء الصيف . وانه بعيد الاحتمال جدا ان الملاكين الذين يستخدمون المياه الاضافية سوف يخسرونها عند استثمار اراضى الري الجديدة ، وحتى ان امر تحديد استهلاكهم للماء هو احتمال بعيد ايضا^(٤٨) . والحقيقة التي تذهب الى ان الزراعة الصيفية هي احدى الوسائل لتقليل ملوحة الارض ، بمنع فعل الخاصية الشعرية من حمل المياه المالحة انكاثنة تحت التربة الى سطحها^(٤٩) ، تجعل تحديد استهلاك الماء من الامور البعيدة الاحتمال ، وتضيف الى المنافع الناجمة عن الماء الجديد . وكما هي الحال في الوقت الحاضر ، سيستمر تبذير الماء عن طريق الافراط في استعماله ، بينما يبقى عدد موظفي دائرة الري أقل من المعدل بسبب قلة الاموال . ويجب الاشارة هنا مرة اخرى الى التوصيات المشددة التي تقدم بها اللورد سولتر وبعثة البنك الدولي حول هذه النقطة .

١٢٩ - ان هذا يشمل الحاجة الى تحقيق زيادة في ميزانية دائرة الري . وفي حالة عدم استيفاء رسوم عن الماء ، ينبغي عندئذ توفير المبالغ اللازمة من عوائد النفط . ولو انه لم يكن في استطاعة الحكومة ومجلس الاعمار صرف ما يعادل جميع عوائد النفط ، فقد اعاق انماء هذه المصلحة الحكومية انماء كاملا عدم توفر دخل مضمون وعدم التأكد من توسيع المالية الحالية .

١٣٠ - ولذلك فان مشكلة ملكية الارض هي من المشاكل العويصة اذ ان التوزيع الحالى للاراضى يميل الى استمرار وجود نظام زراعى ناقص . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الخطط المحلية بخصوص ملكية الاراضى ، يبدو من المحتمل ان المنافع الناجمة عن الانماء الزراعى ستوفر بكثرة لدى جزء ضئيل جدا من السكان ، وهكذا سيكون معدل هذا الانماء محدودا .

د - زيادة دخل سكان الريف

١٣١ - ان هذه الاعتبارات تؤدي حتما الى الاستنتاج بانه اذا ما بدأ ، فى المدى القريب ، ان وضع منهاج شامل لاصلاح الاراضى ، وضرورية

الاراضى ، ورسوم الماء الجيدة ، وخدمات المبازل ، أو احدهما من الامور غير العملية ، فيجب عندئذ ان تكمل الخطة المتبعة حاليا باجراء حازم يرمى الى جعل توزيع الاراضى اكثر جاذبية بالنسبة لاصحاب الاراضى الحاليين .

١٣٢ - وقد يتحقق ذلك فى النهاية كنتيجة غير مباشرة لزيادة الدخل النقدى (والقوة الشرائية الحقيقية) لسكان الريف^(٥) . وان ذلك يستند الى الحقيقة التى تذهب الى ان قلة الاستخدام فى مواسم معينة فى العراق تتراوح بين (٧٥ و ٨٠) بالمائة ، وانه من الصعب احتفاء هذه القلة فى الاستخدام^(٥١) . ان قلة السكان النسبية فى بلد ما تعتبر من الامور الكافية ، ولا شئ يظهرها ويجعل منها امرا حقيقيا الا زيادة فرص الاستخدام زيادة عظيمة . وان خلق مثل هذه الفرص من الامور الممكنة ، بيد انه سيمضى وقت طويل قبل ان تم خلق هذه الفرص . وفى اثناء ذلك ، تستطيع مصالح الاعمال العمومية ، وخاصة مصالح الاعمال العمومية الخاصة بالريف ، ان توفر العمل بصورة مؤقتة الى حين نضوج واكتمال مشاريع الاعمار .

١٣٣ - ان الهجرة الى المدينة ، التى يشجعها ، بصورة جزئية ، توفر العمل بنتيجة الصرف على أعمال الاعمار ، سيكون لها بطبيعة الحال ، ذات التأثير . وذلك بسبب انخفاض عدد الذين يعملون فى الارض ، وزيادة قدرة الفلاحين على المساومة . ولكن لهذه الهجرة ، كما اشار اللورد سولتر ، نتائجها السيئة من الناحية الاجتماعية ، ومن الناحية الاقتصادية ايضا فى المدى البعيد وذلك عن طريق التسبب فى زادة السكان زيادة عظيمة فى المدن ، وقلة السكان فى الريف .

١٣٤ - ان المحاولة لتحقيق هذه الغاية قد تتضمن الاجراءات التالية :

- أ - عرض بتحويل الاراضى الممنوحة باللزمة الى اراضى مفوضة بالطاوى ، شريطة التنازل عن جزء من الارض التى سيجرى توزيعها بعدئذ .
- ب - عرض بالسماح لاصحاب الاراضى بالمساهمة . فى مشاريع الري

والبزل بشرط ان يتنازلوا عن جزء من أراضيهم ، ويتم بعد ذلك توزيع هذا الجزء على الفلاحين .

ج - انشاء ملكيات زراعية على الاراضى التى تم الحصول عليها بهذه الطريقة وتأجيرها ببدل ايجار معين الى المزارع المباشر ، وتوفير ما يكفى له من قروض واعطائه الوقت الكافى لكى يدفع ما عليه من بدل ايجار ورسوم عن الماء والضرائب .

د - وضع خطة للقيام باعمال حكومية واسعة النطاق ترمى الى زيادة دخل سكان الريف ، واغراء اصحاب الاراضى على ابتداء اساليب جديدة فى الانتاج ، لكى يكون فى مقدورهم دخل اعلى لفلاحهم دون تقليل دخلهم الخاص . ان هذه الخطة يجب ان تشمل ما يلى :

- ١ - الري
 - ٢ - البزل
 - ٣ - الطرق وخاصة الطرق الفرعية فى الارياف
 - ٤ - اعمال السيطرة على التآكل فى مناطق التلال
 - ٥ - وضع منهاج واسع لزراعة الاشجار فى الاراضى الحكومية (٢٥) .
- هـ - واخيرا ، يجب ان تبذل المساعى لاقناع اصحاب الاراضى بافضلية الثروة السائلة على شكل سندات حكومية مضمونة . ومن المفهوم ان يتنازل بعض اصحاب الاراضى عن أراضيهم طوعا على هذا الاساس ، ولو يبدو ان السواد الاعظم منهم يهتمهم أمر المركز الاجتماعى الذى يحققه تملك الارض اكثر من زيادة دخلهم او انتظام هذا الدخل (٥٣) . واذا ما نجح هذا الاسلوب ، فيمكن ان يلحق بمحاولة لاشاعة امتلاك الاسهم العالية (مثلا عن طريق جعل سندات الاراضى قابلة التحويل الى اسهم عادية) .

١٣٥ - قد تفيد الاعمال العامة ، وخاصة زراعة الغابات ، فى تدريب الناس على العمل التعاونى وتعوديهم على استعمال المكنائن البسيطة . وتبين التجارب ، التى تم الحصول عليها من المستوطنات الجديدة ، ان مثل هذا

التدريب امر ضرورى • وان من الضرورى كذلك ان يعتاد الفلاحون على الاعتماد على انفسهم ، بدلا من الاعتماد على ارشادات رؤساء عشائريهم •

١٣٦ - واذا ما ظهر انه ليس هناك أى اجراء من الاجراءات التى بحثت ، والتى تتعلق بالمنطقة المرواة فى الوقت الحاضر ، يمكن ان يعتبر عمليا من الناحية السياسية ، فيجب عندئذ ان يرافق مشاريع الاعمال الحكومية بذل مجهود كبير للاسراع فى تنفيذ خطة التوطين ، حتى ولو كان من الضرورى تلافى قسم من الكلفة ، التى ستكون حتما أعلى من كلفة تحسين الاراضى الحالية ، بواسطة القروض •

١٣٧ - الا انه سوف لا يتحقق الا تقدم ضئيل اذا ما ادى تنظيم الاراضى الاستثمارية الجديدة الى ظهور مشاكل مماثلة لتلك التى قصد حلها من وراء تنظيم هذه الاراضى • كما انه لم يعط الاهتمام الكافى للتحذيرات الحكيمة التى ابدتها بعثة البنك الدولى^(٥٤) حول ضرورة تجنب احداث اصحاب اراضى يعيشون بعيدا عن املاكهم • فقد نصحت بعثة البنك للدولى فى هذا الخصوص ، باعادة النظر فى حجم قطع الارض المخصصة للمستثمرين فى الاراضى الاستثمارية الاميرية الصرفة ، هذه القطع التى لا تزال كبيرة جدا ، خاصة فى الاراضى التى لا تسقى بمياه الرى والاراضى التى تروى بواسطة المضخات • ولا يقل عن ذلك اهمية الاشتراط على المستثمرين بان يقوموا بانفسهم بزراعة الاراضى الممنوحة لهم ، وان لا يستخدموا فلاحين يعملون فى زراعة الارض على اساس المحاصة •

١٣٨ - لقد أكد اللورد سولتر على مشكلة اخرى لا تقل اهمية عن سابقتها • فتوفير اراضى جديدة يستوجب زيادة اليقظة فى مكافحة الامراض التى تصيب الانسان ، وهى الامراض التى يحتمل ان يزداد خطرها كنتيجة لاعمال الانماء الجديدة ، وخاصة مرض الملاريا فى الشمال ، ومرض البلهارزيا فى الجنوب •

١٣٩ - ان توفير اراضى جديدة يتطلب ايضا اعداد المستثمرين

والارض اعدادا جيدا • والا فان النتيجة ستكون الفشل (كما هي الحالة في الدجيلة) • كما قد يكون لهذا الفشل تأثير خطير على الخطة المتعلقة بالاراضى الاستثمارية الجديدة ، وعلى الحكومة نفسها • ولا يزال من الضروري انجاز امر اعادة تنظيم وتقوية منظمة الاراضى الاميرية الصرفة وانماء منظمات المراكز الاجتماعية ، وهو الامر الذى أكد عليه اللورد سولتر • الا انه يجب زيادة المنح المتعلقة بتعمير الاراضى وتوفير رأس مال التشغيل الاول •

١٤٠ - ومن المؤمل ان مكافحة الفقر المنتشر بين سكان الارياف عن طريق تنفيذ مشاريع حكومية واسعة النطاق ، وتوفير اراضى استثمارية جديدة ، تنظيم وتدار بصورة صحيحة سيكونان البسيديا لطريق يؤدى الى تحقيق دخل اكبر ولعدد اكثر من سكان الارياف •

(هـ) خطة زراعية عامة

١٤١ - لقد بحث كل من اللورد سولتر وبعثة البنك الدولى ، كما اشرنا الى ذلك فى المقدمة ، الامور المتعلقة بالخطة الزراعية العامة وذلك بصورة مفصلة ، بحيث لا داعى لان نذكر هنا اكثر من ملخص لتلك الاستنتاجات والتوصيات التى قدمت من قبلهما ، والتى يبدو انه لا يزال من الضرورى القيام اجراء سريع بشأنها •

١٤٢ - ان أول هذه الامور هو قضية اساليب الانتاج المحسنة التى عمل الكثير بشأنها • اما تقليص ما هو مخصص فى ميزانية مجلس الاعمار لاغراض الزراعة العامة ، ذلك التقليص الذى نتج عنه تخفيض المبالغ المخصصة لهذه الناحية المهمة جدا لمستقبل العراق من (١٢٦) مليوناً من الدنانير فى الميزانية الاولى^(٥٥) الى (٦٤٧) ملايين من الدنانير (أو ما يساوى ٢٠٤ بالمائة من المجموع) فى الميزانية الثانية^(٥٦) ، فقد عدل عنه كتيبة لتوصية للورد سولتر • ولكن حتى بعد القيام بذلك ، فان المبلغ المخصص للباب المذكور ، والبالغ (١٤٢٨) مليوناً من الدنانير^(٥٧) ، قد بقى غير كاف بالمرّة • فالامر يتطلب اجراء زيادة اخرى • ويمكن ان يزداد التشجيع على الخروج عن

الاساليب التقليدية ، ولو بصورة مؤقتة على الأقل ، وذلك عن طريق توفير الآلات الزراعية والبذور والاسمدة بأسعار مخفضة مناسبة .

١٤٣ - لقد بذلت وزارة الزراعة وسلطات المعارف والبعثات الدولية وغيرها مجهودا كبيرا في مجال الارشاد الزراعي ، ولكن الامر يتطلب بذل مجهود اكبر من ذلك الذي بذل . ان التجارب المتعلقة بمحاولة معرفة النتائج التي يمكن الحصول عليها من طريقة المناوبة المحسنة ، التي تشتمل على المراعي المزروعة (غير الطبيعية) والمزروعات ، التي تستعمل كعلف حيواني وزيادة استعمال الاسمدة ، وزرع الانواع المحسنة من النباتات ، واتباع اساليب زراعية افضل ، لا تزال غير كافية لتوفير المعلومات اللازمة بهذا الشأن في الوقت الحاضر . ويجب ان تضاعف المساعي الخاصة باظهار نجاح وفوائد الاساليب الجديدة . ولا تزال اعمال اظهار النتائج التي تعكسها المزارع النموذجية واعمال الارشاد الاخرى ضئيلة جدا . ويمكن زيادة المجهود المتعلق بانماء الوسائل التي وضعت لسد حاجات القطر الخاصة . ومن دون ذلك ، سوف لا تتم الاستفادة من الآلات الزراعية بصورة فعالة . ويجب توسيع الانظمة التي تخدم استعمالات الآلات الميكانيكية في الوقت الحاضر .

١٤٤ - ولا تقل عن هذه القضية اهمية ، قضية مكافحة الآفات والأمراض الزراعية . واذا ما عدل عن اتباع نظام زرع الارض لمدة سنتين ، وتركها بورا لمدة سنتين اخريين ، وزيد الانتاج ، وغرست الاشجار ، فسوف يزداد احتمال التعرض الى الخسارة . وسيكون من الضروري اتباع طريقة سليمة متوازنة في المناوبة الزراعية ، لاجل منع تمكن الآفات والأمراض في التربة . ولكن مكافحة الأمراض والآفات هو امر جوهري في جميع الحالات . ويعتقد بعض الخبراء انه يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج اذا ما اعطى الاهتمام الكافي لهذه القضية .

١٤٥ - ان مسألة جعل الزراعة مكتملة لتربية الحيوانات هي مسألة اخرى تتطلب الاهتمام السريع . فسوف تقل المراعي الطبيعية في السهول عندما يتم توسيع الري وكتيحية لذلك فسيستحتم ، في الامد الطويل ، ادارة

المراعى ادارة افضل • وان زيادة مياه الري ، من الناحية الاخرى ، سيؤدى الى بروز مشكلة استعمال الاراضى التى ستوسع ، والتى يمكن ان تخصص لقمزروعات الصيفية • ومن المؤكد ان انتاج العلف ، والزيادة فى انتاج اللحوم واندجاج ، سيلعبان دورا مهما فى هذا المجال •

١٤٦ - تدل الارقام (انظر الجدول ١٠) على ان الزيادة الصافية فى الايراد النقدى ، بنتيجة زرع الاراضى الحالية زراعة كثيفة عن طريق اتباع طريقة زرع الارض مرتين فى السنة من دون تركها بورا ، يمكن تخمينها بمقدار (٧٨٪) • ان العامل الرئيسى فى هذه الزيادة هو الزيادة فى المزروعات الصيفية التى يمكن ان تزداد الارض المخصصة لها زيادة عظيمة • كما ان قيمة هذه المزروعات تفوق كثيرا قيمة المزروعات الشتوية • ان طريقة المناوبة فى الزراعة ، وزرع الارض مرتين فى السنة ، هما ايضا شيان يعودان بالربح الكبير ، بالاضافة الى انهما يحققان سلامة التربة • ثم ان تحسين البزل يساعد ، فى حالات عديدة ، على تحقيق زيادة فى انتاج الحنطة مقدارها (٧٠) بالمائة تقريبا ، وفى انتاج الرز أكثر من الثلث ، وفى انتاج التمور (٦٠) بالمائة •

١٤٧ - ستؤدى مكافحة الافات الزراعية ، وتحسين اساليب الري ، واختيار البذور^(٥٨) الى تحقيق زيادة اخرى فى الانتاج ، واخيرا ، يجب دراسة استعمال الاسمدة • فان الاسمدة لا تكاد تستعمل فى الوقت الحاضر • وقد يكون السبب فى ذلك هو انه قد لا يكون لها تأثير كبير فى الظروف الزراعية الحالية • ولكن لا يوجد هناك الا شك ضئيل فى ان استعمال الاسمدة سيزداد أكثر بكثير مما تشير اليه التخمينات الحالية ، وذلك عندما تتبع طريقة زرع الارض مرتين فى السنة ، ويزرع القطن والنباتات الاخرى التى تستجيب للاسمدة (٥٩) •

١٤٨ - ولا شك فى انه سيتحتم القيام بتغيير عظيم فى اختيار انواع المزروعات • ويعتبر الرز من المزروعات الممتازة التى يجب ان تعطى الاسبقية

لزراعتها فى الاراضى المالحة التى تم اصلاحها ولكن زراعته تنحصر ، بطبيعة الحال ، فى الاراضى المستوية . غير انه ليس من المرغوب ، من الناحية الاقتصادية ، فى زيادة الحاصل من الرز الى الحد الذى يمكن تحقيقه عن طريق أعمال التحسين الزراعى التى هى قيد الدرس ، والسبب فى ذلك هو ان أسعار الرز ستخف فى هذه الحالة . ولكن من الممكن ، من الناحية الاخرى ، زيادة زراعة النباتات التى تستعمل كعلف ، لان الطلب على اللحوم سيرتفع بسرعة نتيجة لارتفاع الدخل . ان بنجر السكر هو نبات آخر زراعته مغرية نظرا لتحمله ذرة عالية من المملوحة . ويجب دراسة موضوع توسيع انتاج الخشب وذلك لعدد من الاسباب . كما ان كلا من القطن والبقول نباتا صناعيا مدرا للنقود ، ويستفاد من منتجاتها الثانوية فى تربية الحيوانات . ان الزيادة فى انتاج المزروعات المدرة للنقود ، والمزروعات التى تستعمل كعلف للحيوانات ستكون عاملا مهما فى امتصاص الزيادة فى القوة الشرائية الناتجة عن الصرف على الاعمال الاعمارية . ويتضح من تجارب المناطق الاخرى بان النقص فى كمية اللحوم الكافية ومنتجات الالبان ، قد يجعل من حدوث زيادة اخرى فى الدخل القومى مرا خطرا ، بما يتسبب عن ذلك من تضخم فى الاسعار . ان الزيادة فى الدخل تصرف على هذه المنتجات وعلى السكر (وفى حقل الصناعة على المنسوجات) . ومن دراسة شكل الصرف الحالى للعمال فى بغداد (الجدول ١١) تعرف الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك حتى بين سكان المدن الذين هم اكثر راء من غيرهم ، ولديهم اعمال جيدة نسبيا ، ناهيك عن العاطلين عن عمل و الفلاحين الذين لا يملكون ارضا .

١٤٩ - وبالإضافة الى ذلك ، هناك مسألة تحسين تربية الحيوانات والتصرف فى منتجات الحيوانات بما فى ذلك جلودها ، وقد عولجت هذه المسألة معالجة مفصلة فى تقرير بعثة البنك الدولى وأخيرا فى « المسح الصناعى » .

١٥٠ - وهناك مسألة اخرى لها علاقة بالمسألة المارة الذكر ، وهى توفير تاسيسات للخرن . فبدون مكائن للتبريد ومخازن للجبوب (سيالوات)، سوف يستمر الفلاح فى اعتماده على الاساليب التى اعتاد عليها لتصريف منتوجه،

وبهذا فهو يبيع متوجه بأسعار هي قل من الاسعار السائدة في المدينة ، ويدفع فوائد مرتفعة عن الديون التي يحصل عليها . ان قرار لجنة تنظيم تجارة الحبوب بشأن بناء مخازن للحبوب بكلفة (٣٦٦) ملايين دينار (٦٠٠) يجب الترحيب به كل الترحيب ، هذا اذا ما بنيت هذه المخازن في الامكنة المناسبة وادبرت وفق رسوم معقولة .

١٥١ - ولا يقل عن ذلك همية تأسيس منظمة واسعة حكومية او تعاونية لتصرف المنتجات ، وكذلك تقوية المصرف الزراعي ، الذي لايزال يستلم من الحكومة منحة سنوية غير كافية . وسوف يعاق ، من دون هذه التأسيسات ، عدد من الاجراءات الاخرى ، او على الاقل يذهب الكثير من المبالغ الى الذين يقدمون القروض لقاء فائدة والذين يتاجرون بالمنتجات . ولكن الوسائل الملخصة أعلاه ، والتي تهدف الى ترغيب سكان الريف على تغيير اسلوب الزراعة باتباع الوسائل الفنية ، وعلى التغيير الاجتماعي مالم تكن ناجحة ، فسوف لا يكون تأثيرها الا ضئيلا . ان رخاء العراق وتقدمه يعتمد ، في الحقيقة ، على تغيير تدريجي سلمي يحدث في هذه الناحية العظيمة الاهمية . ومن الواضح انه لا يمكن تنفيذ هذه الالتزامات الا اذا زادت ايرادات الميزانية العامة . ان الاعتماد بصورة كلية على حدوث زيادة في عوائد النفط ، مهما عظم احتمال حدوث هذه الزيادة في السنوات القادمة ، أمر غير مرغوب فيه ، كما لا يخلو من المخاطرة . اذ ان الميزانية العامة ، بمقارنتها بميزانية مجلس الاعمار ، تعاني الآن ضغطا شديدا ، كما ان عدم القيام باصلاح نظام الضرائب يجعل من غير الممكن زيادة الميزانية .

ملحق الفصل الرابع

مذكرة حول فائض اليد العاملة الزراعية في العراق

بما ان المعلومات حول الاحتياجات القياسية في الزراعة العراقية قليلة جدا ، فان الاحتياجات القياسية الى اليد العاملة في كل فرع من فروع انتاج المحاصيل وتربية الحيوانات قد جرى تخمينها بواسطة الجمع بين المعلومات التي تم الحصول عليها من الاقطار الاخرى والدلائل القليلة المتوفرة في العراق . وكذلك الاحتياجات الى اليد العاملة في كل فصل قد جرى تخمينها بنفس الطريقة ، بينما قد تمت معرفة لفصول النموذجية لاعداد التربة والبذر والحصاد من صحيفة مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية .

ومما لا شك فيه ان الارقام التي تحدد مقادير هذه الاحتياجات التي تم تخمينها بهذه الطريقة هي ليست أرقاما افتراضية ، ولأجل تقريب هذه الارقام ، قدر الامكان ، الى الحقيقة فقد ادخلت عليها تعديلات مبنية على أساس المناطق الزراعية ، آخذة بنظر الاعتبار مدى استعمال الآلات الميكانيكية في قسمي العراق الشمالي والوسط ، من ناحية ، وسقي نبات الشعير سقيا واسع النطاق في قسمي العراق الاوسط والجنوبي من الناحية الاخرى . الا ان الارقام التي تم التوصل اليها بهذه الطريقة هي أرقام افتراضية أكثر من الارقام الخاصة باليونان مثلا .

ومع ذلك ، فان النتائج التي تم الحصول عليها لا يمكن ان تكون عديمة الاهمية . فمن ناحية ، ان الارقام القياسية التي استعملت تعتبر عالية جدا ، بحيث عندما تحسب كمية التشغيل تصبح هذه الكمية عالية جدا كذلك . وتخمن البطالة الجزئية الناتجة بأقل مما هي في الحقيقة . ومن ناحية أخرى ، فان الارقام الخاصة بشدة الاختلافات بين الفصول يحتمل ان

تكون صحيحة ، بالرغم من انه كان يجب ان تذكر الارقام القياسية بهذا الشأن على وجه التقريب .

ان المعلومات التى تتعلق ببعض الدول والمذكورة فى الجدول (١٢) ، تدل على ان كمية العمل كانت ستكفى تقريبا لتشغيل جميع العمال الذكور البالغين فقط . ولكن نظرا للدور الكبير الذى لعبه الاولاد والنساء فى توفير الايدى العاملة ، يبدو ان حوالى نصف عدد العمال فقط يستخدم خلال السنة بالرغم من الارتفاع الظاهر فى الارقام المتعلقة بالايدي العاملة .

لقد افترض ان تكون سنة العمل (٣٠٠) يوم فى جميع الحالات . ولاجل تقرير عدد العمال الذين يستخدمون شهرا بعد آخر فقد افترض ان كل شهر يتكون من (٣٠) يوما لغرض ترك مجال للفصول التى يزيد فيها العمل والتى يستخدم خلالها ، بطبيعة الحال ، عدد أكبر من العمال . وتبين الجداول من جدول رقم (٢) الى جدول رقم (٤) هذه المعلومات عن كل من العمال الذكور والعمالات بصورة منفصلة وبصورة مجمعة .

ان الجدول (١٣) يبين انه يكاد جميع العمال الرجال والاولاد ان يحصلوا على عمل أو حتى ان عدد هؤلاء هو أقل من المطلوب ، وذلك فى شهرى مايس وتشرين الثانى فى شمال العراق فقط . واذا ما اخذ بنظر الاعتبار العمال الذكور البالغون فقط ، فان هؤلاء جميعهم يستخدمون فى القسم الجنوبى من العراق فى مايس وأيلول وتشرين الاول . ولكن فى القسم المتوسط من العراق لا يكون هناك تشغيل تام الا فى شهر تشرين الاول فقط . وبعبارة أخرى ، فان التشغيل التام الفصلى (وحتى النقص فى الايدى العاملة) قد يحدث ، بالدرجة الاولى ، فى المناطق التى تزرع نوعا واحدا من المزروعات ، وذلك فى الفصول التى يزداد فيها العمل أثناء حصاد الحبوب الصغيرة الحجم خلال المدة من نيسان الى حزيران ، وبالنسبة لمناطق التمور خلال المدة من أيلول الى تشرين الاول . وقد يكون هناك أيضا تشغيل تام فى المناطق الزراعية التى تحصل على كمية كبيرة من الماء كمناطق التى تحيط ببغداد . ولكن هذه المناطق ليس لها أثر بالنسبة

للمناطق الزراعية الواسعة نظرا لصغر مساحتها ، وهناك بطالة جزئية خلال أكثر أشهر السنة . ففي المدة المحصورة بين كانون الثاني وآذار ، وخلال منتصف الصيف يبدو انه لا يستخدم الا أقل من نصف العمال الذكور ، وفي بعض الاحيان ينخفض هذا العدد حتى يصبح بين (٢٠ و ٢٥) بالمائة .

وبين الجدول (١٤) المعلومات حول العاملات . ويبدو ان هذه المعلومات تشير الى زيادة الطلب على العرض بالنسبة للعاملات في المنطقة الشمالية من العراق خلال المدة من نيسان الى مايس . ولكن فيما عدا هذا ، فان هناك بطالة جزئية في جميع المناطق والفصول . وقد يكون قد جرى تخمين عدد العاملات بأقل مما هو في الحقيقة (قد يكون العدد الحقيقي أكثر بمقدار ٨٠٪ من العدد الذي ذكر حسب الاحصاء الخاص بالزراعة) . وقد يكون هذا هو السبب في الاختلاف الذي تظهره زيادة الطلب على الايدي العاملة على العرض في شمال العراق (التي تحدث كلها في نيسان وجزء منها في مايس) .

وربما يكون قد قدر تأثير استعمال الآلات بأقل من قيمته الحقيقية وقد تختلف النسب الحقيقية بين العمال والعاملات اختلافا بسيطاً عن النسب التي نفترضها خاصة في المزارع التي تستخدم الآلات .

ان الجدول يثبت ان العاملات يساهمن مساهمة فعالة في العمل الزراعي ، وان هذه المساهمة لا يمكن الاستغناء عنها في الفصول التي تزيد فيها الحاجة الى الايدي العاملة ، وذلك في المناطق التي تزرع فيها الحبوب فقط ، والتي تضم المزارع التي لا تستخدم فيها الآلات الزراعية . غير انه يؤيد أيضا ان ليس بالامكان استيعاب العاملات الزراعيات استيعابا كاملا ، الا اذا فرضت أساليب اضافية للأعمال التي تؤدي الى استهلاك عامل الوقت . ولأجل تقدير تأثير المناوبة المتوقعة بين العمال والعاملات ، فان الجدول (١٥) يبين مقدار الايدي العاملة اللازمة ، والمقدار الكلي المتوفر من العمال والعاملات . وليس ثمة نقص ملموس في الايدي العاملة الا في القسم الشمالي من العراق ، وهذا النقص لا يحدث الا في شهر مايس .

ولا يبدو ان هناك أى شهر ، فى أى قسم آخر من القطر ، يستوعب أكثر من حوالى (٨٠) بالمائة من الايدى العاملة ، وفى أغلب الاشهر يهبط هذا الرقم الى (٥٠) بالمائة . ولا تزال درجة الاستخدام واطئة جدا فى كل من أشهر الصيف والشتاء .

ان الاختلافات الفصلية هى أكثر وضوحا فى القسم الشمالى منها فى أى قسم آخر من العراق . وان هذه الحالة ذات أهمية بالنسبة لاي منهاج لزراعة الغابات ، ما دامت زراعة الحبوب هى الاكثر انتشارا فى المناطق التى تعتمد على الامطار ، والتى تضم أو تتاخم المناطق التى توجد فيها الغابات المعتمدة على الامطار ، أو التى يمكن زراعتها فيها .

الفصل الخامس

الغابات

١٥٢ - ان المشاكل التي تواجه انماء الغابات في العراق متنوعة تنوعا كبيرا . وهناك عدة مجالات مختلفة اختلافا واسعا يمكن وينبغي ان تلعب فيها زراعة الغابات دورا أهم بكثير من الدور المعين لها . ان التحليل التالي يبين بوضوح ان النظرة الجديدة لمسألة زراعة الغابات تؤيد الاهمية الاقتصادية لزيادة المناهج المتعلقة بهذه الزراعة .

١٥٣ - هناك قبل كل شيء الدور الذي تلعبه الغابات في اعاقه تأكل التربة وتراكم الغرين . ان لمثل هذه المحافظة تأثيرا مفيدا على مستقبل العراق الزراعى وسيقلل الكلفة الادارية لتجهيز الماء .

١٥٤ - وهناك ، بالدرجة الثانية ، الدور الذي تلعبه الغابات كوسيلة لتوفير المواد الاولية للصناعة والبناء والوقود لاجل البيع .

١٥٥ - وبلاضافة الى هذه الادوار الطويلة الامد التي يتوقع ان تلعبها الغابات ، هناك فوائد كبيرة من نوع آخر تحققها الغابات . اذ يمكن ان تكون زراعة الغابات ، باعتبارها جزء من الاشغال العامة ، أجدى الوسائل التي تؤدي الى تخفيض البطالة وقلة الاستخدام الموسمية الشديدة التي تحدث في مثل هذه المناطق . ومن الممكن أيضا ان تكون الغابات مصدرا للدخل النقدي ، وبالتالي وسيلة من وسائل زيادة مدخولات سكان الارياف . ان مثل هذه الزيادة هي ، كما رأينا ، مرغوب فيها كثيرا .

أ - التعقيد الجغرافي

١٥٦ - ان حقيقة كون العراق مقسما الى مناطق جغرافية عديدة تختلف اختلافا عظيما فيما بينها ، وبالتالي لا تؤلف وحدة متجانسة ، بالنسبة لزراعة الغابات ، تزيد في تعقيد المشكلة . فهناك في الشمال منطقة الجبال المرتفعة ويلبها نطاق من التلال والهضاب العالية التي تعتمد على الامطار والتي تنتهى عند سهوب الجزيرة . وهناك منطقة السهول ، التي لاتتمو

فيها الاشجار الا بالقرب من مجارى المياه أو في الاراضى التى تصلها مياه
الرى ، وأخيرا هناك الصحارى •

١٥٧ - ولا تحتل الغابات فى منطقة الجبال المرتفعة ، التى تبلغ
مساحتها حوالى (٢٥٥٥٠٠) كيلو متر مربع ، الا ما مساحته (١٥٢٠٠) كيلو
متر مربع • وتتألف المساحة الباقية ، والبالغة (١٠٣٠٠) كيلو متر مربع من
مراعى جبلية (مساحتها ٢٦٠٠ كيلو متر مربع) ، من اراضى سهلة اما
مزروعة او تنبت فيها الحشائش ، وتكون عادة متآكلة ، وهى اراضى اختفت
منها الغابة الاصلية منذ زمن بعيد • وتشتمل الاراضى التى تغطيها الغابات
على جزء كثافة غاباته عالية ولا يزال غير مستغل (تبلغ مساحته ٦٥٠٠ كيلو
متر مربع) وعلى جزء آخر (تبلغ مساحته ٢٨٠٠ كيلو متر مربع) ذى
كثافة جيدة ولكنه سبق وان جرى استغلاله • اما الجزء المتبقى (وتبلغ
مساحته ٥٩٠٠ كيلو متر مربع) ، فغاباته قليلة الكثافة وهو عرضه للرعى
والزراعة المتناوبة •

ان الحرائق التى تحدث فى الغابات ، والتى لم تتم السيطرة عليها
سيطرة تامة الى يومنا هذا ، تحرق من الغابات ما مساحته أكثر من (٣٠٠)
كيلو متر مربع سنويا • وبهذا فهى تتلف من الاخشاب ما قيمته (٧٥٠٠٠)
دينار^(٦١) • وعلاوة على ذلك ، فان أرقام المساحة هذه مبنية على أعمال
المسح التى تمت فى ١٩٤٧/١٩٤٨ • ومن المعلوم انه حدث منذ ذلك
التاريخ تدهور فى الغابات بسبب الاستغلال والرعى والزراعة المتناوبة •

ب - المناهج السابقة لزراعة الغابات

١٥٨ - لقد انجزت لحد الآن أعمال تحضيرية وأعمال تخطيطية
كثيرة فى هذا المجال ، كما هى الحالة فى أغلب المجالات الاخرى ، من
قبل الحكومة العراقية والخبراء الاجانب ، والخبراء الذين اوفدتهم مؤسسة
الغذاء والزراعة الدولية^(٦٢) • وهكذا فقد وضع أساس لمنهاج متوازن
لا يغفل أيا من الاحتياجات المختلفة لهذا التركيب المعقد •

١٥٩ - لقد بنى العمل المتعلق بزراعة الغابات فى العراق على
أساس المنهاج الطويل الامد الذى وضعه مستر جابمان الخير فى زراعة

الغابات في العراق • وقد تضمن المنهاج الذي وضعه عام ١٩٤٩ تأسيس مزارع أشجار تسقى بمياه الري ، وتغطي مساحة من الارض مقدارها (٥٠٠٠) كيلومتر مربع ، وذلك خلال مدة (٥٠) سنة ، على ان تؤسس هذه المزارع في وديان الانهر الرئيسية في الشمال وفي المنطقة السهلية • وبالإضافة الى ذلك ، يخصص (٥٠٠) كيلومتر مربع لزراعة غابات جديدة في منطقة الغابات الجبلية^(٦٣) • وكان هذا المنهاج سيكلف باجمعه (٤٤) مليوناً من الدينار من دون حساب تكاليف الفوائد ، وسيستوعب أراضي مساحتها (٥٠٤) بالمائة من مجموع الاراضي المخزنة الصالحة للزراعة في القطر • وقد لاقى هذا المنهاج قبول بعثة البنك الدولي • وبالرغم من هذا فإنه لم يكد يباشر في تنفيذه • وقد بقي مقدار ما هو مخصص من قبل مجلس الاعمار لزراعة الغابات مليوناً واحداً من الدينار ، وهو المقدار الذي خصص في ميزانية عام ١٩٥٢ البالغة (١٥٥) مليوناً من الدينار ، بالرغم من ان هذه الميزانية قد زادت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ التاريخ المذكور •

١٦٠ - وأخيراً قدم المستر جابمان منهاجاً قصير الامد^(٦٤) ، مدته عشرون سنة ، ويتضمن تأسيس مزارع أشجار تسقى بمياه الري ، وتبلغ مساحتها (٢٥٠) كيلومتر مربع (١٠٠٠٠٠ مشاركة)^(٦٥) • وقد ضمن المستر جابمان ان أرضاً تبلغ مساحتها (٦٧٥) كيلومتر مربع (٢٧٠٠٠٠ مشاركة) يجب ان تزرع فيها الغابات ، لاجل تجهيز البلد بأكثر احتياجاته المتوقعة في المستقبل من الخشب ومنتجاته • وقد لا يكون ، لأسباب مختلفة ، من الممكن ، أو حتى من المرغوب فيه ، محاولة زراعة الغابات في أرض لها هذه المساحة الكبيرة ، وذلك كهدف لخطة قصيرة الامد • فسوف لا يكون من المعقول ، مثلاً ، تخصيص أرض ذات مساحة كبيرة لإنتاج الأخشاب الهشة ، والسبب الرئيسي هو ان إنتاج الخشب من الأشجار المخروطية البطيئة النمو التي تزرع في مزارع تسقى بمياه الري قد لا يكون امراً اقتصادياً من ناحية الكلفة • كما ان من المعقول ان يتوقع الانسان بان ما يبلغ ثلثان من مزارع الأشجار ،

التي ستستعمل اخشابها للوقود ، سيجرى توفيره من ملكيات الفلاحين والمستثمرين في الاراضي الصحراوية التي تم احيائها اخيرا . ان مشروعا لزراعة الغابات ترعاه الحكومة بصورة مباشرة ، وينجز خلال (١٥) سنة أو عشرين سنة ، سيشمل ارضا تبلغ مساحتها (١٠٠ر٠٠٠) مشارة وسيحتوى على ما يلي :

مزارع اشجار صلبة الاخشاب لانتاج الاخشاب
للاغراض التجارية ٦٥ر٠٠٠ مشارة
مزارع اشجار هشة الاخشاب (تكون بالدرجة الاولى
كأحتياطي للاحتياجات الطارئة) ١٠ر٠٠٠ مشارة
مزارع اشجار تستعمل اخشابها كوقود (غابات لسكان
الارياف) ٢٥ر٠٠٠ مشارة

المجموع ١٠٠ر٠٠٠ مشارة

وعلى فرض ان المدة اللازمة لاكمال هذا المشروع هي عشرون سنة فسيبلغ المعدل السنوي لمساحة الارض التي ستزرع (٥ر٠٠٠) مشارة .
١٦١ - ان القسم الاكبر من الاراضي المراد زرع الغابات فيها يجب توفيره بواسطة تخصيص (١٠) بالمائة من مساحة الارض التي تشملها مشاريع الانماء الجديدة او ما يساوي (٨٠ر٠٠٠) مشارة للغابات . وكانت هذه الفكرة قد اقترحت ايضا من قبل بعثة البنك الدولي . وبالإضافة الى ذلك ، فيجب توفير ارض تبلغ مساحتها (٢٠ر٠٠٠) مشارة عن طريق تعمير الاحراج الممتدة على جانب الأنهر . وتبلغ مساحة هذه الاحراج (٨٠ر٦٣٨) مشارة موزعة على الشكل التالي : (٦٦) .

الموصل	٢٥ر٥٥٦ مشارة	اريل	١٣ر٢٧١ مشارة
كر كوك	٩ر١٣٥ مشارة	السليمانية	٤ر٤٨٨ مشارة
ديالى	٥ر٠٢٥ مشارة	بغداد	٨ر٩١١ مشارة
دليم	١ر٨٨٧ مشارة	الحلة	٢ر٣٤٥ مشارة
كوت	٨ر٥٤٩ مشارة	العمارة	١ر٤٣٧ مشارة

كربلاء والديوانية والمنتفك والبصرة (٣٤) مشارة .

١٦٢ - وبالإضافة الى ذلك ، فيجب ان تشجع حركة غرس الأشجار من قبل الفلاحين لانتاج خشب الوقود والخشب لاجل البيع . ووضع المستر جابمان كذلك منهاجا لتنظيم المصلحة اللازمة بشأن الغابات وتزويدها بالموظفين . وقد انجز لحد الان الكثير من العمل الفعال بهذا الخصوص .

١٦٣ - ويجب ان تلحق بهذه الاقتراحات مناهج اخرى مكمله لها ، اذا ما اريد ان يعطى لانماء الغابات الاهمية التي يستأهلها من الناحية الاقتصادية . ان توفير الخشب لاغراض البناء والصناعة أمر مهم . ولكن الفوائد التي ستجنى من السيطرة على تآكل الارض ، ومن توفير المشاريع الحكومية التي يحتاج اليها البلد كثيرا هي التي تبدو ذات الاهمية العظيمة .

١٦٤ - ولذلك يبدو انه من الواجب دراسة امر الاسراع في انماء زراعة الغابات . ويبدو ان مشروعا لزراعة الغابات في ارض تبلغ مساحتها (١٠٠٠٠٠) مشارة خلال عشر سنوات ، بدلا من عشرين سنة التي تضمنها التقرير الاخير الذي قدمه مستر جابمان ، عندما كان مجلس الاعمار يخصص القليل من المبالغ لاعمال زراعة الغابات ، هو أكثر اتفاقا والشروط الاقتصادية . ان كلفة هذا المشروع ستبلغ (١٠) ملايين دينار (موزعة على العشر سنوات القادمة) ، وهي كلفة يستطيع القطران يتحملها .

١٦٥ - وبالإضافة الى منهاج زراعة الغابات المقترح ، فانه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة احتياجات المناطق الصحراوية الى الوقود ، وذلك عن طريق زرع نبات الطرفاء واشجار المسكيت في الاماكن الرطبة ، واشجار المسكيت ، والنبق في الاماكن الجافة . ويجب اقامة حواجز عن الرياح في السهول ، وهذا امر لا شك في اهميته ، على اعتبار ان هذه الحواجز تحمي النباتات من الرياح الجافة . كما ان اقامة هذه الحواجز في السهول يعتبر امرا مهما لحفظ الماء^(٦٧) . ويجب ان يشجع الفلاحون كثيرا لتأسيس مزارع صغيرة خاصة حول البيوت . ويجب ان يرافق هذه الاجراءات القيام ببحث شامل حول المخطر المتأتى من الافات التي تتركز في مزارع

الاشجار الجديدة (ما عدا اشجار اليوكالبتوز) • ولا تعرف ، لسوء الحظ
انواع الحشرات الموجودة في المنطقة • ولكن خسائر عظيمة قد بدأت تحدث
منذ زمان قديم جدا بسبب هذه الحشرات •

المحافظة على التربة

١٦٦ - ان مشاكل المحافظة على التربة ، والحيلولة دون حدوث
الترسبات الطينية تعتبران ذات اهمية رئيسية للعراق • فمقدار التعرية والضرر
الناجم عنها كثيرا جدا • ففي سنة ١٩٥٣ حمل نهر دجلة^(٦٨) حوالى (١١١)
مليون متر مكعبا من الرواسب الطينية عبر بغداد ، قد ساهمت الفيضانات التي
حدثت في المناطق الواقعة في سفوح الجبال بنصف هذه الكمية • وقد قدر
ان الطين الذي يترسب في مشروع رى الحلة من مشاريع الفرات بـ (٤٢)
مليون متر مكعبا في العام ما لم تتخذ احتياطات لمنع ذلك • وقد ذكر ان هناك
وضعا مماثلا في مشروع الغراف ، وفي الامكان الان منع هذه الرواسب
الطينية من الدخول في شبكة قنوات الرى بازالة الموجود منها • غير ان الملاحه
في الانهار ، وقد بدأت بالتضاؤل فعلا ، ستكون مهددة بصورة جدية • ان
المشاكل التي تجابهها مناطق زراعة الرز في الجنوب ، هي مشاكل خطيرة
فعلا ، ستزداد خطورة • ولا يزال امر الرواسب الطينية مشكلة دائمة تهدد
منشآت الرى • وأخيرا فان مشاكل التعرية ، وتكون « البقارات » المناطق
السفلى للنهرين ، ستزداد تعقيدا وتتطلب نفقات كبيرة ، ويتطلب قنال الملاحه
الممتد من البصرة الى شط العرب ، الذى يمتلأ بالترسبات باستمرار حيث
ينبغي رفع ٤ ١/٢ مليون متر مكعبا من الراسب الطيني كل سنة نفقات سنوية
(من ٥٠٠.٠٠٠ الى ٦٠٠.٠٠٠) دينار ، وقد جرى هذا التقدير في الوقت
الذى كتب فيه تقرير البنك الدولى • اما في السنوات الاخيرة فقد كانت
النفقات اكثر ، وسيكلف انشاء القنال الجديد للملاحه المقترح اكثر من مليوني
دينار • ولكن من المتوقع ان يصبح مربحا مع مرور الزمن وتقدر تكاليف
الاعمال الانشائية الرئيسية للوقاية من الترسبات الطينية ، بما يزيد على (١٠)

ملايين دينار تضاف الى ذلك نفقات سنوية لا تقل عن مليون دينار وقد تزيد على هذا المبلغ بكثير .

١٦٧ - وليس هذا كل شيء . فقد يكون من الممكن تحويل الكثير من الطين الثقيل من القنوات ، وان كان ذلك ، كما ذكرنا ، يتطلب بعض الكلفة ، وسيؤدي الى زيادة في المتاعب في اماكن اخرى ، ولكن لا يمكن معالجة الجزيئات الدقيقة المعلقة من الطين . وهذه الجزيئات هي اخطر الامور الان فقد غيرت نوعية قسم كبير من السهل الجنوبي الواقع بين نهري دجلة والفرات ، وأدت الى انخفاض المنتجات الزراعية ، بسبب الالتصاق بسطح الارض والاخلال بتركيبه ، وليس من الممكن بالطبع تقدير هذا بالنقد ، وليس من الممكن كذلك تقدير الخسارة بسبب اتلاف التربة في مناطق حوض التغذية ، ولا يجوز اهمال اى من هذين الامرين البتة .

١٦٨ - ان الآراء المذكورة اعلاه ، بالطبع ، مبنية على ما لدينا من تجارب بشأن تراكم الراسب الطيني قبل المشاريع الجديدة للسيطرة على مياه الفيضان . وبيّن لنا تحليل ما يوجد في نهر دجلة من محتويات طينية خلال مدة تزيد على سنة ، انه قد نقل (٦٠٪) من مجموع الرواسب الطينية بواسطة النهر في الاشهر الثلاثة للفيضان ، ويعتقد ان اتمام مشروعى الثرثار والحبانية علاوة على سدى دوكان ودر بندخان قد يكون حلا لهذه المشكلة .

١٦٩ - ولسوء الحظ ، ليس الامر كذلك . فقد بينت لنا التحاليل المنجزة اثناء اعلى فيضانات نهر دجلة ان ما لا يقل عن نصف مجموع الطين لا يتكون في المناطق الجبلية المرتفعة ، وانما يتكون في سفوح الجبال ثم يجرفها نهر العظيم . وقد ظهرت معلومات مفيدة عن مشكلة تكوين الرواسب الطينية ، وعن اهمية احداث الغابات بنتيجة اجراء تحاليل غابات الدولة في المناطق المرتفعة الواقعة في خطوط تقسيم المياه .

(اراضى الغابات فى مناطق تغذية نهر دجلة)

النهر	مجموع مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق بالكيلو مترات المربعة .	الارض الغابات الواقعة ضمن مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق كم ٢ .	النسبة المئوية لاراضى الغابات الواقعة ضمن مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق .
دجلة	٣٢٣٠	٢٧١٠	٨٤ر٥
الزاب الكبير	١٠٣٦٠	٩٤٦٠	٩١ر٥
الزاب الصغير	٧٠٨٠	٣٨٣٠	٥٤ر٥
نهر دىالى	٤١٤٠	١٣٣٠	٣١ر٨
نهر العظيم	٥٧٤٠	٣٢٠	٤٤
المجموع	٢٥٥٥٠ () -	١٧٦٥٠ ()	٦٠

١٧٠ - لا يوجد ادنى شك فى ان تشكيلات الطين تتركز فى المناطق الواقعة فى سفوح الجبال التى قطعت غاباتها ، والتى تزرع بصورة غير مشجرة ، وهذا من حسن الحظ . فالمناطق الجبلية المرتفعة هى غالبا ما تكون أجزاء من تركيا وسوريا وايران ، ومن المساحة البالغة (٢٦٧٠٠٠) كم ٢ من منطقة خط تقسيم المياه للفرات عند الرمادى و (١٦٦٠٠٠) كم ٢ لنهر دجلة عند التقائه بنهر دىالى ، يوجد (١٦٢٠٠٠) كم ٢ فى تركيا ، و (٧١٠٠٠) كم ٢ فى سوريا ، و (٧٠٠٠) كم ٢ فى ايران ، أى ما يبلغ (٣٠٣٠٠٠) كم ٢ ، ويمثل هذا (٧٠٪) من مجموع مناطق خطوط تقسيم المياه . واذا كانت مشكلة قطع الاشجار والتعرية فى الجبال العالية مستعصية ، كما هى فى سفوح التلال ، فسيكون حل هذه المشكلة امرا صعبا جدا . ومع انه قد اصدرت قرارات فى مختلف المؤثرات وتم عقد اتفاق بين العراق وتركيا بشأن استثمار مياه نهر دجلة ، ولم يتخذ اى اجراء فى هذا الشأن . ولم يعقد اتفاق مع ايران بالرغم من جهود العراق فى ذلك السبيل . وكذلك لم تجر اية مباحثات مع سوريا حول هذا الموضوع (وهذا اخطر بالنسبة للعراق بالنظر الى امكانيات سوريا فى استخدام مياه الفرات فى الجزيرة)

وبالرغم من ذلك ، فان تقرير المصرف الدولي قد جعل المباحثات مع سوريا وتركيا وايران ثالث التوصيات التي قدمها بشأن الري والبزل (٦٩) . وينبغي المضي في هذه المباحثات ولا مانع من تقديم شيء من التعويض الى اقطار المجاورة لغرض الوصول الى اتفاق .

١٧١ - ومن الواضح ، على أية حال ، انه من الضروري تأسيس نظام جديد للغابات على التلال السفحية للعظيم وديالى ، ويوجد امام البرلمان الان قانون جديد لادارة الغابات ، غير ان مشروعات توسيع الخدمات الخاصة بالغابات والمحافظة على التربة تسير ببطء شديد . اذ ان الخطط المشروعة لا تزال في مرحلتها الورقية . ولقد تشكلت لجنة من عدة دوائر قد يكون باستطاعتها العمل على تحويل المخططات الى اعمال منسقة . وعلى كل ، فقد تمت بعض الدراسات في مناطق احواض التغذية لتكون اساسا لادارة احسن في المستقبل ، غير ان المعلومات الخاصة بطبيعة البلاد وبانسياب المياه يجري جمعها في الهيئة الفنية الاولى في وزارة الاعمار .

١٧٢ - من الصعب ان نتصور انه من الممكن اتخاذ اجراء فعال ، ما لم يجر دفع التعويض للقبائل التي تستعمل هذه الغابات . واذا اخذنا بعين الاعتبار الضرر الفادح المتسبب عن الترسبات ، فلا يوجد أى سبب يمنع تقديم مثل هذا التعويض ، اما بشكل منح ، أو اراضى قابلة للري ، منتجة للعلف أو لتجهيزات العلف ، او اماكن جديدة توجد فيها المياه والابار .

١٧٣ - واذا تحقق ذلك ، فبالامكان فرض ضريبة على الماعز السائبة . وسيؤدي هذا على اقل تقدير الى ان يدرك صاحب الماعز التكاليف الباهظة غير مباشرة التي يتحملها المجتمع لقاء احتفاظه بالماعز ، الذي يملكه دون ان يتحمل اية كلفة عنها (٧٠) . والمساحة المشمولة هي حوالى (٥٠.٠٠) كيلو متر مربع ، ولا تستدعى الحاجة سوى اعادة تشجير قسم منها . اما الباقي فيمكن تحويله الى اراضى للرعى . وينبغي ان يناط باحد الخبراء الفنيين وضع سياسة على هذا الاساس الجديد . ومن المؤكد انه ينبغي ان

يكون الهدف على هذا الاساس اكثر من (٥٠٠) كم من الغابات الجبلية المقدرة في تقرير المستر جابمان سنة ١٩٤٩ . وبعد مضي شيء من الوقت ، عندما يبدو ان الاراضي المخصصة للتشجير قد تم احيائها الى حد ما ، تبدأ التجارب بحذر ، وذلك بالسماح بالمرعى تحت المراقبة في الغابات ، ولكن ينبغي القيام اولا بالكثير من اعمال التعليم والارشاد . ان الغابات المعدة لعدة اغراض تتطلب انضباطا عظيما وروحاً نامية نموا حسنا .

د - الامكانيات التجارية

١٧٤ - لقد توصل المستر جابمان الى استنتاجات لا تبعث على التفاؤل في دراسة كتبها بناء على طلب من السلطات العراقية لتقديم المشورة بشأن غرس اليوكالبتوس والحوار (القوغ) على نطاق تجارى لغرض بيع الاخشاب ، وتجهيز مصانع الحرير والعجائن . ولهذه الاسباب فقد خفض جابمان هدفه الادنى من مستوى يقوم على اساس خفض استيراد الخشب الى اقل من نصف ذلك المستوى ، وعلى اساس الاحصائيات المباشرة للارباح الخاصة^(٧١) ، ويتضمن ذلك فائدة مقدارها (٤٪) ، وهذه هي نفس الفائدة التي يجرى تقاضيها عند وضع الاحصائيات الخاصة بالمشاريع الصناعية عموما . لا يوجد ما يبرر القيام بالانتاج تبريرا تاما الا في حالة انتاج منتجات معينة كأعمدة (القوغ) . ثم انه حتى في حالة أسرع أنواع (القوغ) نمو ، تكون الفائدة الاقتصادية المباشرة الناجمة عن غرس الخشب المحلى (الذي يراد تحويله الى خشب منشور) امرا مشكوكا فيه ، ويقل مستوى الربح هذا في حالة الاخشاب الجافة واللينه البطيئة النمو . وفي الحالة الاخيرة ، تحدث خسارة فعلية اذا ما نشرت الاخشاب لغرض بيعها في سوق خشب الصناديق . اما بالنسبة للعجينة فقد انتهى المستر جابمان الى انه ، فيما يتعلق بالعجائن الميكانيكية ، او الشبه كيميائية التي يمكن ان تنتج من الحوار المزروع في المناطق الشمالية من العراق ، ليستعمل في مصانع الورق التي ستقام في الشمال وفي المستقبل ستكون مادة الخشب للطن الواحد من العجينة (١٣٨٥٠ ر دينار) ، وهذا يعنى (٤٣١-٥ دينار) للمتر المكعب من الخشب المستدير عند

وصوله المعمل • واذا فرضنا ان تكاليف قطع الاخشاب وتقسيرها ونقلها الخ ٠٠٠ تبلغ دينارين للمتر المكعب الواحد تبقى لدينا قيمة صافية تبلغ (٤٣١-٣ دينار) للمتر المكعب • واذا قارنا ذلك بتكاليف غرس وانتاج اشجار الحور البالغة (٥٣٤-١ دينار) للمتر المكعب ، يظهر لنا انه من المفيد غرس شجر الحور بعجينة الخشب • اما فيما يخص العجينة الكيميائية لصناعة الرايون ، فان سعر مادة الخشب للطن الواحد من العجينة سيبلغ (١٦) دينار ، ويعطينا هذا (٣٠٠-٣) دينار فقط للمتر المكعب الواحد من عجينة الخشب واصلا المعمل ، واذا خصمنا من ذلك (٢) دينار للمتر المكعب الواحد لتغطية نفقات قطع الخشب ونشره ونقله ، تكون القيمة الصافية (٢٠٠-١) دينار • وهذه القيمة اقل من تكاليف غرس وانتاج اشجار اليوكالبتوس التي تقدر بـ (٣٠٠-٢) دينار • ولذا ينبغي ان نستنتج انه لن يكون من المفيد زراعة اليوكالبتوس من حيث المبدأ لانتاج الكتل الخشبية للعجينة^(٧٢) الذائبة ، ولا يشتمل هذا التقدير على الفائدة المدفوعة على رأس المال • ومن جهة اخرى ، يظهر ان زراعة اليوكالبتوس لانتاج الفحم الخشبي مفيد بشرط اسقاط الفائدة المدفوعة على رأس المال من التقدير • غير ان احصاء الفائدة المدفوعة على رأس المال المستثمر في الغابات هو امر معقد جدا ويتطلب حسابات طويلة لسد تكاليف الصيانة والدخل الناجم من المحصول الناتج عن تزيير لاشجار^(٧٣) • ويبدو لنا بعد دراسة الموضوع بمنتهى العناية ، ان الحل العملي الوحيد هو اسقاط الفائدة المدفوعة على رأس المال ، مع اعتبار الربح الصافي الناتج من الغابات بمثابة الفائدة الناتجة من النقود المستثمرة •

١٧٥ - ولكن يظهر لنا من المعلومات والاحصائيات الموجودة لدى

منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة ان تقديرات المستر جابمان تنطوي على كثير من التشاؤم • وحتى في اسوأ الاحوال ، اى اذا استعمل الخشب المستعمل فى الصناعة كله فى العجينة ، ستكون نسبة الربح اعلى بكثير من تقدير المستر جابمان • • ويمكن زراعة اليوكالبتوس بصورة مربحة للعجائن الميكانيكية والكيميائية^(٧٤) • ويقدر ان رطلا من العجينة الكيميائية الداخلة

في انتاج خيوط الرايون يكلف (١٩٢) فلسا ويساوى الرطل (٤٥٣٢) غرام . وعلى هذا يكلف الطن المترى من العجينة الذائبة (٤٢٣) (٧٥) دينار . وبموجب المعلومات المتوفرة عن الكلفة من الوثائق للكلفة الموجودة في المصانع الحديثة (٧٦) ، تمثل مادة الخشب حوالى (٥٠٪) من مجموع كلفة العجينة الذائبة او (٢١٪) للطن الواحد من العجينة المنتجة . وتستعمل اربعة امتار مكعبة من عجينة الخشب في المصانع الحديثة لانتاج طن مترى واحد من العجينة الذائبة . ويساوى هذا (٥٢) دينار للمتر المكعب من عجينة خشب اليوكالبتوس عند وصوله المصنع . ويقابل هذا تقرير المستر جابمان بـ (٣٤) دينار . واذا ما خصمنا دينارين للنقل والقطع والنشر ، تتوصل الى (٣٢) دينار وليس الى (١٤) دينار ، وبذلك يكون انتاج اليوكالبتوس مفيدا لصاحب الغابة .

١٧٦ - وعلاوة على ما تقدم ، فان تقرير جابمان من الربح الناجم من غرس القوغ على افتراض ان الخشب الصناعى المنتج في الغابات ينبغي ان يستعمل في مصانع العجينة والورق . وليس من الصواب ان نفترض في بلد يندر فيه الخشب ، كما هو شأن العراق ، ان لا تستعمل احسن انواع الحور في صنع كتل الخشب الصالحة للنشر وخشب التليس اللذين لهما اسعار في السوق اعلى من اسعار عجينة الخشب .

١٧٧ - وعلاوة على ما تقدم ينبغي ان نذكر ان الطلب على الخشب ومنتجات الورق يزداد زيادة سريعة بزيادة المدخولات الفردية ، ولا يمكننا ان نتوقع قيام ظروف اكثر ملائمة لغرض توسيع الغابات .

١٧٨ - وعلاوة على الربح الناجم من الغابات ، فان توفر عجينة الخشب المحلية سيكون امرا مفيدا للاقتصاد ، وسيحسن ذلك وضع ميزان المدفوعات تحسينا ملموسا ، ولو ان هذا ذو اهمية قليلة في الوقت الحاضر . غير انه سيقبل من اعتماد العراق كليا على عوائد النفط . واذا تمت الموافقة على هذا الاقتراح ، فسيحدث تحسن في ميزان المدفوعات يتراوح بين مليونين

وثلاثة ملايين دينار ، لانه لابد من الاستمرار على استيراد الانواع المبيّن من الورق (راجع الجدول ١٦) (٧٧) .

١٧٩ - ان الاعتبار الرئيسى فى اتخاذ قرار بشأن منهاج الغابات فى السهل الادنى المتكون من الرواسب النهرية هو امكانية ايجاد اعمال فى الريف . وبذلك يقل العمال العاطلون فى المواسم التى يقل فيها استخدام العمال دون الحلق ضرر دائم بالعمل الزراعى . وكما هو الحال فى منهاج الطرق والبزل ، فان القصد من هذا المشروع هو التوصل الى توازن افضل بين العمل فى الريف والعمل فى المدن ، والقصد من منهاج التصنيع هذا هو التقليل من طلب العمل فى المدن وتخفيف الضغط الواقع على مدخولات الفلاحين .

هـ - مشاريع الغابات كمناهج للاعمال العامة فى الريف

١٨٠ - ان الفوائد الاجتماعية المتأتية من وضع منهاج واسع للغابات كثيرة . ويتطلب تأسيس غابة واحدة ما يتراوح بين (١٠٠ و ١٢٥) يوم عمل يقوم بها عامل واحد للهكتار الواحد . وتتطلب اعمال الصيانة من (٢٠ الى ٢٥) يوم عمل يقوم بها عامل واحد . ولذا سيكون بالامكان ايجاد عمل يتراوح بين ثلث ونصف دوام لرجل واحد بغرس هكتار ، او دوام كامل بصيانة اربعة هكتارات . ولما كان بالامكان ترتيب العمل بحيث لا يتعارض مع واجبات العامل الزراعية الاعتيادية ، فان الكلفة الاجتماعية ستكون بمثابة الاستغناء عن بعض المشاريع البديلة كالرى او البزل او انشاء الطرق . ويظهر ان هناك ما يزيد من العمال الذين يشتغلون اقل من دوام كامل فى موسم العمل للقيام بجميع هذه الامور (٧٨) . ويمكن ان يؤدى استعمال الوسائل الميكانيكية الى انخفاض الكلفة بالنسبة للأفراد . ولكنها ستؤدى الى زيادة الكلفة الاجتماعية لان الآلات الاجنبية ستستعمل بدلا من عمال عاطلين فى الوقت الحاضر . وسيكون هذا تبذيرا اجتماعيا خطيرا ، ما لم يكن مستحيلا من الناحية الفنية استبدال المعادن الثقيلة بالعمال (كالحراثة العميقة او مكائن البلدوزر) .

١٨١ - وتوجد فى كل من الكوت والعمارة (وهى الالوية الجنوبية ولعلها اشد المناطق احتياجا الى المشاريع العامة) مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة التى تملكها الدولة وتبلغ هذه الاراضى (٦٢٥٠٠) و (٤٧٥٠٠) هكتار على التوالى . ولما كان غرس الاشجار سيكون وسيلة للقيام بالمشاريع العامة ، فانه يمكن على هذا الاساس تبرير منح الحماية الكافية او تقديم الاعانة المالية لانماء الاخشاب التى تزرع محليا . ثم ان اكثر التقديرات تشاؤما تذهب الى انه ليس من الضرورى ان تزيد هذه الحماية على (٢٠٪) . ومن مجموع الـ (١٠٠٠٠٠) مشارة أو (٢٥٠٠٠) هكتار المقترح غرسها يمكن حصر ما يتراوح بين (٣٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠) مشارة فى هذه المناطق ، وسيعطينا هذا ما يتراوح بين (٧٥٠٠٠ الى ١٢٥٠٠٠) يوم عمل مباشرة خلال السنوات العشر المقبلة . وهناك بعض الشك ، فيما اذا كان بالامكان زراعة الانواع السريعة النمو من خشب الحور واليوكالبتوس فى المساحات ذات المستوى العالى من الماء ، لاسيما فى جنوب الكوت ، وينبغى ازالة هذه الشكوك قبل الشروع فى منهاج واسع النطاق من هذا القبيل .

١٨٢ - ويمكن ايجاد المزيد من العمل فى الجنوب باستعمال القصب كمادة خام لمصنع الورق الذى يراد انشاؤه فى البصرة^(٩٧) . ولقد اوصى الخبير المعين من قبل مجلس الاعمار باستخدام العمال القرويين الى اقصى حد ممكن لقطع القصب ، وسيجرى قطع القصب بالطرق الميكانيكية على سبيل الاحتياط :

أ - لمنع أية محاولات لرفع تكاليف القصب بصورة تزيد على الحدود الاقتصادية .

ب - لزيادة تسليم القصب باستعمال الآلات الميكانيكية فى القطع ان دعت الحاجة الى ذلك فى مناطق الاهوار غير المأهولة بالسكان .

مشاكل الايدى العاملة

١٨٣ - من المحتمل ان يتأخر التقدم ، خلال السنوات القليلة المقبلة بسبب نقص الايدى العاملة الماهرة ، ولكن ينبغى سد هذا النقص بعد مضي

فترة قصيرة تتراوح بين ثلاث أو أربع سنوات • وقد وضع المستر جابمان مشروعا مفصلا لتدريب موظفي الغابات الفنيين •

«سيكون بالامكان توفير تدريب على مستوى جامعي خلال سنتين في كلية أبي غريب الزراعية ، عندما يتم منهاج الابنية الجديدة ، وتتطلب التصاميم بناء كلية لتعلم شؤون الغابات ذات منهاج تدريبي مدته اربع سنوات ، على ان تستوعب عشر رجال كل سنة ، وسيسد هذا كافة الاحتياجات الفورية • ويوصى بالتدريب في الجامعات الاجنبية على العلوم العالية في شؤون الغابات بمعدل زمالتين دراسيتين في السنة لموظفي الغابات الذين قضوا شيئا من الخدمة في مديرية الغابات واطهروا مهارة فائقة • ولغرض تدريب موظفي الغابات من ذوي الدرجات الثانوية يوصى بتأسيس كلية مراقبي الغابات في ابي غريب التي تكلف حوالى (٥٠.٠٠٠) دينار ، ومدرستين لعمال الغابات ، واحدة في اربيل والاخرى في ابي غريب تكلف كل منها (٢٠.٠٠٠) دينار، وسيكون التدريب على مستوى حارس غابة ضروريا في المستقبل ، وينبغي ان يكون بشكل مناهج تدريبية قصيرة مدة كل منها ثلاثة اشهر في المراكز المتنقلة في الغابات لاعطاء دروس عملية اختصاصية في مختلف المهارات التي يتطلبها عمل الغابات • ان البدء بهذه المناهج ينبغي ان يؤجل الى ان يتقدم منهاج تسمية الغابات تقدما أكثر ، والى ان يتوفر لدينا المزيد من الرجال المدربين في الدرجات العالية في الخدمة للعمل كمدرسين (٨٠) •

١٨٤ - ثم ان مشروع مستر جابمان الاقل طموحا لتدريب الموظفين

المذكورين ادناه :

٣٠٠	حراس او مراقبي عمال في الغابات
٦٠	مراقبو غابات
١٠	مهندسو غابات
٢	مدراء غابات

ان تقصير مدة المنهاج ، من مدة العشرين سنة التي اقترحها المستر

جانبان الى مدة السنوات العشر المقترحة الان ، ستؤدي الى اجهاد كبير •
ولكن ينبغي الا يكون هذا مستحيلا ، لانه من الممكن تعيين عدد أقل من
الموظفين من دون ضرر •

١٨٥ - ان ادارة مشاريع الغابات ينبغي ان تعهد الى بعض المؤسسات
ذات الانظمة القابلة للتغيير كالشركات المحدودة المسؤولية مثلا • وتكون
الادارة مسؤولية تجاه المجلس ، كما هي الحال في مسؤولية المدراء ازاء حملة
الاسهم • وهكذا يمكن ايجاد روح التنافس بما يعود بالفائدة على الادارة
الاقتصادية النشيطة • ويجب ان يطلب الى هؤلاء استعمال اكبر عدد من العمال
المحليين في جميع الحالات التي يمكن فيها استخدام الايدي العاملة بدلا من
رأس المال • يشترط ان لا يؤثر ذلك تأثيرا سيئا على النتائج الفنية ، وينبغي ان
تزداد أجورهم حسب النجاح الذي يحققونه في ايجاد العمل بالنسبة
للكلفة •

ملحق الفصل الخامس

المراجع - شؤون الغابات في العراق

- ١ - الجدى • ايه « تقرير عن الزراعة الحور (القوغ) في العراق »
(١٩٥٣) •
- ٢ - على • انج • ام « احياء الاراضى والاسكان في العراق »
(١٩٥٣) •
- ٣ - يراون ان • بيه (الخشب) (١٩٤٧) •
- ٤ - شابمان جى • دبليو « الغابات وشؤون الغابات » في العراق
(١٩٤٩) •
- ٥ - منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « المواد الخام للمزيد
من الورق » •
- ٦ - منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة • الاهالى الذين
يعملون في انتاج الخشب واستغلال الارض •
- ٧ - منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « شجر اليوكالبتوس
للزراعة » (١٩٥٥) •
- ٨ - منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « التقرير النهائى
للمؤتمر اليوكالبتوس العالمى » (١٩٥٦) •
- ٩ - هملتن ايه • بى • اج « زيارة أخرى للباكستان » (امير
فورستري ريفيوى المجلد ٣٦ العدد (١) ١٩٥٧) •
- ١٠ - هلى • دبليو • ايه « اقتصاديات شؤون الغابات » (١٩٣٠) •

١١ - تل . ايه . دى « خطة للاعمار الصناعى فى العراق »
(١٩٥٦) .

١٢ - ميساينز . اى . ومارون . ار . ايه « تقرير الحكومة العراق
حول دراسة أولية للعجينة والورق » (١٩٥٣) .

١٣ - بترينى . اى . « مبادئ اقتصاديات الغابات » (١٩٥٣) .

١٤ - براير . ال . دى . « تقرير للحكومة العراقية عن زراعة
اليوكالبتوس » (١٩٥٣) .

الفصل السادس

المواصلات

١٨٦ - ان حركة النقل في العراق تسير ، بصورة رئيسية ، على امتداد خط يسير من الشمال الى الجنوب ، من الموصل الى البصرة ، وهي ميناء العراق الوحيد . اما الخطوط الحديدية فلا تزيد على (١٢٠٠) كم الا قليلا ، وهي تربط هذين المركزين ، وتمر بالعاصمة ، مع امتدادات الى شمال سوريا وتركيا . ان وجود خط حديدي ضيق واحد يعرقل حركة النقل . ثم ان $\frac{1}{4}$ الـ (٨٠٠٠) كم من الطرق الصالحة للسيارات معبدة . اما الباقي فلا تزال ترابية ، وفي كثير من الاماكن تسير الطرق بمحاذات خط سكة الحديد . ثم ان حركة النقل النهري مقيدة ، الا في مسافات قصيرة ، لان الملاحة في النهرين محدودة بالمراكب البحرية الصغيرة التي تعمل خلال نصف السنة فقط .

ولم تتمكن شبكة طرق المواصلات ، في عدة وجوه ، من ربط مناطق كبيرة منتجة بمراكز التسويق . ان أجور النقل عالية جدا ، وتعزل التصريف الفعال على حساب كافة المزارعين . ولم يتم حتى الآن ايجاد شبكة للنقل ، تستطيع بموجبها الخطوط الحديدية من الشمال الى الجنوب نقل الحمولات الكبيرة . وتستطيع بموجبها طرق السيارات ان تنقل الحمولات من داخل البلاد الى طرق السكك الحديدية .

١٨٧ - تبلغ كلفة منهاج مجلس الاعمار لتحسين المواصلات المقدم للورد سولتر (-/٧٤٢٠٠٠٠٠٠) دينار ، كان القسم الاكبر منها قد خصص للطريق الشمالي - الجنوبي من البصرة الى الموصل والطرق المؤدية الى السدود ، ومواقع الري الرئيسية ، وانشاء وتنمية الخطوط الحديدية .

١٨٨ - ولقد أكد اللورد سولتر في توصياته ، أولا ، على الاهمية

الكبرى لجعل منهاج المواصلات متما منهاج التطور الزراعى . وقد اوصى ،
ثانيا ، انه ينبغي اتخاذ الخطوات لمنع سيارات النقل الثقيلة جدا من استعمال
الطرق منعا باتا . اما سيارات النقل المسموح بها ، فيجب ان تكون خاضعة
للضرائب بصورة تتناسب مع الاستهلاك الذى تحدثه الطرق .

١٨٩ - وقد حذر اللورد سولتر ، ثالثا ، من التبذير فى منهاج بناء
الطرق ، وأوصى بتخفيض اساعات الطرق لتتناسب مع حركة المرور المنتظرة ،
كما حذر من التبذير فى النفقات . وقد كان من رأيه تأجيل بناء الطرق فى
الجنوب ، الى ان تصبح مشروعات السيطرة على الفيضانات فعالة ، لان هذه
الطرق معرضة لاختطار الفيضان . وكما رأينا ، فقد تسبب عن فيضان عام
١٩٥٤ أضرار للطريق العام ، بلغت كلفتها (-/٣٠٠.٠٠٠) دينار .

١٩٠ - وقد اوصى ، أخيرا ، ان النقود المتوفرة على هذا الشكل
ينبغي استعمالها لتحسين الطرق الثانوية والفرعية ، وانشاء الجسور عليها
كى يمكن مد طرق المواصلات الحديثة الى القرى ومناطق السكن ، وسيؤدى
هذا الى فتح الاسواق أمام منتجات الفلاحين ، ولعله يساعد على الاخذ بالطرق
والاساليب الصناعية الحديثة .

١٩١ - لقد زاد منهاج المعدل ميزانية المواصلات الى ما مجموعه
(١١٠.٣) مليون دينار أى بزيادة (٤٨٪) . وقد كان الفرق الاساسى هو
الزيادة من (١٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار الى (٢٨.٦٠٠.٠٠٠) دينار فى المبالغ
المخصصة للطرق الاخرى . غير ان هذه الطرق « الاخرى » هى أيضا تتفرع
من المراكز الحالية ، أو انها أجزاء من الطريق الشمالى - الجنوبى الرئيسى .
ويمكننا الحصول على دلائل غير مباشرة للمشكلة من ميزانية السلطات
المحلية ، لان من واجباتها الانفاق على الطرق ، باستثناء الطرق الرئيسية .
ولقد زادت ميزانية طرق البلديات ، فبلغت ما يربو على ثلاثة أمثال ما كانت
عليه سنة (١٩٥١) . وقد ارتفعت من (٣.٦) مليون الى (١٦.١) مليون دينار
فى سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وزادت النفقات لاعمار هذه الطرق من مليون
دينار الى (٥.٨) مليون دينار . وفى الوقت الذى يدل فيه هذا على حدوث

توسع كبير فى بناء الطرق المحلية ضمن البلديات نفسها ، ان هذه الارقام هى مجرد تقديرات ، وليست نفقات فعلية ، كما هى عرضة للتشكك . ثم ان ميزانيات المجالس الادارية المحلية فى الالوية لم تزد فى أى مكان الى ما يقرب من هذه النسبة . فقد قدرت فى سنة ١٩٥٥ بـ (٥٠٩) مليون دينار ، خصص منها (٤٢٦) مليون دينار للتعليم الابتدائى ، ولم يكن بناء الطرق الثانوية فى الريف قد بدأ . وليس هناك أى اقتراح يدعو الى قيام مجلس الاعمار مباشرة أو غير مباشرة بتشجيع بناء الطرق فى الالوية . والمثال الذى تقدمه الهند ، حيث تمت الاستفادة من روح المبادرة المحلية عن طريق تقديم النقود والمواد لعدد من مشاريع الاعمار الاجتماعى ومنها الطرق ، لم يتبع فى العراق بعد ، مع انه بالامكان مضاعفاته بنتائج باهرة .

١٩٢ - ويجدر بنا ان نذكر حجتين اضافيتين ، الاولى هى ان العمل فى بناء طرق المواصلات مع البزل والتشجير ، قد يكون أهم المشروعات العامة التى توفر العمل للعمال الزراعيين الذين لا يجدون العمل الكافى فى بعض المواسم . والثانية ، ولعلها الاهم ، انه طريقة ناجحة لتحويل المال لمن هم بأشد الحاجة اليه (٨١) .

١٩٣ - وقد لفت الانتظار الى الحاجة لبناء الجسور فى غير مراكز السكان الرئيسية لغرض فتح اسواق جديدة للمناطق الريفية . وقد عدلت التصميم الاصلية ، وتم التعجيل فى بناء الجسور فى المناطق الريفية ، وينبغى ان يؤدى هذا الى تحسين طرق المواصلات فى المناطق الريفية .

١٩٤ - ان تعديل منهاج بناء الخطوط الحديدية يرمى الى مد خطين كاملين من الشمال الى الجنوب يجرى تشغيلهما بمد الخط الحديدى العريض الى معقل - البصرة . وفى الوقت الذى تبدو فيه هذه المشاريع مقبولة ، يلغى مثل هذا القبول أى تمديد اضافى لشبكة الخطوط الحديدية ، لاسيما فى الشمال . ومن الصعب على الخطوط الحديدية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ان تسد تكاليف انشائها فورا . ولو ان المشورة التى قدمت للحكومة العراقية من قبل عدد من الخبراء قد طبقت فى الولايات المتحدة ، فان بناء سكة الحديد

الغربية الباسيفيكية لم يكن ليتم لا بعد مضي وقت طويل حتى يتم التأكد من انها تدر ارباحا مباشرة • ولسوء الحظ ، فالطريقة المتبعة في امريكا وغيرها ، والتي تنطوى على منح مؤسسات السكك الحديدية أراضي قرب الامتدادات المقترحة ، هي طريقة عميقة لتعويض مؤسسات السكك الحديدية عن الخسائر التي يحتمل ان تتعرض لها • وينبغي ان يكون التوسيع مبنيا على اعتبارات اقتصادية ، لاسيما فيما اذا كان باستطاعة سكة الحديد المحافظة على معداتها الثقيلة الثابتة ، وان تحصل على دخل كاف لتغطية نفقات تشغيلها • وقد يكون من المستحسن ، في بعض الحالات ، مد الخطوط الحديدية ، ولو ان الشروط السابقة غير متوفرة •

١٩٥ - ولا يبقى الا ان نذكر مرة أخرى توصية اللورد سولتر التي تنص على تأسيس مجلس للمواصلات (يتألف من ممثلين عن جميع الوزارات المعنية) لغرض دراسة جميع مشاكل المواصلات ، وينبغي ان يضمن هذا المجلس ، ضمن أشياء أخرى ، القيام بتعديل مواصفات الطرق آخذا بعين الاعتبار كثافة المرور والنقل وتوفير ما يمكن توفيره من نفقات • ومن المهم ان تمنع سيارات النقل الثقيلة التي تتلف الطرق وتفرض الضرائب على الوسائط الاخرى للنقل بالنسبة لمقدار الضرر الذي تلحق بالطرق •

الفصل السابع

التصنيع

أ - حدود الانماء الصناعى

١٩٦ - ان جميع التقارير الخاصة بمشكلة الانماء الصناعى فى العراق تؤكد الاخطار الشديدة التى ينطوى عليها القيام بمنهاج التصنيع الاجبارى .

١٩٧ - ان بعثة المصرف الدولى^(٨٢) قد اوصت بانشاء عدد من الصناعات ، غير انها اشترطت بذل كل عناية ممكنة كى لا تشجع المساعدات الحكومية الصناعات غير الكفؤة على حساب مستوى المعيشة فى البلاد . وليس هذا خطرا غير حقيقى . فالسوق المحدود لا يتيح الفرصة للمصنع أو مصنعين فى كل حقل . وعندما تكون طبقة المقاولين والمنظمين صغيرة ، هناك خطر شديد حدد فى الاحتكار أو زيادة الاسعار . وتوجد فى العراق بعض الصناعات التى تهدف الى تحقيق الانتاج المحدود بأرباح كبيرة للوحدة بدلا من الانتاج الكبير بأرباح قليلة .

وقد أكد الاستاذ ايفرسن^(٨٣) ما يلى :

« لا بد ان يتبع العراق بمرور الزمن الطريق الذى سارت عليه البلدان الاخرى لبلوغ مرحلة صناعية متزايدة فى التنمية الاقتصادية . ولكن يظهر ان من مصلحة العراق ان لا تحدث هذه التنمية بالقوة والاكراد . وانما ينبغى تركيز الجهود لرفع مستوى فعالية الانتاج الزراعى . وللغراق فوائد نسبية كبيرة فى الانتاج الزراعى . بينما امكانيات ايجاد صناعات جديدة تستطيع منافسة المنتجين الاجانب على قدم المساواة ، هى امكانيات محدودة وبعيدة . وينبغى مواجهة التضخم بالتوفير وبتخاذ التدابير لزيادة البضائع القابلة للاستهلاك ، لسد الحاجة المتزايدة اليها بما فى ذلك استيراد المزيد من البضائع الاستهلاكية » .

« ان بذل المال والجهود لغرض تنمية صناعات لا توجد في العراق الخصائص الطبيعية لنجاحها ، ولا تستطيع منافسة المنتجات الاجنبية الا في السوق المحلية المحمية بحماية كمركية عالية ، سيكون تذبذبا وسيلحق ضررا بتقدم العراق ورفاهيته » .

وقد ذكرت مؤسسة ارثر دى لتل في دراستها لتنمية الصناعة في العراق ما يلي : (٨٥)

« أن التصنيع الجبرى ، بمساعدة الحماية الكمركية أو المعونة الحكومية ، قد يؤدي الى عدم الفعالية وضياع الموارد الاقتصادية . ولا نوصى بتأسيس أية صناعة ما لم نعتبر انها ستتج بسعر أقل من كلفة البضائع الواردة من الخارج ، قبل فرض الرسم الكمركى عليها . اما في المستقبل فقد يكون من المرغوب فيه تطبيق اختبار أبسط مما في الوقت الحاضر . فهناك عدد من المشاريع الصناعية التي ينتظر ان تعود بالربح دون ان تكون بحاجة الى مساعدات اضافية . ومن الواضح ان من المرغوب فيه تأسيس مثل هذه الصناعات أولا » .

١٩٨ - لقد اتضح الان ان تأسيس صناعات لا ينتظر منها ان تصل مع مرور الزمن الى مستوى من الانتاج يعادل المستوى الذى يمكن تحقيقه من حرف بديلة ، سيكون امرا عديم الفائدة ولا مبرر له ، وسيحول في النهاية دون بلوغ مستوى المعيشة الى اقصى حد ممكن . ولسوء الحظ ، فان التفكير بالمستوى الممكن في الانتاج الزراعى ، أو من أية مهنة أخرى ، أمر معقد . ومن المستحيل ، بالطبع ، تخمين او تقدير هذا المستوى . ولكن من المؤكد ، على اية حال ، ان الكلفة النقدية النسبية الحالية لا تعبر عن الفوائد الطبيعية أو الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية . ولا يمكن تطبيقها على العراق لانه قطر متأخر من الناحية الاقتصادية وتكثر البطالة فيه . غير ان العراق في وضع لا مثيل له ، اذ فيه مصادر وافرة من رؤوس الاموال والطاقة الرخيصة . ان العمل الصناعى يعود على البلاد بتوفير كبير ، وسيزداد الانتاج حتما نتيجة

لاستغلال رأس المال والقابليات الصناعية المختصة الى اقصى حد ، ان لم تكن هناك اسباب اخرى والقابليات الصناعية غير كافية في الوقت الحاضر ، لان الطلب عليها قليل ولا يكفي لاستثمارها^(٨٦) . وليست التكاليف النقدية ملائمة كثيرا لقياس الفوائد الحقيقية (الاجتماعية والاقتصادية) النسبية . وهكذا ، فان المنهاج الذى يدعو الى التقدير الذى اوصى به البروفسور ايفرسن وآخرون ، والذى يجعل الانماء مقصورا على الصناعات التى تستطيع ان تقف على قدمها دون حماية كمركية - ان هذا المنهاج سيؤدى حتما الى عدم استغلال القوى الانتاجية المتوفرة استغلالا كاملا .

١٩٩ - اما الاسباب الاخرى ، كالنقص فى ادارة ذات المستوى العالى ، أو فى الموظفين الفنيين ، فقد تبرر التحفظ فى تقديم الاقترحات بشأن الانماء الصناعى . الا انه يمكن الحصول عموما على ادارة ذات مستوى عال ، وعلى قابليات الفنية عن طريق الاستفادة من الشركات الاجنبية ، بينما يجرى تدريب الموظفين العراقيين الملائمين فى خارج العراق وداخله . وحتى فى هذه الحالة ، فان توفر الادارة والموظفين الفنيين سيكون على نطاق محدود . ثم ان الافتقار الى العمال العراقيين الماهرين - وهذا ما يشير اليه البعض - يجب ان لا يكون سببا لتحديد التقدم الصناعى .

والتعليم والتدريب امران صعبان مرهقان . واذا لم يكن هناك طلب شديد على الايدى العاملة الماهرة ، فان الجهد الذى يبذل فى سبيل زيادتها عن طريق التقدم الثقافى وتسهيلات التدريب ، لن يؤدى الى استغلال المتوفر منها استغلالا كاملا . ان اتمام المعامل الجديدة وحده يؤكد الحاجة الملحة الى القيام بمشاريع واسعة للتدريب ، ولذا فهناك ما يستوجب التعجيل .

٢٠٠ - وهناك سبب آخر يجعل التكاليف والاسعار النقدية غير كافية للدلالة على الفوائد الفنية والتكاليف الحقيقية النسبية هو ان توزيع الدخل بين الحضر والبدو غير عادل فى العراق ، شأنه فى هذا شأن كل الاقطار المتخلفة اقتصاديا . ولذا فان التكاليف النسبية لا تعبر عن الفوائد الطبيعية ، وانما تعكس انعدام التوازن فى توزيع الدخل والارض . ويمكننا ان نقول

ان الانتاج وتصدير المنتجات الزراعية يقدم على المستوى التيسر لمعيشة الفلاحين . وهناك معضلة اخرى ، وهى ان الفلاحين لا يعملون فى سوق يجرى فيه التنافس على العمال . ان دخل الفلاح هو دخل العائلة ، والفلاح مضطر الى اعادة اهله ، حتى ولو كان عمل بعض افراد عائلته لا يأتى الا بالقليل من الانتاج والدخل او لا يأتى بشئ مطلقا .

٢٠١ - ان الاحصاء الصناعى ، الذى اجرى عام ١٩٥٤ ، يعطينا بعض الدلائل عن مستوى الاجور النقدية فى الريف ، ولو ان التباين فى الاجور يبلغ حدا يدعو المتدبر الى الشك فى صحة الاحصائيات . وقد ظهر من دراسة « نفقات العائلة » فى بغداد ، حيث يتقاضى الكاسبون ما لا يزيد عن (٢٠) دينارا فى الشهر فى عام ١٩٥٤^(٨٧) ، ان معدل المصروف الشهري هو (١٩) دينارا . وافترض ان متوسط عدد الافراد فى كل عائلة يبلغ سبعة اشخاص . وهذه حقيقة ذات قيمة محدودة اذا اتخذت كدليل . الا انها مهمة اذا ما اتخذت كبرهان اضافي . ولا شك فى ان القليل من العمال فى بغداد كانوا يستخدمون بالاجور التى ذكرت فى الاحصاء ، ولكن تلك هى نسبة الاجور التى ينبغى استعمالها اذا اردنا ان نعلم على ميكانيكية السعر ، على انها الشئ الذى يعين الفائدة الطبيعية .

٢٠٢ - ان الاحصائيات الخاصة بحركات الاجور الحالية فى العراق قليلة ، ولكن ليس هناك من شك فى ان الاجور فى المدن ، وعلى الاخص فى بغداد وفى مواقع أعمال البناء ، قد تحسنت الى درجة كبيرة . ومن الواضح ان معدل الاجور النقدية قد بلغ مستوى لا يقل عن (٥٠) دينارا الى (٧٥) دينارا فى السنة (انظر الجدول ١٧)^(٨٨) .

٢٠٣ - وخلافا لمستوى الاجور فى المدن ، فان الدخل الاعتيادى للفلاح امر يرئى له ، ولم تجر اية زيادة عليه . وقد قدرت بعثة البنك الدولى ذلك الدخل كما يلى :^(٨٩) .

« على الرغم من ان الزراعة هى من اكثر المهن اهمية ، فان دراستها من الصعوبة بمكان ، نظرا لشدة تباين احوالها ولعدم توفر المعلومات عنها .

ويمكننا التأمل في المثال الافتراضي عن حالة الفلاح في منطقة الري ، حيث يكون الشعير المحصول الرئيسي ، باعتباره نموذجا تقريبا لحالة الفلاح . ففي هذه المنطقة - حيث يقوم الفلاح بزرع (٢٥) دونما بالحاصلات الشتوية كل عام - يعتبر مستواه أعلى من المتوسط . ويتفاوت تقدير الغلال تفاوتاً كبيراً حتى ولو لم نأخذ بنظر الاعتبار التفاوت السنوي الناتج بسبب تجهيز المياه . ويميل اصحاب الاراضي الى اعطاء تخمينات عالية (٥٠٠ كيلو غراما لكل دونم) ، لانهم يعتقدون بان الفلاحين يحجزون قسما من الحاصل كي يحصلوا على حصة اكبر . وقد يكون ذلك صحيحا ، وقد يفسر ميل الفلاح الى اعطاء تخمين منخفض (٢٠٠ كيلو غراما مثلا) . وفيما عدا ذلك ، فان الاراضي تختلف اختلافا كبيرا من حيث نوعيتها . فالاراضي التي تروى بالمضخات هي اكثر انتاجا من غيرها . غير ان الفلاح يحصل على حصة اقل اذا ما اشتغل في الاراضي التي تروى بالمضخات .

ان الغلة البالغة (٣٠٠) كغم التي تنتجها الاراضي المروية سيجا قد لا تقل عن المعدل بكثير . ويبلغ مجموع الحاصل من مساحة (٢٥) دونما (٧٥) طن . وقد يحصل الفلاح من هذه على حصته التي تبلغ (الخمسين) ، اي ثلاثة اطنان ، ويستبقى منها بذورا للعام القادم ويدفع منها اجرة لمن يساعده في الدرس والحصاد ، ويتراوح مجموع ذلك من نصف طن الى طن آخر ، ويبقى لديه طنين ونصف الطن . وقد تكون عائلة الفلاح مؤلفة من خمسة او ستة اشخاص ، بما فيهم الفلاح نفسه ، وزوجته ، واطفاله ، وواحد او اثنان من اقربائه كوالديه او اخته غير المتزوجة .

ويكون الحد الأدنى الذي يستبقى للغذاء حوالي طنا واحدا او اكثر من هذا بقليل . وعليه لا يبقى لدى الفلاح الا ما يزيد قليلا عن طن واحد للبيع ، وقد يضطر الى الاحتفاظ بقسم من هذا المقدار لعلف حيواناته ، اذا لم نجد ما يكفيها من بقايا الزرع او غير ذلك من العلف الطبيعي .

ان السعر الذي يحصل عليه الفلاح من بيع حبوبه يكون عادة اقل بكثير من سعر الجملة السائد في اسواق البصرة وبغداد . وبالرغم من ان نقل

الحبوب بطريق سكة الحديد رخيص جدا ، فان التكاليف الاخرى كالنقل المحلي والتعبئة بالاكياس والوزن والخزن كثيرة

كما ويجب ايضا تنزيل ارباح التجار والرسوم الاخرى الخاصة بالاستهلاك . واخيرا ، فان الاعتمادات الموجودة لدى الفلاح تستنفذ عادة قبل موسم الحصاد ، الامر الذي يضطره الى طلب سلفة على مزروعاته قبل موعد حصدها . لقد كانت الاسعار عالية خلال سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ (تزيد على العشرين دينارا للطن الواحد) ، على ان معظم الفلاحين كانوا قد باعوا غلالهم مقدما باسعار تزيد على العشر دنائير ، مع العلم بان الاسعار المذكورة تعتبر اعتيادية بالنسبة للمواسم السابقة . وهكذا يتكون مجموع دخل الفلاح السنوى من عشرة دنائير للحاصلات الشتوية وعشرة دنائير اخرى للحاصلات الصيفية من السمسم .

ومجمل القول ان صافى الدخل النقدي للعائلة الفلاحية الواحدة قد يتراوح ما بين (٢٠ و ٢٥) ديناراً . واذا ما اضفنا الى المبلغ المذكور قيمة الحاصلات المستهلكة في الحقل على اساس اسعار المفرد السائدة في بغداد وارتفاعها الكبير بالنسبة للاسعار الموجودة في الريف ، فسوف ينجم عن ذلك دخل يتراوح مجموعه بين (٣٥ و ٤٠) ديناراً لكافة افراد العائلة ، وربما كان نصف هذا المبلغ للعامل البالغ .

٢٠٤ - بيد ان هناك بونا شاسعا بين المدن والارياف لصالح المزارع ، وان هذا الفرق الذى يزداد باستمرار يرجع سببه الرئيسى الى ارتفاع التكاليف التى تحمل الفلاح على الهجرة . غير ان ذلك بعيد عن الواقع ، اذ ان الايرادات الحقيقية فى المدن اقل بكثير من الاجور بسبب وجود البطالة . ومهما يكن من أمر ، فان المعيشة فى الارياف تعتبر خارج نطاق الاقتصاد النقدي .

ان الفروق بين اسعار الجملة والمفرد لا تشجع الفلاح على بيع قسم كبير من حاصلاته . وان هذه الفروق الشاسعة تقلل كثيرا من امكانية توسيع

الاقتصاد النقدي • وعليه ، فان قيام الفلاح بانتاج غلاله ، حتى وان جرى هذا الانتاج دون كفاءة ، قد يعود عليه بالنفع اكثر مما لو باع محصوله لشراء ما يحتاج اليه •

ان تكاليف البضائع المصنوعة هي أعلى بكثير من كلفة المحاصيل الزراعية • ولا يمكن ، والحالة هذه ، تعديل الاوضاع الحالية الناجمة عن عدم توازن الدخيلين الريفي والمدني ، الا عن طريق توفير اعمال اخرى كافية •

٢٠٥ - ان هذه النظرية تعززها ، الى حد كبير ، حقيقة وجود بطالة بما في ذلك بطالة موسمية وبطالة كلية بدرجة ملموسة في الارياف والمدن • وكثيرا ما تكون البطالة هي النتيجة المباشرة الوحيدة لترك العمل في الريف نظرا لعدم توفر العمل في الصناعة • اما التكاليف الاجتماعية للعمل فهي ضئيلة جدا ، ويحتمل ان تكون في حدود الصفر • واما بالنسبة للعراق ، فليس من الصواب ان يقال ان رأس المال الاضافي لا يمكن ان يتوفر خاصة ، وان احتياطي العراق من العملة الاجنبية هو في ازدياد مستمر •

٢٠٦ - ان قلة توفر العملة في الريف يرجع سببها الى طريقة الزراعة المعروفة باسم نير ونير والشائعة في العراق (التي ورد تفاصيلها في الملحق رقم ١)^(٩٠) ، وهي تدل على ان النقص في استخدام الايدي العاملة في الزراعة يبلغ (٥٢٪) من مجموع مصادر الايدي العاملة • وتكون هذه النسبة المثوية أعلى بكثير في بعض المناطق ، لا سيما في مناطق الاهوار في العمارة ، الامر الذي يحتم ايجاد أعمال أوسع للريفيين هناك حتى في الفصول الباردة • ان تأثير هذه الامور على السياسة الزراعية واضحة جدا ولكنها اهملت كليا •

٢٠٧ - ان نسبة البطالة في الارياف ليست معلومة ، نظرا لعدم وجود احصائيات منتظمة ، وعدم دراستها حتى في الآونة الاخيرة • وقيل ان وزارة الشؤون الاجتماعية اذاعت اعلانا في شهر كانون الاول ١٩٤٩ دعت^(٩١) فيه العمال العاطلين للمبادرة الى تسجيل أسمائهم ، وعلى أثر ذلك تقدم (١٢٠٠٠) شخص للتسجيل خلال (٢٤) ساعة ، كما تقدمت وجبة

أخرى فيما بعد عددها (٥٣٠٠) شخص لغرض التسجيل أيضا • ومنذ ذلك الحين ازدادت الاعمال في المدن وعلى الاخص في بغداد •

ان الهجرة من المناطق الريفية ازدادت زيادة كبيرة عقب هذا الاعلان ، ويبدو جليا من الانطباعات التي حصل عليها الخبراء ان معظم العمال لا يستطيعون الحصول على دخل يعادل مستوى الاجور الميين في الاحصاء الصناعي ، ويرجع ذلك الى كثرة البطالة والاستخدام المؤقت ، والى تشغيل العمال بعدد محدود من الساعات •

٢٠٨ - ويبدو ان المستوى المعاشي في الريف منخفض الى حد كبير لوجود تباين في الطلب على العمال الريفيين والمدنيين نتيجة للعيوب الاساسية في توسيع نظام توزيع الاراضي وغلته • ويلوح ان انجع الطرق لتصحيح الاوضاع هي القيام بتدابير مباشرة لاصلاح نظام الارض بدلا من اللجوء الى طريقة الحماية المصطنعة للصناعة ، أو الى طريق القيام بمشاريع عامة لزيادة الدخل التقدي ولزيادة الطلب على الايدي العاملة بغية رفع مستوى المعيشة للعمال •

٢٠٩ - ان كثرة البطالة في المدن قد يكون لها أثر كبير في دعم هذه النظرية ، وان أية تدابير لحماية الصناعة تؤدي الى تقوية الوضع المالي ، وزيادة التفاوت بين المدن والارياف ، وبالتالي الى زيادة المواد المصنوعة في الوقت الذي لا يمكن فيه زيادة أسعار المواد الغذائية (ومن الملاحظ بان معظم أسعار الحاصلات الزراعية تحدد بموجب الاسعار العالمية نظرا لتصديرها الى الخارج) ، مع العلم بان مشكلة فقدان التوازن بين المدينة والريف ستزداد تعقيدا •

٢١٠ - ان هذا الرأي لا يأخذ بنظر الاعتبار ان القيام بجهود حثيثة للتصنيع (مع توسيع المشاريع العامة وبضمنها الغابات) بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ستحتاج الى عدد كبير من العمال ، كما انها ستزيد من القوة الشرائية لدى الاهلين ، والاجور التي تدفع للعمال الريفيين ستؤدي بالتالي

الى زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل التي يحتاج اليها الاستهلاك المحلي .

ان بدلات الایجار والارباح والفوائد تبلغ ، فى الوقت الحاضر ، حوالى ال (١٢٠) مليون دينار من مجموع الثروة غير النفطية البالغة (٢١٤) مليون دينار أو ما يعادل (٥٠٪) منها . وان الوضع فى الزراعة هو اسوأ من ذلك . وعليه ما لم يحصل نقص حقيقى فى الايدى العاملة وضغط على الاسعار ، أو بعبارة أخرى ، ما لم ترتفع الاجور الحقيقية فلا أمل هناك من حدوث تغيير فى أساليب الانتاج وزيادة القابلية الجسمية العامة للعمال التي تدهورت بسبب انخفاض مستوى المعيشة .

٢١١ - وقد يكون أسهل من الناحية الفنية معالجة مشكلة توزيع الدخل واستثمار المواد بصورة متكافئة عن طريق فرض الضرائب ، والقيام باصلاح نظام الاراضى ، وباصلاح مالية مجلس الاعمار بصورة تساعد على استيفاء الرسوم عن مشاريع الرى والبنزل . وعليه فان سياسة ايجاد مشاريع جديدة لاستثمار الاراضى (وهو الحل البديل المفضل فى الوقت الحاضر) لا يمكن ان يحل المشكلة حلا كاملا ولا بد من مرور بعض الوقت قبل وضع خطط أساسية جديدة وتنفيذها ، حتى ولو تم قبولها من حيث المبدأ .

والى ان يأتى ذلك الوقت ، فان المشورة لاصلاح الوضع الاقتصادى على الوجه الاكمل لن تكون مجدية ، ولا يمكن ان تؤدى الى استمرار الاتجاهات الحالية الخطرة التي تنطوى على زيادة البطالة بين سكان المدن . وعلى هذا يجب تخفيف وطأة البطالة ، ولو بصورة جزئية ، عن طريق القيام بمختلف المشاريع العامة ، أو على الاقل القيام بالخدمات الاجتماعية كانشاء المساكن مثلا .

٢١٢ - وبالنظر لما تقدم ، يجب ان نستنتج بان تقييد سياسة التصنيع لاسباب اقتصادية محضة ليس له ما يبرره . واذا ما اريد زيادة رفاهية العراق زيادة كبيرة ، فلا بد من وضع منهاج للتصنيع بالنظر لما ينطوى عليه من أهمية بالغة لتحقيق ذلك . وسيتطلب هذا حمايات كبيرة عن طريق

الاعانات المالية مع اتخاذ تدابير مباشرة^(٩٢) لمنع الاستغلال ، وقلّة الكفاءة ، بالإضافة الى تخصيص مبالغ كبيرة لمشاريع الغابات ، ولمشاريع اصلاح الاراضى ، وتحسين الرى ، وتوسيع الخدمات الزراعية ، وغيرها لغرض رفع مستوى الزراعة ، وزيادة الانتاج ، كما اوصينا بذلك فى غير هذا المكان .

واذا استطاعت الصناعات التى ستنشأ بهذه الطريقة من تخفيف الفاقة الزراعية عن طريق ازدياد الطلب على المواد الخام المنتجة فى العراق ، فذلك سيكون مدعاة للخير كله . اما اذا تعذر تحقيق ذلك ، أو اذا لم يحقق ذلك النتيجة المرجوة كلها ، فان تخفيف الضرائب غير المباشرة التى تقع على عاتق الفلاحين ، سيكون من شأنه ازالة أثر الزيادة الحاصلة فى أسعار المصنوعات بسبب الحماية . واذا ما تقدمت المساعدات المالية لتنفيذ هذه السياسة ، فلن يكون هناك ما يدعو الى ارتفاع أسعار المواد الصناعية (المصنوعات) ، وفى الوقت نفسه ينبغي توسيع منهاج ايجاد الاعمال فى الريف بأقصى سرعة ممكنة .

٢١٣ - ان منهاج الصناعى الموضوع من قبل ارثر دى ليتل والبالغة كلفته (٤٣) مليون دينار يتيح الفرصة لتشغيل (٣٥٠٠٠) عامل بصورة مباشرة ، وتشغيل (٢٥) ألف عامل آخر بصورة غير مباشرة ، فى الخمس أو الست سنوات القادمة . وان كل مرحلة من المراحل الاربعة للمنهاج « يجب ان تزيد عن ١٨ شهرا » ،^(٩٣) مع العلم بان منهاج المذكور محدود جدا ، كما انه يتعارض مع منهاج مجلس الاعمار الذى خصص له (٦٧) مليون دينار المقررة قبل تقديم تقرير (ارثر دى ليتل) .

٢١٤ - ان التدابير التى اوصى بها اللورد سولتر ، ووافقت عليها شركة ارثر دى ليتل ، تعمل على توفير الطاقة الكهربائية بأجور مناسبة ، وتقديم التسهيلات الاخرى من مشاريع ينبغي تنفيذها بالسرعة الممكنة ، على ان تتحمل الحكومة تكاليف تدريب العمال ، وعلى ان تزود وسائل التدريب بزيادة كبيرة .^(٩٤)

٢١٥ - قد تكون هناك بعض الاسباب الفنية التى تحول دون

توسيع نطاق مشروع التصنيع عدا الآراء الاقتصادية العامة • ولكن ينبغي القيام بدراسات عاجلة لتقرير ما اذا كان بالامكان توسيع نطاق التصنيع ، ان لم يكن التوسع مقتصرًا على المشاريع ذات الارباح الآتية •

٢١٦ - ان هذه الدراسة يجب ان تتناول ، بوجه خاص ، الطرق التي يمكن بواسطتها التعجيل في تنفيذ منهاج متوازن للاستثمار بغية توسيع السوق المحلي في العراق •

ب - مساهمة الحكومة في التصنيع

٢١٧ - كثيرا ما أشير الى وجوب مساهمة رؤوس الاموال الفردية في مشاريع الانماء الصناعي في العراق^(٩٥) • ومن المسلم به انه اذا ما اريد تحقيق الانماء الصناعي ، أو على الأقل تقدير ، اذا ما اريد القيام بانماء صناعي على نطاق واسع وبصورة عاجلة ، فلا بد من مساهمة الحكومة في ذلك ، خاصة وان طبقة المقاولين والاداريين التي تستطيع القيام بأعمال الاستثمار الانتاجي على نطاق واسع قد بدأت بالظهور الآن •

٢١٨ - وقد ذكر اللورد سولتر بهذا الصدد ما يأتي : (٩٦)
« ان من مصلحة العراق ان يوجه المصرف الصناعي اهتماما أكثر لتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة بما في ذلك الصناعات اليدوية بصورة عامة سواء منها الكبيرة والصغيرة ، والتي يمكن ان تعتبر بمثابة زيادة قيمة للاقتصاد العراقي ، والتي تجابه بعض الصعوبات في تحويل نفسها من الاموال الخاصة خلال فترة معينة من الزمن » •

ان الاسباب التي تدعو الى الاخذ بهذه الفكرة لا تبدو واضحة • وان تأييد مشاريع الصناعات اليدوية الصغيرة يجب ان تكون بسبب قابليتها العظيمة في توفير العمل للايدي العاملة • ولكن لا ينتظر ان تكون هذه الصناعات ذات مستوى عال في الانتاج •

ونظرا لتوفر رؤوس الاموال الكافية في العراق (خلافا لما عليه الحالة في الهند ، فان تشجيع الصناعات اليدوية التي لا تستطيع ان تساعد على رفع

مستوى المعيشة الى حد كبير ، هو أمر يتعارض مع أهداف الاعداد ، والرغبة في تجنب التضخم النقدي ، مع العلم ان انخفاض انتاج هذه الصناعات لابد وان يمنع أية زيادة سريعة في وفرة البضائع الاستهلاكية .

ان المشاكل التي تجابهها الهند ، في الوقت الحاضر ، يجب ان تكون بمثابة تحذير . وتزداد خطورة هذا التحذير بصورة خاصة في الظروف التي تكون فيها الفوائد الناجمة عن هذه الصناعات قليلة .

٢١٩ - ان المشكلة الاساسية في العراق ، كما هو الحال في أغلب البلدان الآسيوية وبلدان امريكا الجنوبية وافريقيا ، ترجع الى سيطرة الروح التجارية على الاوساط الرأسمالية ، وميل الطبقات ، ذات الدخل المتوسط التي تنهياً لها الفرص الى خزن المال والبضاعة . اما الطبقات ذات الدخل العالي التي تقطن المدن ، فتفضل استخدام رؤوس أموالها في المضاربة بالاملاك والاراضي الموجودة في المدن والريف املا في الحصول على أرباح كبيرة .

٢٢٠ - تؤدي هذه الروح التجارية الطاغية الى الاخلال بالتوازن بين العرض والطلب بسبب المبالغة في الدوافع الحقيقية للشراء أو البيع .

٢٢١ - وينشأ عن هذه الروح قيام محالفات أو تكتلات تهدف الى المحافظة على مستوى عال من الارباح يفوق ما هو عليه في الاقطار المتقدمة . وان عدم وجود منظمات رسمية أو دوائر رسمية يساعد على زيادة التهرب من الضرائب ، ويقلل من النفقات الادارية ، وان الارباح التجارية الناجمة عن امثال هذه الامور عالية جدا ، وانها تقلل من امكانية مساهمة رؤوس الاموال الفردية في الصناعات التي تكون فيها نسبة الاخطار كبيرة ، أو التي تتطلب معرفة وجهدا كبيرا جدا ، لا يتناسب مع الربح المؤمل منها .

٢٢٢ - ان خزن الاوراق النقدية لا يعتبر أمرا صعبا . واذا كان بالامكان ايجاد مؤسسات للتسليف ، فان ذلك يمكن التغلب عليه بطريق منح القروض والتسليف . ولسوء الحظ ، فقد كان الناس يخشون من حدوث تضخم (ولعل هذا الخوف مفهوم وان كان لا مبرر له) . ولقد تأخر تأسيس مؤسسات التسليف التي كان الناس في امس الحاجة اليها .

والمصارف نفسها لا تقوم باعطاء القروض الطويلة ، أو المتوسطة الاجل •
ويبدو ان المشاريع الصناعية تلاقى الكثير من الصعوبات فى القروض التى
تكون بمثابة راس مال لتشغيلها ، بينما يسهل عليها تحويل مشاريعها الى
التجارة الدولية • وقد بحثنا هذه الامور فى أحد الفصول القادمة ، حيث
اقترحنا طريقة يستطيع بمقتضاها أصحاب الاراضى وغيرهم من أفراد الطبقات
الفتية من المساهمة فى التوسع الصناعى •

٢٢٣ - ان المساهمة الفردية فى الصناعة لا يمكن اعتبارها ناجحة
على الوجه الاكمل ، ما لم يتم تنفيذ ما تقدم ، وما لم تنم روح المنافسة ،
وتوسع الصناعة الى حد يساعد على تخفيض مستوى الارباح فى جو يسوده
الانتاج المتزايد • وان النظريات المعتبرة سواء فى الولايات المتحدة أو فى
أوروبا الغربية يجب ان لا تطبق فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، التى لا تزال
فيها طبقة أصحاب رؤوس الاموال والاداريين فى بدء تكونها •

٢٢٤ - ان النظرية القائلة بان كلفة تأسيس الصناعات بالنسبة
للدولة أو لمجلس الاعمار ستكون أقل اذا قامت بها رؤوس الاموال الفردية
هى نظرية خاطئة ، فان كلفة تأسيس صناعة ما ليست هى التكاليف المالية
لتلك الصناعة ، وانما هى الكلفة الحقيقية لشراء المكينات وانشاء الابنية ،
وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان التنظيم الذى تقوم به المصالح الخاصة
هو أفضل من التنظيم الذى يقوم به الخبراء المستخدمون من قبل الحكومة •
وان الفوائد الكبيرة التى تحصل عليها الشركات الفردية ستزيد من مشكلة
توزيع الدخل ، ولا ينتظر القيام بأى علاج لهذه الحالة عن طريق اصلاح
نظام الضرائب فى القريب العاجل • وعلى العكس من ذلك ، فان نجاح
الصناعات (ويظهر من تقرير شركة ليتل على ان بالامكان الحصول على أرباح
تتراوح ما بين الـ (١٠٪ - ٣٠٪) من رأس المال المستثمر دون حماية مع
بقائها بحوزة الحكومة) ستؤدى الى زيادة رؤوس الاموال المستثمرة عن
طريق عدم توزيع الارباح التى يمكن ان تستغل مجددا فى توسيع هذه
الصناعات ، أو تستعمل لتمويل مشاريع صناعية جديدة •

٢٢٥ - وأهم مما تقدم ، الرأي القائل بان الصناعات الفردية ، أو تلك التي لا يتولى شؤون ادارتها مجلس حكومي (كالشركات المحدودة التي تملكها الدولة) ، تستطيع الاستفادة من المدراء والخبراء العراقيين الذين قد لا تستطيع الدولة الحصول على خدماتهم كما هو مبين في الفقرة (١) مما يدعو الى قيام هيئات مشرفة . (٩٧)

ولا يوجد هناك أدنى سبب يحول دون تعرف هذه المرونة عن طريق اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة فيما يتعلق في هذه الصناعات بشرط توفر الدوائر التي تقوم بالاشراف اللازم بدلا من ان يعهد بادارة شؤونها الى مجالس ادارة حكومية .

ولعل من المفيد ان نقول بان توفر المزيد من المرونة دون توفر الاشراف المطلوب ينطوي على احتمالات كثيرة لسوء الاستعمال ، ففي مرحلة الاعمار التي يجتازها العراق الآن لا يمكن اعتبار هذا الموضوع من الامور التي يمكن اهمالها أو تجاهلها .

ج - المنهاج الصناعي

٢٢٦ - ان اتفاق كلمة الخبراء ، فيما يتعلق بشكل ومضمون منهاج التصنع في العراق ، يعود الى ان الخطوط التي يمكن للصناعة في العراق ان تتوسع بموجبها واضحة المعالم . ان أجور النقل ، وتوفر كميات احتياطية من الوقود الرخيص ، وتوفر بعض الموارد الاولية ، تقرر شكل منهاج الاعمار الصناعي .

٢٢٧ - ان منهاج شركة لیتل ، كما شاهدنا ، يؤمن تشغيل (٣٥٠٠٠) شخص بصورة مباشرة برأسمال قدره (٤٣) مليون ديناراً ، بعد تقسيم المنهاج المذكور الى أربعة مراحل تستغرق ما لا يقل عن (١٨) شهراً كما مبين في الجدول (٢٠) . وبالإضافة الى ما تقدم فان تقرير شركة لیتل يؤيد تأسيس صناعة للسكر من البنجر .

٢٢٨ - ادرجت التوصيات بصورة مفصلة في الجدول (٢١) .

٢٢٩ - ستكون ملاحظتنا مقتصرة على صناعات العجينة والورق والحريير الصناعي^(٩٨) . كما وقد اخترنا هذه الصناعات لانها ذات علاقة بالغابات وتعتبر من المشاريع العامة ، التي يراد من ورائها رفع وزيادة استخدام الايدى العاملة ، وبالتالي رفع مستوى المعيشة فى المناطق الريفية ، وايجاد التوازن بين مستوى الدخل فى المدن والارياف .

الورق

٢٣٠ - ليس باستطاعة الغابات فى العراق تجهيز كميات كافية من عجينة الخشب تسد حاجة صناعة الورق لفترة تقارب العشر سنوات . ولقد تبين فى الفقرة (١)^(٩٩) على ان نماذج القصب من نوع (فراطايس كومبونس) ، أحد أنواع القصب ، يكثر فى الاهوار قرب البصرة . ان النوع المذكور سيساعد على انتاج أنواع جيدة من الورق بعد مزجه مع قشور الرز التي تتوفر فى المنطقة المذكورة أيضا ، ومع فضلات الورق . وان القصب المذكور بالامكان نقله الى موقع العمل بسعر يقارب (٢٢٠٠) دينار للطن الواحد ، وبكميات كافية لسد حاجة معمل الورق ذى الطاقة الانتاجية البالغة (٦٠) طنا يوميا . وعليه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لابقاء مساحة واسعة من القصب دون قطع ، بغية توفير البذور التي تتطلبها الاستمرار فى زراعة القصب .

٢٣١ - واستنادا الى ما جاء فى تقرير ليل ، فان مجموع رأس المال المطلوب^(١٠٠) لتأسيس مصنع ينتج (٤٥٠٠) طن مترى من الورق غير المقصور يبلغ (٧٨٦) الف دينار (ويضاف الى ذلك ٤٠ الف دينار لتوليد القوة الكهربائية اللازمة فيما بعد) . وان استثمار رأس المال فى أدوات قصر الورق أمر غير اقتصادى ، وعليه لابد من الاستثمار فى استيراد هذا النوع من الورق . الا ان المعمل يمكن ان ينتج ورقا غير مقصور من نوعية ممتازة بكلفة (٦٦٦) دينارا للطن الواحد (باستثناء الارباح) ، بالمقارنة مع كلفة (٩٠) دينار للطن المستورد الى البصرة . ونظرا للزيادة المتوقعة فى الطلب على الورق ، لابد من العمل على توسيع طاقة انتاج معمل الورق

(فمصانع السمنت مثلا تتطلب كمية متزايدة من أكياس السمنت) •

٢٣٢ - ان اقتراحات شركة ليتل تحتاج الى بعض الاضافات من عدة نواح • لقد بلغ استهلاك الورق ومشتقاته عام ١٩٥٤ أكثر من (١٣٠٠٠) طنا متريا • وتفيد شركة (١٠١) ليتل بتقديراتها على ان طلبات الورق سوف تبلغ حوالى الـ (٢٥٠٠٠) طن فى سنة ١٩٦٠ • وبالرغم من ذلك ، فانها توصى باقامة معمل صغير الحجم ينتج عجينة والورق (٣٦٠٠) طن من عجينة القصب بعد ان يضاف اليها قشور الرز والعجينة الكيماوية المستوردة لينتج كمية مجموعها ٤٥٠٠ رطل من الورق أو بعبارة أخرى ١/٥ الكمية المقدرة استهلاكها فى سنة ١٩٦٠ ، وثلاث الكمية المستهلكة فعليا فى سنة (١٩٥٤) ، الامر الذى يجعلنا فى شك حول امكانية سير المعمل وفق الاسس الاقتصادية ، بدون فرض رسوم على استيراد هذه المادة من الخارج • والجدير بالذكر ان الانتاج المقترح هو أقل من المستوى الذى يعتبر عادة مناسباً للقيام بعملية من هذا النوع •

٢٣٣ - لقد اوصى تقرير آرثر دى ليتل (١٠٢) بخلط قشور الرز مع القصب لتحسين نوعية الناتج من الورق • ومع ان اضافة قشور الرز قد يكون أمرا مفيدا ، فان طريقة تحويلها الى عجينة تختلف اختلافا كبيرا عن طريق صنع عجينة القصب بصورة منفصلة عن القصب ، الامر الذى يؤدى الى زيادة فى المقدرات الداخلة فى البضاعة ، وبالتالي الى زيادة الكلفة •

٢٣٤ - وهناك من يتساءل ما اذا كان استعمال قشور الرز أمرا ضروريا ، فقد ذكر تقرير شركة ليتل فى الصفحة (٢١٩) على ان بالامكان جمع ما بين الاربعة والخمسة أطنان يوميا ، أو حوالى (١٠٠٠) طن من فضلات الورق سنويا ، مضافا الى ذلك عجينة القصب والعجينة الكيماوية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ الى ١٥٪ ليصبح انتاج الورق وفق التوصيات المقدمة بهذا الشأن •

الحرير الصناعي

٢٣٥ - ان قيمة ما يستورد من الحرير الصناعي ومشتقاته ازدادت ما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٥٤ من (١/٢) مليون دينار الى ما يزيد على الخمس ملايين دينار . ومن المؤسف ان نرى خشب (القوغ) لم يكن بالامكان استعماله لصنع العجينة المدوسة المذابة لصناعة الحرير الصناعي ، كما ان خشب الفراكمائت لم تثبت صلاحيته بعد . ثم ان غابات العراق ، بالاضافة الى ما تقدم ، ليس باستطاعتها انتاج كمية كافية من العجينة للسنوات العشر القادمة . غير انه بالرغم من ذلك ، اشار تقرير شركة ليتل الى تأسيس معمل للحرير الصناعي يعتمد على العجينة المستوردة ، بعد ان قدر كلفة الغزل والخيوط الليفية المصنوعة محليا بأسعار تقل جزئيا عن تلك المستوردة (١٩٢ ر. دينار للباون الواحد مقابل ٢٠٨ ر. دينار) .

٢٣٦ - لقد تبين لنا على ان انتاج عجينة اليوكالبتوس ستكون مريحة على مرور الزمن ، وان تأسيس صناعة الحرير الصناعي سيشجع العناية بالغابات ، ويؤدي الى دراسات لمعرفة مدى ملائمة القصب لصنع العجينة . ولقد اوصت شركة ليتل في تقريرها بتأسيس معمل لصناعة غزل ونسيج الحرير الصناعي ، ذي طاقة لنسيج (٢٥) مليون مترا مربعا ، وغزل سبعة ملايين مترا مربعا سنويا ، على ان تؤسس فيما بعد صناعة كبس الحرير الاصطناعي . وستجد هذه الصناعة سوقا جاهزة بسبب وجود صناعة النسيج المتأسسة من قبل . ان صناعة الحرير الصناعي تلعب دورا رئيسيا في برنامج شركة ليتل على اعتبارها سوقا لاستهلاك الكبريت والصودا الكاوية المحليين في المستقبل . ولكنه ، حتى في حالة القيام بمشروع الحرير الصناعي على افراد ، فان الامكانيات تبدو جيدة ، لان سعر الصودا الكاوية المستورد يبلغ تقريبا نفس سعر البيع المقترح للصودا الكاوية المحلية ، وان نسبة كلفة الكبريت في الكلفة النهائية للحرير الصناعي لا تتجاوز حوالى (٢٥ر) بالمائة .

ان صناعة الحرير ، ستكون صناعة مريحة وستؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات الصناعية على المواد الخام المستوردة من الخارج . وبالإضافة الى

ما تقدم يحتمل ان تكون صناعة الكبريت في مقدمة المنتجات الصناعية الاخرى المراد انتاجها محليا ، اذ ان استخلاص الكبريت يهدف الى استعمال الغاز الطبيعي من حقول النفط الذي يذهب عبثا في الوقت الحاضر .

٢٣٧ - ان الطاقة الانتاجية الموصى بها تبلغ ما يزيد على ثلاثة امثال ما استهلك سنة ١٩٥٤ ، كما هو مبين في الجدول (٢٢) .

٢٣٨ - يقول تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير على ان تقرير شركة ليتل لم يأخذ بعين الاعتبار عددا من الامكانيات ، اذ ان أعمالا كبيرة تتعلق بصناعة السمنت والجوت والاطارات ، بما في ذلك مشاريع النسيج الاخرى ، بالامكان احياؤها في العراق .

٢٣٩ - وترجع بعض أسباب هذا التقييد الى القضايا التي تم بحثها في القسم الاول من هذا الفصل . اما الاسباب الاخرى فهي ترجع الى النظرة التشاؤمية التي وجهت الى امكانيات السوق في العراق . وهذه بدوره يؤدي الى تحديد ما يستثمر من رؤوس الاموال في المشاريع الانتاجية ، مما يبرر التشاؤم الذي ظهر في البداية . ولكن لا يوجد ما يبرر مثل هذا التشاؤم على الاقل في بلد يتوقع بكل تأكيد ان تزداد في المستقبل عوائده من النفط الى ما يتراوح بين (١٢٥ و ١٥٠) مليون ديناراً في السنة .

والمأمول انه بعد ان تتم الدراسات اللازمة ستزاد مخصصات مجلس الاعمار البالغة (٦٧) مليون ديناراً زيادة كبيرة ، بدلا من تخفيضها كما اقترح ذلك تقرير ليتل .

ملحق الفصل السابع

الملاحظات الخاصة بنمو صناعة العجينة والورق والحري
الصناعي بما في ذلك صناعات مجلس الاعمار الاخرى
في العراق

(١) - استعمال المواد الخام ومدى ملائمتها من الناحية التجارية لانتاج
بعض المنتجات •

قبل التعليق على الاقتراحات الخاصة بانتاج العجينة ، والورق ، والحري
الصناعي في العراق (كما هو مبين في تقرير شركة آرثردي ليتل المبحوث
عنه في الفصل السابع) يجدر بنا بيان بعض الايضاحات الضرورية عن ملائمة
بعض المواد الخام (الموجودة حاليا في العراق والمواد الخام الاخرى التي يراد
توفرها فيه خلال السنوات العشر المقبلة) من الناحية التجارية لانتاج بعض
المنتجات •

ان المعلومات المبينة في الجدول (١) ادناه ستساعد على معرفة كميات
المواد الخام وكيفية استعمالها بعد الاخذ بنظر الاعتبار توسيع منهاج (الغابات)
المقترح للعراق •

• صلاحية المواد الخام من الناحية التجارية لصنع بعض المنتجات •

عجينة	الورق				الواح الخشب المصنوعة
العجينة الكيميائية	شبه العجينة الكيميائية	الواح عازلة الخشب	الواح من اجزاء دقيقة		
نوع المادة الخام	صناعية	المذوبة	يتطلب معلومات كثيرة اخرى (راجع الفقرة ١) حتى الان . (١٠٣)	لا نعم	فراكماتيس
		يحتاج الى معلومات كثيرة اخرى ولكن على أية حال فان المنتج سيكون قليلا •			
بوبيولوس	نعم نعم	ليس من المتوقع حدوث صعوبات فنية غير ان المواد لم تتأيد صلاحيتها من الوجهة الاقتصادية •	نعم	نعم	
يوكاليبتوس كاملد رولنسيز	لا نعم	نعم	مشكوك بها	نعم	

(١) القصب

تتوفر في كل من منطقة العمارة والمنتفك والبصرة ، كميات كبيرة من المواد الخام التي تنمو في مساحات شاسعة من الاهوار على شكل قصب من نوع (فارا كمايتس كومبونس) • ومهما يكن من امر ، فقد اختلفت الاراء حول الكميات التي قد تتوفر فيه سنويا ، لصنع عجينة الورق • وعليه فقد اتخذت التدابير الضرورية للمحافظة على مساحة كافية من القصب المذكور ، وعدم قطعه لتأمين توفر هذه المادة الطبيعية • ثم ان اثر الخزانات ومشاريع الري المقترحة في المحافظة على ابقاء كميات وافية من القصب يجب ان يدرس بعناية تامة •

لقد ثبت صلاحية قصب (الفرا كمايتس كومبونس) لانتاج عجينة الورق • ومن الممكن ان يصنع منها ورق من النوع المتوسط بصورة ناجحة وبلاامكان صنع انواع من الورق تضاهي او تمتاز على القسم الاكبر مما استورده العراق من الورق بشرط مزج (الفرا كمايتس كومبونس) بكميات ملائمة من عجينة الورق المستوردة •

فرا كمايتس كومبونس

ان قصب (فرا كمايتس كومبونس) لا يمكن استعماله لانتاج العجينة الصناعية • ومع ان القصب المذكور قد يكون صالحا لصنع العجينة المذوبة ، فان الناتج في هذه الحالة سيكون واطئا •

اما ما يختص بصنع الالواح الليفية ، فان الموضوع يتطلب معلومات اخرى لتحديد صلاحية القصب المذكور لانتاج الالواح العازلة ، او الواح الخشب المضغوط • اما صلاحيته لصنع الالواح المتكونة من اجزاء مضغوطة ، فلا يمكن ثبوتها الا بعد اجراء الفحوص التجريبية ، وقد ثبت ان هذا النوع من الخشب هو اصلح لصنع الواح الخشب المضغوط •

(٢) الخشب

لقد تضمن التقرير رقم (١) ادناه احتمال زراعة حوالى (١٦٠٠٠٠) هكتار من الارض بالخشب الصلب (خشب الحور القوغ واليوكاليتوس) لمدة (١٠) سنوات لانتاج الخشب للاغراض التجارية^(١٠٤) . ولو فرضنا بان حاصل الهكتار الواحد سنويا سيبلغ حوالى الـ (٢٠) مترا مكعبا ، فسوف تحصل لدينا من جراء ذلك كمية تقدر بحوالى الـ (٣٢٠٠٠٠٠) متر مكعبا من الخشب الجاف سنويا .

وان مثل هذه الكمية من الخشب ستسد حاجة الصناعات الكبيرة على منتجات الغابات .

أ - بويولوس نيكرا

لقد زرعت عدة انواع من هذا الخشب فى شمالى العراق ، من وقت طويل جدا ، ويستفاد ان هذه الانواع من الاخشاب التى تزرع بسهولة وتدر على اصحابها ربحا فى^(١٠٥) الامور التالية :

الاعمدة واخشاب للبناء ، ومساند للصناديق ، وقشرة الخشب التى تستعمل لاغراض التعبئة ولا سيما لتعبئة التمور ، والشخاط ، والعجينة الصناعية ، والعجينة شبه الكيماوية ، والالواح الليفية (لاعمال الالواح العازلة والواح الخشب المضغوطة) ، والالواح الخشبية المتكونة من اجزاء مضغوطة .

ب - اليوكاليتوس كامالد ولولنسيمز

يوصى (براير) بوجود زراعة اليوكاليتوس فى جنوب العراق^(١٠٦) ، اذ ان ما سينتجه الهكتار الواحد فى السنة يقدر بحوالى العشرين مترا مكعبا . وبسبب الوان اليوكاليتوس الزاهية ، وقصر ايافه لم تثبت صلاحيته لصنع

العجينة الصناعية • ومن الجهة الأخرى ، فقد اظهرت التجارب التي اجراها (ليوين ولينكيول) (١٠٧) على اخشاب (اليوكاليتوس كامالدولونسيز) المزروعة في اسرائيل على ان تكاليف طبخ هذا الخشب هي اقل (من ناحية كلفة الانتاج) من كلفة طبخ معظم انواع الخشب الصلب واللين المستعملة الان في صناعة العجينة والورق •

وقد ذكر أيضا (راجع ص ١٣٩ الخاصة بزراعة اليوكاليتوس من الدراسة رقم ١١ الخاصة بالغابات ومنتجات التي قامت بها منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة) انه بالامكان الاستفادة من اشجار اليوكاليتوس كامالدولونسيز الماضى على غرسها عشر سنوات في انتاج العجينة المذكورة • وعلى هذا فان المشروع القائم حاليا في مراكش يتطلب استهلاك (٦٠٠٠٠٠) طن من الخشب سنويا لاتنتاج حوالى (١٢٠٠٠) طن من الحرير الصناعي •

وبالاضافة الى ما تقدم يمكن استخدام خشب اليوكاليتوس كامالدولونسيز بنجاح لاتنتاج المواد التالية •
قضبان السكة الحديدية ، والخشب المستعمل للاعمال الانشائية ، وللنجارة والاثاث ، والفحم الحجرى ، والواح الخشب المضغوط ، والواح الخشب المتكون من اجزاء مضغوطة •

(٢) - الورق

١ - الاستهلاك

يتضمن الجدول التالى الزيادة الكبيرة التى حصلت فى استهلاك الورق ومشتقاته خلال السبع سنوات الماضية :

الجدول رقم (٢)

استيرادات العراق من الورق ومشتقاته للمدة من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٥٦

السنة	طن متری	الزيادات بالنسبة المئوية سنويا	(سنة ١٩٥٠)
١٩٥٠	٥٤٣٤	-	-
١٩٥١	٥٤٨٦	-	١
١٩٥٢	٨٦١١	٥٧	٥٨
١٩٥٣	٩٥٥٨	١١	٧٦
١٩٥٤	١٣٣٩٦	٣٩	١٤٥
١٩٥٥	١٥٠٠٠	١١	١٧٦
١٩٥٦	٢٥٠٠٠	٦٦	٣٦٠

ان المعلومات المتوفرة حول استهلاكات سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ قد تم الحصول عليها من الصفحة (٨) لتقرير جابمن^(١٠٨) ويلاحظ ان الاستهلاكات الفعلية خلال سنة ١٩٥٦ كانت مساوية لمجموع الاستهلاك المتوقع لسنة ١٩٦٠ كما احتسبته شركة آرثر دي ليتل^(١٠٩).

٢ - مناهج الانتاج

توصى شركة آرثر دي ليتل بتأسيس معمل الورق والصحيفة الورقية في البصرة ، ينتج (٤٥٠٠) طن متری في السنة ، على ان يستعمل هذا المعمل القصب المسمى علميا (قراكمايتس كومتينويس) كمادة خام لانتاج (٣٤٠٠) طن متری من الصحيفة ، ويعتمد في باقي انتاجه قشور الرز والصحيفة المستوردة . ان توصيات شركة ليتل تتوقف على القيام بدراسة اخرى للتأكد من توفر كمية ادناها (٩٠٠٠) طن متری من القصب اليابس سنويا بسعر يتراوح ما بين الدينارين والثلاثة دنانير للطن المتری الواحد .

وصفوة القول ، ان اقتراح شركة ليتل تقضى بانتاج كل من ورق الطبع

والكتابة ، وورق اللف من النوع الخفيف ، والمقوى (لعلب التمور والسيكاير) وورق التغليف من النوع الثقيل المستعمل من قبل باعة المفرد . كما وتهدف ايضا الى القيام بصنع الورق الخاص بتغليف السمنت عن طريق مناهجهم الانتاجي المقترح .

الا انه اذا اخذنا بنظر الاعتبار معدل الاستهلاك الحالي ، والحد الأدنى للانتاج الاقتصادى لمعمل من هذا القبيل ، فسيكون من المنطقى تأسيس معمل موحد للعجينة والورق بحجم اكبر ، وقادر على انتاج (١٥٠٠٠٠) طن من الورق ، او ما يزيد على ذلك سنويا . والجدير بالذكر ، ان هذا المعمل قد لا يستطيع صنع كافة انواع الورق المطلوب على اساس اقتصادية . وعلى هذا فمن المحتمل جدا ان لا ينتج هذا المعمل ورق الجرائد وورق التغليف واللف .

ومن الواضح ان الطاقة الانتاجية لقسم العجينة فى هذا المعمل يجب ان تعتمد على كمية القصب الممكن توفيره بصورة دائمية سنويا وباسعار معقولة . وعلى ضوء المعلومات المتوفرة آنفا يجابه المرء ثلاث تقديرات مختلفة :-

أ - بين التقرير ، المرفوع من قبل شركة مارون اندميسين^(١١) ، بشأن الدراسات التمهيديّة ، التى قامت بها الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وجود كميات من القصب المسمى علميا (فراكماتيسين كوميونيس) ، كافية لتجهيز معمل ورق ، ينتج كمية قدرها (٦٠) طنا (او ١٢٠٠٠ طن سنويا) او اكثر من ذلك . لقد قدرت الشركة بان كمية قدرها (٣٠٠٠٠) طنا من القصب الجلف سوف يحتاج اليها لتأمين الانتاج المقترح للمعمل ، وان كلفة القصب واصلا موقع المعمل يجب ان لا تزيد على الدينارين للطن الواحد .

ب - لقد بنت شركة ليتل تقديراتها على اساس توفر كمية لا تقل عن (٩٠٠٠) طن من القصب الجلف ، وان تقريرها يشير الى امكانية تسليم القصب الى موقع المعمل ، بسعر يتراوح بين الدينارين والثلاثة دنانير تقريبا للطن المترى الواحد . كما بنت الشركة المذكورة ايضا ضرورة القيام بدراسة مفصلة للتأكد من الكمية الحقيقية التى يمكن توفيرها سنويا .

ج - افاد جابمان فى تقريره (يرجى مراجعة الصفحة ٩ مشروع لزراعة الغابات فى العراق) « بان مجموع انتاج الصحيفة فى المرحلة الاولى يتوقع ان يكون حوالى (٢٧٥٠٠) طن سنويا وهو يعادل (٥١٠٠٠) طن تقريبا من القصب الجاف . ومن المتوقع ان تكون مصادر القصب كافية لتلافي الاحتياجات بسهولة . ثم ان كميات القصب ستكون كافية حتى لو ضوعف الانتاج فى المرحلة الثانية » .

ان دراسة مصادر القصب بصورة متقنة تدلنا الى عدد اطنان قصب الخام التى يمكن الاعتماد عليها سنويا .

٣ - النمو المتوقع

يجب مراعاة عدة مراحل عند القيام بتصميم مشروع صناعة العجينة والورق فى العراق :- تنحصر المرحلة الاولى بنصب معمل موحد لصنع العجينة والورق كما مبين اعلاه ، على ان يعتمد انتاج العجينة على القصب المسمى علميا (فراكتيس كوميرنوس) . اما انتاج الورق ، فيجب ان يعتمد على عجينة القصب المذكور ، بما فى ذلك العجينة الكيماوية المستوردة وفضلات الورق . ان الكلفة المتوفرة لدينا حاليا للمعمل الموحد الذى ينتج (١٥٠٠٠) طنا من العجينة والورق تقدر بحوالى (٢١/٢) مليون دينار ، وفيما يتعلق بتكاليف الانتاج فقد نوه تقرير مارون انديسين على ان الطن الواحد للاصناف المتوسطة للورق ، سيكلف حوالى (٦٢) دينارا خارجا من المعمل ، باستثناء الارباح (مقابل تقدير شركة ليتل البالغ ٦٠-٦٦ دينارا) ، مع العلم بان السعر الدارج للورق المستورد يبلغ (٩٠) دينارا واصلا البصرة .

ان كمية الانتاج المقترحة كافية لتغطية معظم ما يحتاجه العراق حاليا من ورق الكتابة ، وورق الجرائد ، وورق التغليف ، على ان يتم توسيع الطاقة الانتاجية للمعمل لتلافي ما قد يحدث من زيادة الطلب على هذه الاصناف ، كما يجب دراسة العجينة الميكانيكية ، اى ذات النوع الواطى ، وربما العجينة شبه الكيماوية ايضا ، من خشب الحور المزروع محليا ، لازالة او تخفيض

الحاجة (حاجة هذا المعمل على الأقل) الى العجينة المستوردة من الخارج •
ومن المراحل التطورية الاخرى التى توقعها المستر (جابمان) هى ان
الزيادة فى استهلاك الورق تبرر تأسيس مصنع آخر لانتاج ورق الصحف ،
وان خشب الحور يصلح لهذا الغرض ومع ذلك يجب النظر فى امكانية انتاج
العجينة الصناعية بشكل لا يقتصر تجهيزها على انتاج الورق ، فحسب انما
لغرض تجهيز العجينة الكيماوية ، التى تصنع منها انواع اخرى من الورق ،
ولانتاج العجينة القابلة للذوبان والتى ينتج منها الحرير الصناعى •

(ثالثا) - الحرير الصناعى

لقد ازدادت قيمة المستورد من الحرير الصناعى ومشتقاته بين عامى
١٩٥٠ - ١٩٥٤ ، من (١٥) مليون دينار الى ما يزيد على خمسة ملايين دينار ،
ولقد بلغت كمية المستوردات من الحرير الصناعى (استنادا الى تقرير آرثر دى
ليتل) (٧٥٠٠) طن ، منها (٩٣٠) طن (او ما يساوى ١٣٪) من خيوط
الحرير الصناعى ، و (٤٩٩) طن (او ما يساوى ٦٥٪) من الياق الحرير
الصناعى ، واكثر من (٦٠٠٠) طن (او ما يساوى حوالى ٨٠٪) من الاقمشة
المنسوجة ، ومن المتوقع حسب تخمينات هذا التقرير ان تبلغ المستوردات من
الحرير الصناعى فى سنة ١٩٦٠ حوالى (١٦٥٠٠) طن •

لقد اوصى تقرير آرثر دى ليتل بتأسيس مصنع تبلغ سعته الانتاجية
الكلية (٤٥٠٠) طن ، منها (٣١٥٠) طن مترى (اى ٧٠٪) من خيوط
الحرير الصناعى ، و (١٣٥٠) طن (اى ٣٠٪) من الياق الحرير الصناعى ،
على اساس ان يتم هذا الانتاج من العجينة المستوردة • ثم ان ثلاثين بالمائة من
انتاج المصنع سيستخدم لتجهيز مصانع النسيج المؤسسة سابقا ، و (٧٠٪) من
الانتاج لتجهيز مصانع النسيج الاخرى التى اوصى التقرير بتأسيسها •

لقد اسس كثير من البلدان صناعة لاتساج كل من خيوط الحرير
الصناعى ، والياق الحرير الصناعى ، بقابلية انتاجية يتراوح مجموعها بين
(٤٠٠٠) طن و (٨٠٠٠) طن سنويا ومن الامثلة على هذه البلدان ، شيلي

وكولومبيا ومصر • وعليه فان الانتاج القليل لا يعتبر من الامور غير الاعتيادية •

ان المصنع المقترح يجب ان يستورد في بادىء الامر كافة المواد الاولية من الخارج بضمن ذلك الصودا الكاوية والعجينة القابلة للذوبان وبسولفات الكاربون • ومع ذلك فان الفكرة الاساسية تهدف الى خلق صناعة تستهلك المنتجات الكيماوية ، وتتماشى عملياتها مع الصناعات الكيماوية التي استعرضها واوصى بها تقرير المستشارين آرثر دى ليتل •

ان الجدول رقم (٣) ادناه يتضمن ارقاما وصلاحيات عن الكميات الاستهلاكية المطلوبة لانتاج الحرير الصناعي من خشب الحور والصفصاف ، ولقد افترضنا (لاغراض المقارنة والحساب فقط) ان خشب () وهو من خشب القوغ يصلح لان يكون مادة اولية صالحة للانتاج •

جدول رقم (٣)

الكميات الاستهلاكية اللازمة لانتاج الحرير الصناعي من

خشب الحور وخشب الصفصاف (يوكاليتوس)

الصفصاف	القوغ	
	٤٥٠٠	سعة الانتاج بالامطار المكعبة
	٣٤ (١١١)	نسبة الانتاج من الخشب الجاف
١٣٢٠٠	١٣٢٠٠	كمية الخشب الاستهلاكية بالطن المترى
١٧٦٠٠	٢٨٠٠٠	كمية الخشب الاستهلاكية بالتر المكعب
٩٠٠	١٤٠٠	المساحة المقتضية بالهكتار

(رابعاً) - الألواح الخشبية الليفية واللوح الخشب المضغوط

ان صناعة الاخشاب في العراق تعتمد ، الى درجة كبيرة جداً ، على ما يستورد من الخشب المنشور من البلدان الاسكندنافية والهند ، مما يستعمل للاغراض الانشائية ولصنع الاثاث • ولا توجد معامل كبيرة لنشر الخشب ،

كما لا يصنع خشب المعاكس او الخشب الصلب في العراق • ومع ذلك ففي البلاد الآن اكثر من (١٥٠) معملا لصنع الاثاث ، الى جانب مخازن تجارية كبيرة في بغداد • ومن المتوقع ان يزداد عدد هذه المصانع والمخازن ، كلما ازداد انشاء الدور ، وارتفع مستوى الدخل (تقرير آرثر دى ليتل - صفحة ٢٧٦) •

لقد ازداد الاقبال على استعمال الالواح الخشبية المضغوطة • ومن المعلوم ان بعض المؤسسات العراقية الخاصة قد اجرت تحريرات حول امكان صنع الالواح الخشبية المضغوطة من القصب • واستنادا الى (جابمان) فقد بلغت كمية ما يستهلك سنويا من هذا النوع من الاخشاب حوالى (٣٦٠٠) طن • هذا من جهة ، ونظرا للتطورات والتقدم اللذين حصلوا مؤخرًا ، وخاصة في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، هناك من جهة اخرى اسباب تدعو الى الاعتقاد بان تأسيس مصنع ذى سعة انتاجية صغيرة لانتاج الالواح الخشبية المضغوطة من خشب الحور ، الصفصاف او من القصب يعتبر من الامور التي تستأهل البحث والدراسة •

(خامسا) - الخلاصة

ان الوضع العام بشأن انتاج العجينة والورق والحريير الصناعى في العراق يدعو الى التفاؤل الى حد كبير ، فاستهلاك الورق والمنتجات الورقية آخذ بالازدياد بمعدل سريع وان القصب - كمادة خام - ميسر كثيرا لانتاج عجينة الورق • وكذلك فقد ازداد استهلاك الحريير الصناعى ازديادا محسوسا خلال السنوات الخمس المنصرمة • وقد اوصى آرثر دى ليتل بتأسيس مصنع لانتاج غزول الحريير الصناعى والياف الحريير الصناعى ، حتى وان كان ذلك على اساس استيراد العجينة من الخارج • اما بشأن المصادر المحلية لتجهيز المواد الخشبية الاولى لهذه الصناعات فقد وضعت الخطط لمواجهة حاجات البلاد المتوقعة في المستقبل •

ومع ذلك ، فقبل ان نختم البحث فى منهاج انتاج المواد الخشبية

الواسع ، الذى نقتراح تطبيقه خلال السنوات العشر المقبلة ، نعتقد بانه لا بد من اتخاذ الخطوات التالية ، بالإضافة الى الخطوات الاخرى ، وان يعاد النظر فى الموضوع على ضوء المعلومات التى يتم الوصول اليها حول :

١ - وضع تخمينات دقيقة لاحتياجات العراق الحالية من :

(أ) العجينة الميكانيكية (ب) العجينة الكيماوية (ج) العجينة القابلة للذوبان ووضع تخمينات بحاجات العراق من كل واحد من هذه الاصناف الثلاثة من العجينة خلال مدة عشر سنين مثلاً .

٢ - اجراء دراسة لمتهاج الغابات العام :- فيما عدا ناحيتى زراعة الغابات ووقايتها - وذلك على أساس المساحات المناسبة اقتصاديا التى تخصص لذلك ، بغية تأسيس غابات متكاملة ، بعضها يخصص لانتاج أخشاب الحور (نظرا لملائمة هذا النوع لانتاج العجينة الميكانيكية وورق الصحف) ، وبعضها الآخر يخصص لانتاج خشب الصفصاف (نظرا لانه أكثر ملائمة لانتاج العجينة الكيماوية والعجينة القابلة للذوبان) .

الفصل الثامن

الخزائن الاجتماعية

(١) التعليم

٢٤٠ - لا زالت نسبة الامية في العراق عالية جدا ، ولا توجد بهذا الشأن أرقام دقيقة ، وخاصة فيما يتعلق بمناطق الارياف ، حيث النقص في مؤسسات التربية والتعليم أكثر حدة منه في مناطق المدن . فاستنادا الى الاحصاء الاخير (١٩٤٧) للسكان لا يوجد سوى (٤٠٧٥٠٠) من المتعلمين (أو ٨٥ بالمائة) من مجموع (٤٨) مليون نسمة ممن تتراوح أعمارهم بين الخمس سنوات فما فوق (وذلك باستثناء البدو الرحل الذين لا بد ان تكون نسبة المتعلمين بينهم أقل من النسبة السالفة بكثير) . ويتبين من الاحصاء الصناعي ان (٢٢٨) ألف عامل من مجموع (٩٠٣) ألف من المستخدمين ، بالدرجة الرئيسية في المدن ، هم غير متعلمين . اما في مناطق الارياف ، وخاصة في الجنوب ، فلا بد ان يكون الوضع اسوأ من هذا بكثير . وعليه ، فان أى منهاج اعماري هادف الى التصنيع لا بد ان يتطلب مجهودات جديدة للتغلب على هذه العلة .

٢٤١ - ان الحكومة قد تفهمت أهمية هذه المشكلة فهما كاملا ، منذ ان أخذت وارداتها بالازدياد ، فقامت بتوسيع حملتها التعليمية ، حيث ازداد مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للتربية والتعليم في الميزانية الاعتيادية^(١٢) البالغة (٢٦) مليون ديناراً في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (بعض هذه الاعتمادات كان منحا للسلطات المحلية) الى (٩٤) مليون دينار في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . ولقد ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية الحكومية زيادة محسوسة ، فبينما كان (١٧٥٠٠٠٠) تلميذ عام ٤٩ - ١٩٤٨ ، أصبح (٢٢٥٠٠٠٠) تلميذ في سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . وزاد هذا العدد فأصبح (٢٩٥٠٠٠٠) تلميذ في سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . وكذلك فقد ازداد عدد

المدارس الابتدائية بين السنتين المذكورتين أعلاه من (١٣٢٩ الى ١٥٧٩) مدرسة • وارتفع عدد طلاب الدراسة المتوسطة (في نفس المدة) من (٢٩٩٠٠) الى (٤١٥٠٠) ، وزاد عدد المدارس المتوسطة من (١٢٥) الى (١٥٨) مدرسة •

٢٤٢ - وبالإضافة للنفقات التي ارصدها الحكومة ، فقد اعتمد مجلس الاعمار في مناهجة الجديدة (١٧) مليون دينار للمؤسسات التعليمية ، منها (٨) ملايين دينار للمدارس الابتدائية ، و (٢) مليون دينار للجامعة العراقية ، و (١/٤) مليون دينار للمدارس الفنية الصناعية • وهذا الاعتماد يفوق المبلغ الذي اوصت بعثة بنك الانشاء والتعمير الدولي بارصاده لهذا الغرض • ومع ذلك ، فقد ارتأت تلك البعثة في حينه تطبيق التعليم الابتدائي الاجباري ، ان جانب منهاج واسع لتعليم البالغين ، ولم يجز لحد الآن تطبيق أى من هاتين التوصيتين • هذا من جهة ، ونرى من الجهة الاخرى انه من المناسب جدا ان تجرى تهيئة عامة للناس تهيئة أولية في شؤون التطور الزراعي والصناعي والصحي المقبل • وتحقيقا لهذا الغرض ، يجب ان تضاف الى منهاج الدراسة الابتدائية جملة مواضع ، مثل البستنة الاولى ، وتربية الحيوانات الداجنة الصغيرة (كالدجاج والارانب) ، ومبادئ الفيزياء والفلسفة للانسان والحيوان ، والصحة ومبادئ الميكانيك وادامة وصيانة الدراجات الهوائية والمحركات البسيطة ومبادئ الكهرباء وما شاكلها •

٢٤٣ - ويجب ان لا يغرب عن البال - عند تقرير ملائمة المنهاج التربوي - ان هناك (١٤٧٠٠٠٠) نسمة ممن تتراوح أعمارهم بين (٥-١٩) سنة في العراق • وان أقل من نصف عدد السكان فقط اعدت لهم مرافق التربية والتعليم ، حتى بعد التوسع الاخير في المدارس • وأكثر من ذلك ، فان الارقام الاحصائية المتوفرة تشير الى وجود خسارة كبيرة في التلاميذ الذين يتركون المدارس بعد السنة الاولى من التحاقهم بها •

٢٤٤ - ان المشاكل التي تواجه التعليم العالي لا تقل حدة عن المشاكل الاخرى • فلقد طلبت الحكومة الى (السير دافيدكير) ان يضع

تقريراً عن تنظيم الدراسات العليا ، وخاصة حول تأسيس جامعة بغداد • ان التعليم الذى يجرى تطبيقه - ولا سيما التعليم الفنى بما فى ذلك التعليم الزراعى - متباين فى نوعيته • والسبب الذى يعيق تقدم هذا النوع من التعليم يرجع الى عدم احترام المهن اليدوية والفنية التى تتطلب صرف جهود بدنية • وبعبارة ذلك ، فان نظرة الاحترام الى المهن الادبية والحرية التى تحتل منزلة أعلى فى ميدان التعليم قد عززته النفوذ البريطانى فى السابق • لقد وضعت بعثة البنك الدولى عدداً من المقترحات الهامة ، حيث شددت البعثة فى جميع تلك المقترحات على أهمية الحاجة الى التعليم الفنى الرصين • ومع ذلك فمن الضرورى القيام بكثير من الاعمال ،^(١١٣) وخاصة فى النواحي الفنية •

٢٤٥ - لقد جرت ثمة محاولات لتنشيط رغبة الجماعات ، وخاصة تلك التى توطنت حديثاً على الاراضى الاميرية الصفرية فى تثقيف نفسها بنفسها ، ولقد كانت احدى بعثات اليونسكو التى غادرت البلاد مؤخراً نشيطة فى هذا الميدان •

٢٤٦ - وأخيراً وليس آخراً ، فان مجلس الاعمار ووزارة المعارف تقومان بتمويل عدد كبير من الطلاب الذين يدرسون فى الخارج • غير ان اختيار اولئك الطلاب ، والترتيبات الخاصة بدراساتهم فى الخارج ، كانت قد انتقدت من قبل اللورد سولتر ، الذى اوصى بان تقوم وزارة المعارف باتخاذ الاجراءات لاصلاح نظام البعثات ، بالاضافة الى توفر مؤسسات الدراسة العليا فى العراق تدريجياً ، وتدريب عدد أكبر من الطلاب داخل البلاد ، حيث ان هذا التدريب العالى يعتبر من الامور الحيوية الملحة بالنظر للحاجة المتزايدة الى الاداريين والفنيين من الشباب •

٢٤٧ - وبالرغم من التقدم الكبير الذى تحقق للآن ، يبدو ان ثمة اجراءات فعالة أخرى لا زالت مطلوبة بالنسبة لكافة هذه الامور • وليس من شك فى ان النقص فى عدد الفنيين والاداريين من مستوى عال يعتبر من العقبات الرئيسية فى سبيل تطور العراق واعماره • وانه من

الضرورى العمل بنصيحة اللورد سولتر حول مشاكل التربية والتعليم . ثم ان تزايد عدد العمال أخذ يعمل على خلق البطالة ، ينسب تفرقت حركة الاعمار السريعة بسبب النقص فى عدد الفنيين ، وعدم التوازن هذا من جملة الاسباب الاكيدة التى تحدث اضطرابا أساسيا واضح المعالم .

٢٤٨ - وحالما يتم القيام بهذه الاصلاحات ، يصبح من المناسب بعدئذ البحث فيما اذا كان لزيادة الاعتمادات المخصصة للاغراض التربوية ما يبررها أم لا . هذا ولا شك ان زيادة هذه الاعتمادات سيكون لها ما يبررها . ولكن سيكون من الخطأ ارجاء نفقات أخرى لهذا السبب وقبل التحقق أولا بان ما يصرف سيكون لتحقيق أحسن الاغراض والاهداف الممكنة ، وبانجع الطرق .

(ب) الصحة

٢٤٩ - ان الانتاج الواطئ ، والفقر المدقع فى البلاد ، وخاصة فى بعض الاقاليم الريفية لهما صلة ببعض الامراض الخطيرة التى تقوض الجسم ، وتقلل من حيويته وفعاليته ، وتقلص مدى الحياة . ومن أهم هذه الامراض الملاريا ، والبلهارزيا ، والدودة الوحيدة ، كما توجد أمراض أخرى منها التيفوس والتيفويد وداء الكلب والجدرى والخناق ومرض السكراز والامراض الباطنية الاخرى .

٢٥٠ - ان الاحصائيات المتوفرة عن الاصابات بالملاريا والامراض الاخرى ، باستثناء مرض التراخوما ، لا تعطى الا شواهد ضئيلة حول فعالية أو عدم فعالية الاجراءات الوقائية التى اتخذت بشأنها ، اذ ان زيادة أو نقصان الاصابات المرضية لا تشير الى عدد أو تعداد الاصابات بقدر ما تشير الى عدد المصابين .

٢٥١ - ان نفقات الحكومة للاغراض الصحية ازدادت من (١٢٣) مليون دينار (سنة ١٩٤٩) الى (٤١) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وبالإضافة لذلك فقد أخذ مجلس الاعمار على عاتقه تمويل القسم الاهم من النفقات الرئيسية المطلوبة ، فيما عدا مبلغ المليونى دينار التى خصصت لحملة

مكافحة الملاريا ، ثم اعتماد مبلغ قدره (١٤٢) مليون دينار في منهاج السنوات الست لانشاء المستشفيات ، ومعامل تعقيم الحليب ، ولاعادة بناء المجازر . ثم خصص مليون دينار الى جانب هذا المبلغ لغرض تحسين مياه الشرب .

٢٥٢ - هذه ولا شك اعتمادات كبيرة . ومع ذلك فان تخصيص دينار واحد لكل فرد في الحساب الجارى ، وثلاثة دنانير لكل فرد في النفقات الرئيسية لن تحقق شيئا ملموسا ، ما لم تتخذ خطوات أساسية وجذرية من الناحية الوقائية .

٢٥٣ - فمن الممكن مكافحة الدودة الوحيدة بتوزيع الاحذية ومكافحة البلهارزيا والملاريا بتصميم وادارة مشاريع الري بصورة دقيقة . وبدون ذلك فان الزيادة المؤسفة في الاصابة بهذه الامراض ، حسبما ورد في تقرير اللورد سولتر ، قد تكرر بسهولة .

٢٥٤ - وأخيرا ، فلا بد من التطرق الى التركيز على الطب الوقائي في بغداد وحواليها فقط دون غيرها من المدن . فقد أصبحت هذه الحقيقة الآن كثيرة التردد على اللسان . والنتيجة التي تمخضت عنها هي اسوأ بكثير من المزايا المتوقعة منها ، خاصة وان هذه الخطة قد صاحبها تحسن في القوة الشرائية في العاصمة وفي المدن الرئيسية ، كما صاحبها زيادة في مختلف الامور والمرافق المشوقة للحياة فيها . ان اعادة اعمار القرى وتحسين أحوال الاقاليم ، وبذل الجهود المخلصة لانشاء دور للموظفين الصحيين لا يزال يعتبر الطريق الوحيد لمكافحة تركيز الوسائل الطبية على بغداد .

٢٥٥ - ان مقارنة عدد الاطباء بالنسبة لعدد النفوس ، وقدرت (١٢٧) طبيا في العراق لكل (١٠٠٠٠) نسمة^(١١٤) بـ (١٣١) طبيا لمثل هذا العدد في الولايات المتحدة الامريكية^(١١٥) و (١٠٨) حتى في اليونان^(١١٦) ، يبين بوضوح مدى الشوط الذي يجب ان يقطعه الطب في العراق .

(ج) الاسكان

٢٥٦ - لم يؤكد اللورد سولتر على موضوع من الموضوعات قدر

ما أكد على موضوع الاسكان ، كما لم يكن موفقا في أمر قدر توقعه في التوصيات التي قدمها بهذا الشأن . فمشاريع الاسكان التي ارصدت لها ميزانية مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥ ستة ملايين دينار فقط لم تلعب سوى دور ضئيل في الحركة العمرانية ، بينما ارصد للاسكان في الميزانية الجديدة ما لا يقل عن (٢٤١) مليون دينار . وهذه الزيادة التي تبلغ أربعة أضعاف الرصيد السابق تعتبر أعلى زيادة بالنسبة لاعتمادات أى باب من أبواب الصرف الاخرى في الميزانية . ولقد عهد الى مؤسسة ذات اختصاص ، هي مؤسسة دو كسيادس ، بوضع منهاج تفصيلي واسع للاسكان يشتمل على مشاريع للاسكان في بغداد ، ومنهاج تفصيلي واسع للاسكان في مناطق الارياف . ومن شأن المنهاج اسكان (١٢٥٠٠٠) عائلة من ضمنها (١١٠٠٠٠) عائلة تسكن في القرى حاليا ، كما يوضح ذلك الجدول (٢٣) .

٢٥٧ - ان مجموع الدور المزمع بناؤها يتراوح بين (٤٠٠٠٠) الى (٦٠٠٠٠) . وهذا المنهاج ، وان كان لا يكفي لحل مشكلة السكن المتأزمة والمستعصلة بدرجة مخيفة ، الا انه يقطع شوطا في سبيل توزيع المنافع على ميادين أكثر من ذي قبل . وذلك بتهيأة فرص للعمل من جهة ، وبتوزيع المنافع المتحصلة من عوائد النفط في مناطق أوسع من جهة أخرى .

٢٥٨ - وبهذا الصدد نذكر ان النوايا والاتجاهات لاعادة اعمار القرى القديمة والبدء بتطبيق سياسة التوطن والاسكان ، بدلا من ترك قسم كبير من السكان الزراعيين في حالة أشبه ما تكون بالبدواة (اذ يتوجب عليهم النقل من دار لاخرى وانشاء أكواخ جديدة لهم سنويا) ، تعتبر من أكثر الطرق فعالية في سبيل احداث تبدلات أساسية وجذرية في البلاد .

الفصل التاسع

المالية العامة وتعبئة الموارد

١ - مقدمة

٢٥٩ - يعالج هذا الفصل مشكلة تعبئة الموارد المالية ، عدا عوائد النفط ، للاغراض الاعمارية . وهذه المشكلة ليست عويصة . فالعراق لم ينجح بعد في انفاق جميع عوائد النفط . ومع ذلك ، تعتبر هذه المشكلة مهمة ، لان كثيرا من الافراد في العراق وفي بلدان أخرى يعلقون أهمية كبرى على الفعاليات الخاصة وعلى مسألة الا مركزية في السيطرة الاقتصادية . ولن تتحقق هذه اللامركزية الا بالقدرة على تعبئة الموارد الخاصة . ومن جملة الاسباب التي تؤدي الى مشاركة الافراد والشركات الخاصة بحركة التطور الصناعي هي ان الاشخاص الذين لا تتوفر جهودهم في خدمة هذه الحركة في ظل المركزية الاقتصادية ، تكون خدماتهم متوفرة ومفيدة في ظل اللامركزية .

٢٦٠ - وهناك سبب آخر . فيما لم يتوافر قسم من الدخل القومي المتزايد عن طريق انفاق عوائد النفط لغرض استثمارات رئيسية جديدة ، فليس من الممكن المباشرة بتحقيق نمو ذاتي . ومن جهة أخرى ، فان الشك في استمرار تدفق عوائد النفط ، ونمو الشعور بان تكاليف الادارة والصيانة تتجمع وتكثر ، بينما قد لا تزيد عوائد النفط أكثر مما هي عليه ، سيجعل مجلس الاعمار والحكومة يميلان شيئا فشيئا الى عدم الارتباط بالتزامات جريئة^(١٧) . ومع ذلك ، فان هذا النمو والتزايد قد يصابان بالتوقف والتراجع الى الوراء اذا انعدمت السياسة القومية الجريئة . والحقيقة ، فان من المتوقع ان تندثر كافة عوائد النفط في بحر من نمو عدد السكان والاستهلاك معا .

ب - المالية العامة وتوزيع الدخل

٢٦١ - ان المالية العامة في العراق تعكس بكل وضوح عدم التوازن والتوافق والانسجام في الاقتصاد العراقي . فهناك ، من الجهة اولى ، تزايد عظيم في عوائد النفط ، نتيجة للتوسع المضطرد في الانتاج ، وفي تحسن حصة العراق من تلك العوائد ، بصورة مستمرة وخاصة منذ عام ١٩٥٢ . وهناك ، من الجهة الاخرى ، مجموعة ضخمة من العوائد شبه الثابتة تنأتى من مختلف فروع الكيان الاقتصادى . والزيادات الحاصلة من مختلف المصادر ان هى الا نتائج مباشرة لنشاط وفعالية صناعة النفط . ان العناصر التى تتركب منها العوائد النفطية تكشف عن نظام ضرائبى يعتبر من أكثر الانظمة تأخرا واضطرابا .

٢٦٢ - ان معظم الميزانيات العامة المختلفة^(١١٨) قد ازدادت بسبب ازدياد عدد عوائد النفط (باستثناء ميزانية البلديات)^(١١٩) من (٣٨) مليون دينار فى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الى حوالى (١٢٠) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ (كما هو موضح فى الجدول ٢٤) ، أى بتوسع يزيد على (٣٠٠) بالمائة . فلقد ازدادت الواردات الاعتيادية الحكومية باستثناء عوائد النفط بحوالى (٧٥) مليون دينار فقط ، أو من (٢٥٤) مليون دينار ، الى (٣١٩) مليون دينار . وهذه الزيادة حصلت من مصدر واحد فقط هو الرسوم الكمركية التى ازدادت من (٧٧) مليون دينار فى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الى (١٥٩) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، أى بزيادة قدرها (٨٨) مليون دينار . بينما هبطت العوائد المتحصلة من الضرائب المباشرة والضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية ، وهاتان تشكلا حوالى (٣٠) بالمائة من الإيرادات ، قبل ان تبدأ عوائد النفط بالزيادة (انظر الجدول ٢٥) .

٢٦٣ - وعليه ، فلذا استثنينا إيرادات النفط ، نرى ان نسبة عوائد الضرائب المباشرة الى مجموع الواردات قد انخفضت من (١٥٨) بالمائة فى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الى (٩٢) بالمائة فى عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وان

التبدلات التي طرأت على البنود الرئيسية لباب الإيرادات لم تؤثر على تزايد صفة التأخر في النظام الضرائبي .

٢٦٤ - ووضح ان الحكومة قد اغتتمت فرصة زيادة عوائد النفط لتقليص الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل . ووضح الآن كذلك ، كما سبق ان رأينا ،^(١٢٠) ان الاراضى الزراعية والدخل الزراعى قد تحرر من الضرائب المباشرة ، كما ان عددا كبيرا من الدخل الضخمة المتجمعة لدى التجار قد هربت من الضرائب . ويبدو ، استنادا الى الاحصائيات الخاصة بالدخل القومى ، ان أكثر من نصف مجموع هذا الدخل القومى يذهب الى حساب اقلية من الشعب . ومع كل ذلك ، فان من مجموع دخل قومى قدره^(١٢١) (٢١٤٢) مليون دينار (باستثناء موارد النفط) ، لا يدفع بصفة ضرائب مباشرة سوى (٣) ملايين دينار (أو أقل من ١٥ بالمائة) . ومن هذه الارقام يستدل بوضوح على وجود احتياطي ضخم من القوة الاستثمارية المالية التى يمكن تعبئتها اما بواسطة سندات التوفير أو بواسطة الضرائب .

٢٦٥ - لقد قدمنا فى الفصل الرابع من هذا التقرير اقتراحات بشأن إعادة تنظيم نظام الضرائب على الاراضى والدخول الزراعية ، وإعادة تنظيم الضرائب على الزيادات الحاصلة فى القيم المادية الناشئة عن تجهيزات مياه الري الجديدة . ولا نرى ما يدعو الى إعادة ذكر تلك الاقتراحات . ومع ذلك ، فمن الواضح بان اصلاح نظام الضرائب يجب ان يشمل أيضا الدخل الكرى فى المدن .

٢٦٦ - لقد انخفضت الضرائب غير المباشرة المفروضة على الاراضى ومتجانيها التى تباع فى الاسواق . وعليه فان جزء من هذا الانخفاض يرجع الى التغييرات التى طرأت على طرق الانتاج . وسبب الجزء الآخر من هذا الانخفاض ترجع الى اعفاء المنتجات الحيوانية الغالية الثمن - كاللحوم والاسماك - من الضرائب عندما تستهلك هذه المنتجات فى العراق . ومما يلفت النظر ، ان الضرائب المفروضة على الحبوب (وعلى التمور) لم يطرأ

عليها أى تغيير • اما الرسوم الكمركية المفروضة على الاموال المستوردة فلم ترتفع نتيجة لزيادة كمية البضائع المستوردة كما كان متوقعا • فلقد ازدادت المستوردات من (٤٥٥) مليون دينار الى (٩٧٢) مليون دينار • بينما لم تزد واردات الدولة على هذه المستوردات الا بصورة نسبية • ومع ذلك ، فان استيراد المواد الكمالية ارتفع بسرعة أكثر من المواد الاخرى • وقد بلغ هذا الارتفاع بالنسبة لبعض الاصناف عشرة أضعاف • وكذلك فقد اجريت تخفيضات فى الرسوم الكمركية المفروضة على المواد الاستهلاكية الرئيسية ، كالشاي والسكر ، انما الذى يلاحظ ، بوجه أساسى ، هو ان صفة التأخر التى يتصف بها نظام الضرائب بقيت دون ان يصيها أى تغيير • فحتى فى مجال الضرائب المفروضة على الاموال المستوردة كان من الممكن تخفيف هذا التقهقر بفرض رسوم كمركية على بعض المستوردات غير الاساسية ، أو بيع اجازات استيراد المواد الكمالية بالميزاد العلنى •

٢٦٧ - ان عدم تنظيم طريقة جباية الضرائب غير المباشرة ، وخاصة رسوم الاستهلاك وضريبة الاراضى ، اللتين سبق ان تطرقت اليهما بعثة البنك الدولى (١٢٢) كانت أيضا موضع اهتمام وملاحظة • وهذه الحقيقة تضيف دليلا آخر على عدم التوازن فى نظام الضرائب وكيفية فرضها •

٢٦٨ - هذا ومن السهل ان نفهم علة تردد الحكومة فى اصلاح نظامها المالى • فما الذى يحدو المرء ان يفرض قرارات معينة حول فكرة ما استحكمت فى حين ان الاهمية العملية الآتية لتلك الفكرة ليست واضحة لاحد ؟ ولقد استحکم هذا الشعور بعدم وجود الضرورة الملحة للاصلاح المالى بسبب ان الحكومة ومجلس الاعمار لم يستطع كلاهما اتفاق جميع الإيرادات المتوفرة لديهما •

٢٦٩ - ومع ذلك فان حل مشكلة تحقيق العدالة فى توزيع عبء الضريبة ، وايجاد نوع من العلاقة الوثقى بين زيادة الدخل القومى وزيادة

ايرادات الحكومة ، تعتبر من الاهمية بمكان اذا ما اريد تلافى وقوع نتائج خطيرة .

٢٧٠ - ان الارتفاع فى الدخل القومى يجب ان يجعل من السهل على أى بلد من البلاد ان ترتبط بالتزامات جديدة . اما فى العراق ، فلا توجد ثمة رابطة بين ارتفاع الدخل القومى - فى غير ايرادات النفط - وبين القدرة على الالتزام بالقيام بانجازات جديدة . ونحن لا نستطيع ان نفترض بان انعدام الضرائب على الدخل الكبيرة يؤدى بدوره الى عدم توافر الاموال الخاصة التى تستخدم للاستثمارات الانتاجية . ففى بلدان اوربا وامريكا يتمخض عن خفض عبء الضريبة زيادة اوتوماتيكية فى رؤوس أموال التوفير (وخاصة التوفير فى أموال الشركات) ، التى يمكن الاستفادة منها استفادة فعالة بسبب وجود مؤسسات مالية منظمة تنظيميا جيدا . الا ان الامر يختلف فى الاقطار المتخلفة ، كالعراق مثلا ، فان السوق المالية أو المؤسسات المصرفية ، كما سنرى ، غير قادرة على تجميع رؤوس أموال التوفير ، كما انها غير قادرة على تشغيل هذه الاموال (فيما لو توافرت فعلا) فى الجهات الاخرى التى تمس الحاجة اليها أكثر من غيرها . ان مجال استثمار الاموال بصورة مشتركة (مساهمة) محدود النطاق جدا ، ان كان هناك ثمة مجال من هذا النوع ، وفى الوقت الذى توجد فيه امكانيات توفيرية فردية كبيرة ، نجد ان التوفير الفعلى ضئيل للغاية ، وان أصحاب الاموال يميلون الى استغلالها فى العقارات والمضاربة فى الاراضى . وان هذه المضاربة ، على أحسن تقدير ، ليست فى مصلحة الاعمار والتطور الاقتصادى ، بل قد تكون مضررة كل الضرر . ثم ان العادات والتقاليد فى الاستهلاك المفرط تميل الى تحويل الدخل المتزايدة الى نفقات لا تضيف شيئا فى القابليات والقوى الانتاجية القومية .

٢٧١ - فاذا لم يجز ، على الأقل ، تعبئة قسم من الدخل القومى المتزايد عن طريق نظام الضرائب وفى توسيعات استثمارية أخرى ، فمن الصعب جدا الحيلولة دون حصول تقلص فى الاستثمار فى الاجل الطويل . وبالإضافة الى ما تقدم ، فان مجلس الاعمار ، كما سبق ان رأينا ، لا يستوفى

من المتفعين المباشرين أى شىء عن الخدمات التى يقدمها لهم • وبهذا تصبح حتى نفقات الادامة عبئا على عوائد النفط • وكلما تزايدت نفقات الادامة والصيانة ونفقات التشغيل والادارة - كنفقات المستشفيات والمدارس - عدا نفقات بعض المشاريع الانتاجية الاخرى - كلما ترتب على ذلك • ضرورة الحد من طاقة مجلس الاعمار على النهوض باعباء المشاريع الجديدة • وهكذا فان فقدان الرابطة والصلة والتجاوب بين الدخل القومى وواردات الميزانية قد يؤدى بدوره الى تبنى مناهج استثمارية أضعف بكثير مما يمكن تحقيقه •

٢٧٢ - أضف الى ذلك ، ان عدم المساواة الشديد فى توزيع الدخل ، الذى يعود فى بعض أسبابه الى الطريقة الحالية فى توزيع الاراضى ، وفى بعض أسبابه الاخرى الى تركيز رؤوس أموال التجارة فى أبادى قليلة نسبيا ، أصبح عدم المساواة هذا أكثر حدة • ان الثروة الجديدة للبلاد - بدلا من ان تعمل على تقليص عدم المساواة أخذت تزيد منها ، بالرغم من ان مستويات الاجور فى مناطق المدن قد تحسنت ، بل ان التخلف فى مناطق الارياف أصبح ملحوظا بصورة أكثر وضوحا • ولا بد ان هذا الامر سيؤدى الى الهجرة الى المدن كيفما اتفق ، بالرغم من ان الهجرة لا تحل مشكلة البطالة الجزئية ، وعلى الرغم من قيام مجتمعات ريفية مزدهرة نتيجة لفعاليات مجلس الاعمار •

٢٧٣ - والواقع ان السياسة المالية ، كما سبق ان اشارت اليها بعثة بنك الاعمار الدولى ، ستخلق حالات جديدة من عدم المساواة بين الذين يتفعون من مناطق الاستيطان الجديدة الذين يرفع مستواهم فجأة الى اليسر والغنى النسبيين ، وبين سائر المجتمعات الريفية الاخرى • وان فرض ضريبة أو رسم مناسب على الانتفاع من الرى والمبازل فى مناطقهم يخفف كثيرا من عدم المساواة هذه ، ويمكن مجلس الاعمار فى نفس الوقت من الاسراع فى فعالياته وتوسيع نطاقها ، وما دامت اضخم مناهج الرى المقترح تطبيقها وتنفيذها لن يؤدى الا الى توطين جزء ضئيل من السكان ، فان مسألة

فرض الرسوم على المتفعين من مناهج الرى هذه لن تخلو من اهمية سياسية واقتصادية كبيرة .

٢٧٤ - وكذلك فان الثروات التى نتجت عن عوائد النفط لم تقلل من أهمية حل مشكلة توزيع الدخل بصورة عادلة . ولو ان ضرورة الاسراع فى هذا الحل قد تقلصت فى الواقع بسبب الفعاليات الاقتصادية والعمرانية التى ولدتها تلك العوائد . ان عوائد النفط قد مكنت الحكومة من تأجيل الاضطلاع بمهمة تعبئة مصادر الثروة الداخلية وهذا التأجيل - اذا ما نظر اليه بمنظار بعيد - قد يؤدى الى الاضرار بالكيان الاقتصادى العراقى اضرارا بليغا . ولقد حان الوقت الى تطبيق نظام ضرائبى معتدل على الدخل والارض والى زيادة الضرائب غير المباشرة - على الأقل .

٢٧٥ - ومع ذلك ، فيجب ان نشير الى الشعور المتزايد بالحاجة الى اتخاذ اجراء فعال لتقليص عدم المساواة الموجودة بين الافراد من جهة وبين المدن والارياف من جهة اخرى . فلقد ابرم مجلس النواب فى عام ١٩٤٥ لائحة قانون تلزم ملاك الاراضى بدفع كلفة اعمال البزل وتصريف المياه ، غير ان تلك اللائحة لم تصبح قانونا . ولقد ذكرت احدى لجان المجلس فى عام ١٩٥٣^(١٢٣) « ان الطبقات الغنية فى البلاد لا تساهم فى دفع الضرائب للدولة ، وان بالامكان زيادة واردات الحكومة بفرض ضرائب مباشرة على الدخل الزراعية ، وعلى الدخل الناشئة عن بيع الاملاك والشركات » .

ولقد ادلى وزير المالية عند عرض ميزانية سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ على مجلس الامة فى ٥ كانون الثانى ١٩٥٥ بما يلى :-

« ان سياسة هذه الحكومة هى تخفيض الضرائب الكمركية المفروضة على الصادرات والواردات ، وان فى نيتنا كذلك تعديل نظام ضرائب الدخل بغية تحقيق غرضين (١) - زيادة واردات الدولة و (٢) - جعل الفرد يساهم فى نفقات الحكومة » .

٢٧٦ - ومن المؤسف ان غالبية مستشارى الحكومة العراقية

باستثناء (اللورد سولتر) لم يشيروا الى ضرورة استخدام مصادر الثروة المتزايدة في البلاد بصورة كاملة وعاجلة في مجالات الاعمار ، انما ركزوا اهتمامهم في حدود معينة من الوجهة المالية والنقدية . بينما وضع الواردات غير مرضي ، فان مصروفات الاعمار احسن حالا . وخلافا للوضع قبل الحرب العالمية الثانية^(١٢٤) ، فان نفقات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية (بضمنها نفقات مجلس الاعمار) قد ارتفعت الى (٨٠٪) من مجموع الميزانية ، في حين ان هذه المصروفات لم تتجاوز النصف خلال عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . ومع ان نفقات الامن الداخلي والخارجي قد ضوعفت ، فان هذه الزيادة لم تتمش مع الزيادة المضطردة في مجموع مبالغ الميزانية . ولا شك ان فعاليات الحكومة في مجالات الترفيه الاجتماعي قد زادت . وللمرة الاولى في تاريخ العراق ، فان سكان الريف ، الذين لم يكن يصيهم حتى وقت زيادة بعثة البنك الدولي شيء يذكر من الخدمات على الرغم من اسهامهم بنسبة كبيرة من مجموع الضرائب ، قد اخذوا الان يحصلون على شيء من الخدمات لقاء ما يدفعونه من ضرائب . ومع ان هذا التقدم الحاصل غير كاف لموازنة الكيان الاقتصادي العراقي ، فان هذا الاتجاه يبعث على شيء من الطمأنينة .

ج - النظام المصرفي والادخار الاهلي

٢٧٧ - ان الاستفادة بشكل فعال من الادخار الاهلي يمكن ان يعوض عن الوفرة الذي يجب تهيئته من ايرادات الحكومة لتمويل الانماء الاقتصادي . وقد اعارت الحكومة أهمية لهذا الموضوع ، فشجعت الادخار واسست مصارف حكومية (انظر الجدول ٢٦) . كما زاد عدد البنوك الاهلية العاملة في العراق . وقد ساعد النشاط المصرفي على رفع المستوى المعاشي وتعزيز الاقتصاد العراقي . ولكن يبدو ان الحاجة تدعو الى اتخاذ المزيد من الاجراءات اذا ما اريد تحقيق تقدم حاسم في تعبئة الادخارات الاهلية العراقية لاغراض الاستثمار .

٢٧٨ - لقد رأينا في الفقرات الاولى من هذا التقرير ان المشكلة التي يواجهها العراق هي مشكلة صعبة ، وان حل هذه المشكلة لا يقبل ابداء

بأقل من وجوب حدوث تغيير في موقف الجمهور نحو كل من مسألتى الادخار والاستثمار ، ومعنى كلمة الجمهور هنا مقصود على الاغنياء من ملاكي الاراضى والتجار .

٢٧٩ - تقسم البنوك الحاضرة فى العراق الى قسمين : المصارف التى تديرها الحكومة ، والمصارف الاهلية . واحد المصارف الحكومية هو مصرف الرافدين ، وتشابه اعماله اعمال بقية المصارف التجارية . اما بقية المصارف الحكومية فقد أسست لاغراض معينة وبصورة خاصة لتشجيع الفعاليات الاستثمارية لاجال طويلة ، ولهذه المصارف منافع كثيرة من ناحية الانماء الاقتصادى .

٢٨٠ - ومن ضمن المصارف الحكومية الستة : البنك المركزى العراقى ، وهو المصرف المودعة فيه حسابات مجلس الاعمار . ولقد تمخض هذا البنك عن لجنة العملة ، ولا زال متأثرا بتقاليد تلك اللجنة . ومع ان انظمة البنك المذكور تسمح له بتغطية (٣٠٪) من مسؤولياته بوسطة مستندات القرض العراقى ، الا ان مشترياته من هذه السندات لم تزد الا مؤخرا . وحتى فى عام ١٩٥٢ لم تبلغ الاوراق المالية التى فى حوزة البنك سوى (٥٥) مليون دينار . الا انها زادت فبلغت فى نهاية عام ١٩٥٦ (٢١٧) مليون دينار ومقابل ذلك ، فقد بلغت ودائع مجلس الاعمار لدى البنك المذكور اكثر من (١٠٠) مليون دينار . وحتى بعد ازمة السويس ، فانها لم تنخفض الا قليلا ، وبالنظر للارتفاع الكبير فى الموجودات الخارجية وزيادتها من حوالى (٣٠) مليون دينار الى اكثر من (١٣٠) مليون دينار قبل ازمة السويس مباشرة ، فان تقديم القروض هذا عن طريق شراء السندات الحكومية لم يجز على نطاق يتناسب وهذه الزيادة . ثم ان الزيادة فى ودائع مجلس الاعمار قد جمدت بشكل موجودات فى لندن .

٢٨١ - ومن الواضح انه لم يكن هناك سبب يبرر قيام الحكومة باستخدام موارد المصارف . فلقد كانت لها موارد كافية ، ولعل ما يدعى الى عدم الارتياح الى طريقة تشكيل البنك المركزى ، وما يسير عليه من تقاليد

ورثها عن لجنة العملة ، هو صعوبة احداث تغيير فى السياسة المتبعة ، حتى ولو كان تغيير من هذا القبيل امرا مرغوبا فيه . فليس ثمة من سبب ، مثلا ، لعدم اقدام البنك المركزى على الاستفادة من بعض ودائع مجلس الاعمار ، بتقديم قروض متوسطة الاجل ، لاستثمارات انتاجية مصادق عليها . ان اقدام على هذه الخطوة لن يؤدى الى نمو اقتصادى فى غير محله طالما قلص مجلس الاعمار قسما من مناهجه ، او كان متخلفا فى تحقيق مشاريعه الاستثمارية فى المواعيد المحددة لها . هذا ولم تجر أية محاولة حتى الان لاستخدام صلاحيات البنك فى تقوية سوق رأس المال الاهلى .

٢٨٢ - والمصرف الحكومى الثانى هو مصرف الرافدين الذى أسس عام ١٩٤١ وهو يقوم باعمال الصيرفة للحكومة . كما يقدم الاعتمادات التجارية . ولقد زادت موجودات هذا المصرف زيادة سريعة ، وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية الى زيادة الارصدة السائلة العائدة للحكومة . وتدل آخر ميزانية عمومية متوفرة للمصرف (٣١ - مارت - ١٩٥٥) على ان نسبة السيولة فى موجودات المصرف لا تبلغ سوى (٥٠) بالمائة . الا ان السلف والقروض المقدمة من قبل المصرف قد زادت كثيرا فى السنوات القليلة الماضية . ولكن الظاهر ان هذه السلف والقروض لم تقسم الا لتحويل العمليات التجارية الخاصة بالبضائع .

٢٨٣ - وبعكس ذلك ، فان المصرف الصناعى ، والمصرف الزراعى ، ومصرف الرهون ، والمصرف العقارى تقوم بجهود ترمى الى تعبئة الادخارات السائلة للاغراض المستعجلة والفورية ، وللاغراض ذات المدى البعيد ، وهى اغراض ما كانت ستوفر لها الموارد المطلوبة لولا هذه المصارف .

٢٨٤ - وأول هذه المصارف هو المصرف الصناعى (انظر الجداول ٢٧ و ٢٨) . فقد تأسس برأس مال قدره (٥٠٠.٠٠٠) دينار ، وزيد رأسماله الى (٣) ملايين دينار عام ١٩٥٢ ، سدد منه (٢٣) مليوناً . كما قام مجلس الاعمار والحكومة ، بين حين وآخر ، بمنح قروض لهذا المصرف . ولقد نجح المصرف فى العمل على قيام عدد من الصناعات . الا ان القروض التى

قدمها هذا المصرف كانت صغيرة ، اذ ان الحد الاعلى المسموح به لكل قرض هو (٢٠٠٠٠٠) دينار ، ولمدة قصوى قدرها خمس سنوات للشركات التي يبلغ رأسمالها اقل من (١٠٠٠٠٠٠) دينار وعشر سنوات للشركات التي يتجاوز رأسمالها المبلغ المذكور . ومن الواضح ان نشاط هذا المصرف كان قليل الاهمية . الا ان الارباح الطيبة التي حققها خلال السنوات الماضية تدل على ان اعماله كانت تقوم بصورة رئيسية على منح قروض للشركات الناجحة فقط ، وهى شركات ربما كان فى وسعها الحصول على قروض من مصادر اخرى . هذا ولم تجر أية محاولة للدخول فى مشاريع صناعية جديدة تنطوى على روح المغامرة .

٢٨٥ - ولقد اجمع كافة الخبراء الذين عاجلوا الموضوع بان التعجيل فى تصنيع العراق يتطلب تعديل نظام المصرف الصناعى وتوسيع المصرف . ومن الواضح أيضا ، اذا ما أريد أن تلعب هذه المؤسسة دورا مهما ، ان الضرورة تقضى بفصلها عن وزارة المالية وربطها بمجلس الاعمار (١٢٥) . ويجب ان ترسم سياسة هذه المؤسسة من قبل مجلس الاعمار ، كما ينبغى توسيع فعاليتها بحيث تشمل المساعدة الفنية . ومن الواضح ايضا ان رأسمال المصرف المذكور ، والبالغ (٣) ملايين دينار ، وكذلك المساهمة السنوية التى تدفعها الخزينة وقدرها (٢٠٠٠٠٠٠) دينار ، وامكانيات الحصول على قروض من المصرف الوطنى ومجلس الاعمار ، تعتبر غير كافية .

٢٨٦ - ان الزيادة المقترحة لرأسمال المصرف الى (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، تعتبر من حيث المبدأ ، غير كافية . ويمكن وضع مبالغ اضافية تحت تصرف المصرف عن طريق الحصول على قروض من المصرف الوطنى ومجلس الاعمار . ويبدو ، على اية حال ، انه بالنظر للجو النفسى الذى يسود الوضع المالى فى العراق ، من غير المستحسن حدوث زيادة حادة فى نسبة المبالغ المقرضة بغية زيادة رأس المال . (وعليه فربما كان من الافضل زيادة رأسمال المصرف) الى ما بين (١٠ و ١٥) مليون دينار .

٢٨٧ - وكحل بديل لما اقترح اعلاه (وهو حل اوصى به تقرير

مؤسسة آرثر دى ليتل) ، يمكن احداث مؤسسة اخرى ، يطلق عليها اسم شركة تمويل التطور الصناعى ، تملك القسم الاكبر منها البنوك العراقية . وهكذا سيكون فى الامكان تأمين تعاون تام بين هذه المؤسسات وتعبئة الرساميل الاهلية لاعمال الاستثمار المنتج . وينبغى على مجلس الاعمار ان يضع بدوره تحت تصرف هذه الشركة اموالا كافية بسعر فائدة مناسب . ويوصى تقرير مؤسسة آرثر دى ليتل ان يتكون نسبة رأس المال الاهلى الى رأس المال الحكومى كنسبة ١ الى ٦ او ١ الى ٨ .

٢٨٨ - وحتى اذا سمح للمصرف الصناعى بالحصول على الاقلية من الاسهم فى الشركة الجديدة^(١٢٦) ، فلن يمكن تجنب حدوث تشابه كبير بين مهمتى المؤسستين . واذا لم يجر توحيد الدوائر الفنية ، ودوائر البحوث ، والتشغيل فى هاتين المؤسستين ، فسيؤدى الامر الى ضياع كبير فى جهود العاملين فيهما الذين يعتبرون اندر نوع من الموظفين فى العراق . وهناك حل آخر ، وهو ان يقوم مجلس الاعمار بمحاولة الحصول على مساعدة ومساهمة البنوك التجارية والمصرف الصناعى من دون الحصول على اكرتية اسم رأس المال ، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق اهداف واضعى التقارير السابقة عن الاقتصاد العراقى من دون حصول الاضرار الكبيرة التى قد ينطوى عليها تأسيس شركة تمويل التطور الصناعى .

٢٨٩ - يقوم المصرف الزراعى (راجع الجدول ٢٩) بتوفير المبالغ التى يحتاجها المزارعون ، وهذا هدف اساسى . ومن المؤسف ان رأسمال المصرف لم يزد الى (٣٠٠٠٠٠٠٠) ديناراً الا مؤخراً ، ولا تتجاوز السلف التى يقدمها المصرف (٢٠٠٠) ديناراً تدفع مقابل ضمانات بضمنها المحصولات الزراعية . ومع ان المصرف قد خول صراحة بمساعدة الجمعيات التعاونية التى جرى تأسيسها لزراعة الوحدات الاستثمارية الجديدة والمؤسسة فى الاراضى الاميرية ، الا ان اغلب المستغلين كانوا من كبار اصحاب الاراضى . ولقد كانت اعمال هذا المصرف محدودة . ولكن هذه الاعمال ستحدث تأثيرها اذا ما قام المصرف بتمويل المنتجات المخزونة فى السابيلوات المنشأة من

قبل لجنة تنظيم تجارة الحبوب (بكلفة ٣٦ مليون دينار) • وهنا ايضا يتطلب الامر زيادة رأسمال المصرف او منحه صلاحيات الاقتراض •

٢٩٠ - اما المصرف العقاري الذي يقدم القروض للعقارات في المدن ، فهو يعاني نفس المشاكل • فمجموع الموارد المتيسرة للمصرف تبلغ اقل من (٣٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار) •

٢٩١ - تدل الاحصائيات الخاصة باعمال البنوك التجارية بان هذه الاعمال قد تأثرت الى حد كبير بالدور الذي يلعبه مصرف الرافدين ، وهو اهم مصرف تجارى في العراق • وقد سيطر على الميزانية العمومية لهذا المصرف الاحتياطي المتراكم للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • ويمكن القول قولاً يقرب من اليقين بان المصارف العراقية ، خلافا لما هو سائد في كثير من الاقطار الاخرى التي ، يشابه وضعها وضع العراق ، قد نجحت في السنين القليلة^(١٢٧) الماضية في تقديم قروض للقطاع الاهلي في العراق مساوية على اقل تقدير لما تسلمته من ودائع محلية ، ولو ان الزيادة في هذه الودائع قد بلغت في بعض الاوقات قرابة (١١٣) ملايين دينار في السنة ، وهو مبلغ كبير بالنسبة للاحوال السائدة في العراق • ولكن جعل القروض المقدمة على تمويل أعمال التجارة الخارجية ينطوي على فائدة غير منظورة للفعاليات التجارية • الا ان ذلك لا يخلو من نتائج خطيرة بالنسبة للانماء الصناعي •

٢٩٢ - على ان المقارنة بين التغيرات الحاصلة في الودائع وفي الصادر من النقد ، تدل على ان قسماً كبيراً من المبالغ المدخرة في العراق لا يزال مخزوناً بشكل أوراق نقدية • وبالإضافة الى ذلك ، فان هناك مبالغ كبيرة مستثمرة في الموجودات الاجنبية أو المعادن الثمينة • وهذا مما يتماشى والتطور العام لوضع احتياطي العراق الخارجى من العملة ، الذي تناولناه بالتحليل في القسم السابق من التقرير ، وهو احتياطي يدل على عدم حدوث انماء اقتصادى متزايد في العراق ، من شأنه استهلاك قدر من العملة الاجنبية يفوق الصرف المباشر لواردات النفط على مشاريع الاعمار المبين في الميزانية

الحالية^(١٢٨) • ويمكن تمويل الاستثمار عن طريق زيادة تجهيز النقود لحد ما هو مخزون من الاوراق المالية ، وذلك من دون حدوث نتائج تضخمية • اما المشكلة التي يثيرها خزن العملة الاجنبية والمعادن الثمينة فهي مختلفة تماما •

٢٩٣ - وهناك اجراءات كثيرة يقتضى القيام بها لنجاح استثمار المبالغ المدخرة • ويتوقف هذا النجاح بصورة جزئية على احداث مؤسسات كبيرة أكثر فعالية • الا ان هناك ، كما أكدنا سابقا ، شرطا مهما آخر لهذا النجاح ، وهو وجوب تبدل نظرة المدخرين • ففي الوقت الحاضر ، لا يرغب الذين يملكون المال فى المخاطرة وتحمل هموم الادارة • اما الذين يرغبون فى ذلك ، فهم لا يستطيعون الان تهيئة الاموال اللازمة •

٢٩٤ - يؤكد البروفسور ايفرسن^(١٢٩) فى تقريره على ضرورة تعويد المدخرين من ذوى المبالغ المتوسطة والكبيرة على تملك موجودات ذات طابع طويل الامل • وهو يقترح ان يقوم المصرف الوطنى بالمساعدة على تكوين ومعاوضة سوق لسندات الحكومة • الا ان ديون الحكومة هي من القلة بحيث لا تؤدى الى نمو سوق لرأس المال • ومن المشكوك فيه ان اتخاذ هذه الخطوة فى المرحلة الحالية من الاعمار فى العراق سيحدث اثره المطلوب • وعليه ، فان العمل على تشجيع الادخار فى البنوك ، وتحويل المبالغ المدخرة نحو الاستثمار المنتج قد يكون اكثر نجاحا • الا انه من الضرورى جدا الاستفادة من الادخارات الاهلية فى الاستثمار المنتج وعدم اهمال اى اجراء من شأنه المساعدة على ذلك •

٢٩٥ - الا انه ينبغي ان يكون واضحا انه اذا كانت الاسس المالية المتبعة تقتضى بان جميع الموجودات يجب ان تكون ملكيتها على نفس الدرجة من السيولة التى تنشأ بها المدخرات (اى ان الموجودات السائلة فقط يجب حيازتها مقابل المبالغ المدخرة والودائع المصرفية الاخرى) ، فان العراق (ومعظم المناطق المتخلفة اقتصاديا) سيحكم عليه بالمزيد من الركود الاقتصادى الذى لا ضرورة له • ان الهوة التى تفصل بين الرغبة فى تملك الموجودات

السائلة ، وبين الحاجة الى استثمار ثابت منتج يجب سدها . ان صيرفي الارياف ، بل وحتى الممول المنسحق الطائش الذي عرف في اوائل القرن التاسع عشر ، هما مثالان انسب في هذه الناحية من المؤسسات المنظمة التي تستطيع تأسيسها المناطق التي بلغت درجة كبيرة من التقدم . ويبدو ان هذه الحقيقة قد فاتت الذين يدافعون عن الكمال النقدي والمالي) .

٢٩٦ - وستكون المشكلة الاعسر ، اقناع الطبقات ذات الدخل العالي بتغيير موقفها الحالي تجاه الاستثمار في الاسهم العادية . فكبار اصحاب الاراضي الذين لهم دخول اكبر من ان يستطيعوا صرفها ، بالرغم من كون هذه الدخول مبنية على اساليب شديدة البدائية في الانتاج الزراعي ، والتجار الذين يحصلون على ارباح عالية جدا ، نتيجة لكثرة وسرعة مبيعاتهم ، ويتعطشون للمكانة والضمان ، اللذين لا يجيئان في اعتقادهم الا عن طريق تملك الاراضي والعقارات ، هؤلاء الملاكون والتجار لن يتجهوا بسهولة نحو اقتناء الاسهم بنطاق واسع . ومن العوامل التي يمكن ان تؤدي الى تشجيع تملك الثروة بشكل سائل ، هي محاولة اعادة شراء قسم من الاراضي الاميرية الممنوحة بالزمة (وربما حتى المفوضة بالطابو) عن طريق اصدار سندات حكومية مضمونة بعوائد النفط . وستعالج هذه الخطوة في الوقت نفسه معالجة جزئية التركيز الشديد لملكية الاراضي ، الذي نجم عن الاصلاحات التي وضعها السير ارنست داوسن في تسوية الاراضي . وقد يحظى هذا الاجراء بقبول عام ، في حين ان الاجراءات الضريبية المباشرة قد لا تلاقى قبولا . ويمكن جعل هذه السندات قابلة للمبادلة على اساس القيمة الاسمية ، باسهم الشركات الصناعية المشككة من قبل الحكومة ومجلس الاعمار ، وبهذه الطريقة يمكن تشجيع تملك الاسهم والسندات القابلة للتداول في العراق .

٢٩٧ - ويمكن في النهاية ان يؤدي شراء الاسهم على نطاق واسع الى مشاركة اصحاب الاراضي وكبار التجار ، بشكل اكثر فعالية ، في تشجيع وادارة المشاريع الصناعية . وعند ذلك يجب اتخاذ الخطوة النهائية نحو الانماء الصناعي الذاتي .

٢٩٨ - وقد يقول البعض ان الحاجة الحقيقية هي الى النمو الاقتصادي الناجح . والجواب على ذلك هو ان زيادة الارباح الناجمة عن شراء الاسهم بشكل ظاهر ستؤدي الى زيادة الاقبال على الاستثمار في الصناعة، كما هي الحال في سوريا . وان توسيع وتقوية الحركة الرامية الى التصنيع - ومشاريع الاشغال العامة في الريف - قد تكون من العناصر المهمة في توسيع الاساس الاجتماعي للانماء الصناعي .

٢٩٩ - واذا ما جرى وضع سياسة جزئية مباشرة في هذا الخصوص ، فسيكون من المناسب مفاوضة احدى مؤسسات الاقراض الاجنبية التي تتمتع بشهرة دولية للتوصل معها الى اتخاذ ترتيبات اقراض احتياطي لتحل محل الاحتياطي المجمد ، وبذلك تبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين المتخوفين . ان هذه الطمأنينة تعتبر امرا ضروريا ، بالنظر للحالة النفسية التي تسود الاقتصاد العراقي . وليس من شك في ان الجلو السياسي الحالي يجعل من الممكن اتخاذ هذه الترتيبات من دون صعوبة كبيرة . غير انه لن يكون من الحكمة في شيء تجميد موارد قيمة لمثل هذه الاغراض .

٣٠٠ - ومن الامور التي لا تقل أهمية عما تقدم تدبير احتياطي كبير من المواد الغذائية (وربما احتياطي من الاقمشة أيضا) بغية وقف الافراط في المضاربة . فالسوق العراقية بعيدة جدا عن مصادر التجهيز ، وان التخزين لغرض المضاربة بالاسعار قد يحدث اضطرابا في اقوى المناهج الاقتصادية . وان قرار لجنة تنظيم تجارة الحبوب بانشاء شبكة من السايكلوات يعتبر اول خطوة في هذا السبيل ، وهي خطوة ينبغي توسيعها الى درجة كبيرة .

الفصل العاشر

ميزان المدفوعات

٣٠١ - ان ميزان المدفوعات في العراق يتأثر ، الى درجة كبيرة ، بفعاليات صناعة النفط وعوائده . ومن الامور الملحوظة ، في السنوات الاخيرة بوجه خاص ، ان صناعة النفط هي التي سندت ميزان المدفوعات التجارية ، ذلك الميزان الذي كان على أبواب ضائقة محرجة ، كما حدث في عام ١٩٤٩ ، لولا هذه الصناعة . لقد قدمت شركات النفط عن طريق دفع حصة الدولة من عوائد النفط من الجهة الاولى ، وعن طريق استثمارات هذه الشركات من الجهة الثانية ، وعن طريق مختلف نفقات ومصروفات الشركات في الاسواق المحلية من الجهة الثالثة ، ما يزيد على (٩٠) مليون دينار من مجموع ايرادات العراق من العملة الاجنبية في عام ١٩٥٥ . ولعل هذه المساهمة من قبل شركات النفط في توفير العملة الاجنبية قد ارتفعت الى معدل (١٠٠) مليون دينار سنويا في القسم الاول من سنة ١٩٥٦ .

٣٠٢ - هذا ، بينما اخذت كافة صادرات العراق الاخرى تميل ، منذ عام ١٩٥١ ، نحو التقلص والانخفاض باستمرار ، كما هو واضح في (الجدول ٣٠) . ففي عام ١٩٥٥ ، بلغت الصادرات ما قيمة (١٥٨) مليون دينار ، وهذه القيمة تقل حتى عما كانت عليه قيمة الصادرات في بعض سني المدة بين عامي ٩٤٠ - ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٦ انخفضت قيمة الصادرات دون هذا المبلغ ، وعلى العكس من ذلك فقد ازدادت قيمة المستوردات باستمرار ، اذ كانت (٩٠) مليون دينار في عام ١٩٥٥ ، وما يزيد بمقدار (٦٠) مليون دينار عما كانت عليه عام ١٩٥٠ . ان السعر التجاري الذي كان قد تحسن في عام ٩٥٠/٩٥١ ، أخذ منذ ذلك الحين يتدهور بحدة ، وهو الآن أدنى بنسبة (٣٠٪) مما كان عليه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية . وهذه الحقائق تبيط اللثام عن اعتماد الاقتصاد العراقي الشديد على النفط .

٣٠٣ - ان قسما من هذه الزيادة في الاموال المستوردة يتمثل في استيراد البضائع الانتاجية (الرأسمالية) المقتضية لاغراض مشاريع الاعمار . ولكننا نرى ، حسبما تؤكد تحليلاتنا في الفصل التاسع من هذا التقرير ، انه يبدو ان القسم الاكبر من الزيادة في الدخل قد انفق على الاستيرادات ، دون ان تؤدي تلك المستوردات الى اى نمو اقتصادى محلى في العراق . وترجع هذه الزيادة بعض الشيء الي الميل المستمر نحو سياسة الاستيراد الحر من القيود ، حيث كان الاستيراد خاضعا الى قيود شديدة خلال فترة النقص في العملة الاجنبية عام ١٩٤٩ . ان الحملة في تطبيق سياسة الاستيراد الحر من القيود كانت قد نظمت بوجه خاص للحيلولة دون حدوث التضخم ، كما انها نظمت على اثر التوصيات شبه الاجماعية السابقة التي قدمها المشاورون والخبراء^(١٣٠) الاقتصاديون . هذا ، ومع ان بعض الصناعات قد احيطت بالحماية ، فان ارتفاع الطلب لم يتمخض عنه ارتفاع في الانتاج المحلى ، وانما تمخضت عنه في الغالب زيادة في الاموال المستوردة .

الجدول (١)

شروط الدفع وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢

(بالشللتات والبشسات)

الاسعار الاساسية كما في السجلات الحالية للطن الواحد ٣٦	كلفة الانتاج للطن	الربح للطن	حصة العراق عن الطن
شركة نفط العراق			
قبل التعديل ٩٣/١	١٣/-	٨٠/١	٤٠/١%
بعد التعديل ١٠٨/٤	١٣/-	٩٥/٤	٤٧/٨
شركة نفط البصرة			
قبل التعديل ٨٩/٧	١٣/-	٧٦/٧	٣٨/٣%
بعد التعديل ١٠٠/٦	١٣/-	٨٧/٦	٤٣/٩
شركة نفط الموصل			
قبل التعديل ٨٥/٨	١٣/-	٧٢/٨	٣٦/٤
بعد التعديل ٩٩/١١	١٣/-	٨٦/١١	٤٣/٥%

(١) ٣٦ تعين نوعية النفط

(٢) ان اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢ التي تحدد تساوى المساهمة في الارباح كان قد اعيد النظر بها في آذار سنة ١٩٥٥ على ان يعتبر ذلك نافذا في كانون ثانى سنة ١٩٥٤ .

المصدر - البنك الوطنى العراقى .

الجدول (٢)

تخمين الكميات الموجودة من النفط الخام

في الشرق الاوسط كما تستدل من النشرات المختصة

« بملايين الاطنان المترية »

عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦		عام ١٩٥١ - ١٩٥٣		
٣٠	٣٠	٤١	٤١	البحرين
٤٠٢٥	٣٦٠٠	١٧٢٢	١٧٢٢	ايران
٢٩٠٠	٢٦٥٠	١٤٧١	١١٦٣	العراق
٦٧٥٠	٥٤٠٠	٣٤٤٤	٢٠٣٧	السعودية
١٩٥	١٩٥	١٦٣	١٣١	القطر
٩٠	٧٠	—	—	المنطقة المحايدة
٥٧٢٥	٤٨٧٠	٢٤٢٧	١٣٤٨	المملكة العربية السعودية
٣٥	٢٠	٢٩	٢٦	مصر
١٩٣٠٠	١٦٨٣٥	٨٢٦٩	٦٤٦٨	المجموع
—	—	١١	٣	تركيا
٤٧٢٠	٤٦١٠	٣٨١٠	٣٥٧١	الولايات المتحدة الاميركية
١٨٦٠	١٦٨٥	١٣٨١	١٣٨٧	فرنزويلا
٣٣٥٠	١٤٧٠	—	—	الاتحاد السوفيتي وغيرها
٣١٢٤٥	٢٦٠٥٥	١٥٥٨٠	١٢٩٥٤	المجموع العالمي

المصادر - احصائيات سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٣ للامم المتحدة (*)
(ملخص التطورات الاقتصادية الحديثة في الشرق الاوسط) ١٩٥٢ - ١٩٥٣
وجداول (٧) صفحة (٤٠) سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ من شركة النفط البريطانية
والنشرة الاحصائية لصناعة النفط في العالم ، ١٩٥٦ .

ملاحظة - ان المعلومات لعامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ ولعامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦
أخذت من مصدرين منفصلين ، لذا قد تكون متطابقة تماما .

(*) ان أرقام الامم المتحدة المبينة على شرقى شركة الخليج للنشر و نفط
العالم (هوستن تكساس) في ١٥ تموز سنة ١٩٥١ و ١٥ آب
سنة ١٩٥٣ .

الجدول (٣) واردات ومصرفات مجلس الاعمار في العراق (بهلايين الدنانير)

المجموع (١)	نيسان ٥٥ شباط ٥٦	نيسان ٥٤ آذار ٥٥	نيسان ٥٣ آذار ٥٤	نيسان ٥٢ آذار ٥٣	نيسان ٥١ آذار ٥٢	الواردات
١٩٥٦-١٩٥١						
١٦٣٥ ٥٤	٥٩ ١٥	٤٠ ٠٠	٣٤٨ ٠٥	٢٢٩ ١٠	٦٧ ٠٨	واردات النفع مشتريات
١٦٨٠	٦٠٦	٤٠٧	٣٥٣	٢٤٠	٧٥	مجموع الواردات
						المصرفات
٢٥ ٢٥	٢٦ ٨٨	٠٣ ٨٥	٠٣ ٤٨	٠٣ ٢٥	٠٣ ٠٨	المصرفات الحقيقية
١٥ ٩٦	٥٦ ١٤	٤٣ ٢٧	١٩ ٢٥	١٨ ٢٣	٠٦ ٠٨	الإدارة والدراسات والتنظيم
٧٤ ٥٠	٠٣ ٢٤	٢٠ ٢٠	٢٣ ٠٥	١٠ ٠١	٠٨ —	مشاريع الري
١٢٥	٧٥	—	—	٥٠	—	الطرق الرئيسية والجسور
						المباني والمؤسسات
						أحياء الأراضي
						الصناعات
						مصرفات أخرى
٧٨٦ ٨٩٤	٢٩٥ ٣١٠ +	٢٠٩ ١٩٩ +	١٢٣ ٢٣٠ +	١٢٨ ١١٢ +	٣١ ٣٣ +	مجموع المصروفات
(د)	١٠٢٣	٨٣٣	٦٤٦	٢٠٥	٩٤	الفاصل الحقيقي (+) أمر المعين (-) الاحتياطي الاجنبي ١ - الى شباط ١٩٥٦

- ب - المصادر - قوانين الاعمار رقم ٣٥ (١٩٥١) ورقم ٢٥ (١٩٥٢) ورقم ٤٥ (١٩٥٥) ورقم ٥٤ (١٩٥٦) .
 ج - كما كان الوضع في شهر كانون الاول في السنة التالية .
 د - في كانون الاول سنة ١٩٥٦ ، بلغ الاحتياطي الاجنبي ١٢١ مليون دينار .
 هـ - النشرة الفصلية للبنك المركزي العراقي تشير في اول - كانون اول ١٩٥٦ .

الجدول (٤) مجلس الاعمار

القروض الممنوحة للمؤسسات الشبه رسمية

تاريخ تسديد القروض	عدد الاقساط	الفائدة	المبالغ المعادة لحصد اليوم	المبالغ المدفوعة	القروض المصدقة	المتسلم
			دينار	١٠٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار	
٦١-١٢-١	٢٠ قسط	١٪ سنويا	—	١٠٠٠	١٠٠٠	مصصلحة نقل الركاب العامة
٧٨-٦-١٦	٢٠ قسط	١٪ سنويا	—	٤٠٠	٤٠٠	بلدية البصرة
٦٢-١-١	٧ اقساط	١٪ سنويا	٧٥	٥٠٠	٥٠٠	مصصلحة المسكائن والآلات الزراعية
٥٩-١٠-٥	٤ اقساط	١٪ سنويا	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠	مصصلحة مصافي النفط الحكومية
٥٩-١٠-٥	٤ اقساط	٢٪ سنويا	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠	رقم (١)
٥٩-١٠-٥	٤ اقساط	٢٪ سنويا	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠	مصصلحة المصافي الحكومية رقم (٢)
٦٠-٩-١	٥ اقساط	بدون فائدة	٩٠	٥٣٥	٥٣٥	مصصلحة مصافي النفط رقم (٣)
٧١-١١-١	١٧ قسط	١٪ سنويا	١٥	١٢٨	١٢٨	بلدية الموصل
٧١-١١-١	١٧ قسط	١٪ سنويا	١٥	١٢٤	١٢٤	بلدية النجف رقم (١)
٧١-١١-١	١٧ قسط	١٪ سنويا	٤	٦٦	٦٦	بلدية النجف رقم (٢)
٧١-١١-١٠	١٧ قسط	١٪ سنويا	٨	٦٧	٦٧	بلدية كركوك رقم (١)
٧٢-١-١٦	١٧ قسط	١٪ سنويا	٢٤	٤٠	٤٠	بلدية كركوك رقم (٢)

٧١-١-١	١٧ قسط	١/١ سنويا	—	٤٢	٤٢
٧٣-١-١٦	١٧ قسط	١/١ سنويا	—	٢٥	٢٥
٧٩-٩-١	٢٠ قسط	١/١ سنويا	—	١٠٠٠	١٠٠٠
٧٩-٩-١	٢٠ قسط	١/١ سنويا	—	١٠٠٠	١٠٠٠
٦٦-٨-١	١٢ نصف سنوي	١/٢ سنويا	—	١٥٠٠	٥٠٠٠
٧٣-١-٢٤	١٧ قسط	١/١ سنويا	٠.٩	١٥	١٥
٧٠-٨-١٥	١٥ قسط	١/٢ سنويا	٣٣.٣	٦٦٥	٦٦٥
٧٣-١٢-١	١٥ قسط	١/٢ سنويا	—	٢٥٠	٢٥٠
٧٣-١-١٦	١٧ قسط	١/١ سنويا	—	٤١	٤١
٧٤-١-١٦	١٥ قسط	١/٢ سنويا	—	٢٥٠	٢٥٠
٧٢-٣-٢٥	١٢ نصف سنوي	بدون فائدة	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٧٨-٤-١	٢٠ قسط	١/٢ سنويا	—	٢٥٠٠	٢٠٠٠
٧٢-٤-١	١٠ قسط	١/٢ سنويا	—	—	٢٥٠٠
			٢٤٣.٦	٢٢٠.٣٨	٣٤٦.٤٨

بلدية السلطانية رقم (١)
بلدية السلطانية رقم (٢)
أمانة العاصمة رقم (١)
أمانة العاصمة رقم (٢)
أمانة العاصمة رقم (٣)
بلدية زاو ندوز
لجنة إسالة الماء
إدارة واردات الشهداء « صندوق
لشهداء الجيش »
بلدية أربيل
المصرف الصناعي
البلديات بواسطة المصرف الوطني
العراقي
البلديات رقم (٢)
البلديات رقم (٣)
المصرف العقاري
لجنة تنظيم تجارة الطيوب

المصدر - مجلس الاعمار في العراق

الجدول (٥)

مختلف خطط الاعمار المرسومة للعراق

	أ			ب			ج		
	١٩٥١-١٩٥٦	%	١٩٥٥-١٩٥٩	١٩٥١-١٩٥٦	%	١٩٥٥-١٩٥٩	١٩٥٥-١٩٥٩	%	١٩٦٠-١٩٥٥
١ - الإدارة والدراسات	٣٢	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٢ - البرى والسيطرة على الفيضان	٣٢	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٣ - انشاء المصايد الحيوانية والنباتية والآبار	٥٣	٣٤	٥٥	٣٩	٠٣	٥	٣٥	٠٣	٧
٤ - التصانة والتعدين والثروة السكهر بائية	١٢٧	٨١	٧٥	٤٣	٠٣	٥	٣٥	٠٣	٧
٥ - الطرق	٣١	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٦ - الجسور	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٧ - الموانئ الجوية	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٨ - السكان الحديدية	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
٩ - الموانئ البحرية	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٠ - الاسسكان	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١١ - المباني العامة (المشاريع الرئيسية)	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٢ - المباني العامة (المشاريع الصغرى)	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٣ - المصانف ودور الاستراحة	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٤ - الصحة المسامة	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٥ - المعاهد الثقافية	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤
١٦ - متفرقات	٣٠	٢٠	١٥	٠٦	٠٣	٥	٧٤	٠٣	٤

أ - مجموعة القوانين الخاصة بمجلس الاعمار لسنة ١٩٥٢

ب - مقترحات (البنك الدولى للتعمير والانشاء)

ج - قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المبدل للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ حول المباح العام لمجلس الاعمار في العراق .

الجدول (٦)

العراق - الدخل القومي والإنتاج القومي

بلايين الدينار		٪ من مجموع		بلايين الدينار	
		بالمسئاة			
٢٧	٧٨ر٢	النفط	٢٢	٦٥ر٢	أنواع الدخل
٢٤	٧٠ر٠	الزراعة	١٣	٣٨ر٢	أجور ورواتب
١٢	٣٣ر٧	مصنوعات وأبنية	٧	٢١ر٤	المخفولات العينية
١١	٣١ر٠	التجارة والتوزيع	٣٤	٩٨ر٨	إيجارات
٦	١٨ر٩	ملكية الدور والمباني الأخرى	٢٤	٦٨ر٨	الأرباح والقوائد
١٧	٤٩ر١	الخدمات			صافي واردات النفط
١٠٠	٢٩٢ر٤	الإنتاج القومي	١٠٠	٢٩٢ر٤	صافي الدخل القومي

المصدر - اكتشاف الحقائق في العراق - محاضرة الى نادي حقول النفط في كركوك ، القاهها الدكتور كي . جي . فلولان
حزيران ١٩٥٨ .

الجدول (٧)

مصرفات واستيرادات الاعمار ١٩٥٢ - ١٩٥١

١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٥١	
الزيادة عن سنة ١٩٥١	الزيادة عن سنة ١٩٥٤	حقيقه	الزيادة عن سنة ١٩٥٣	حقيقه	الزيادة عن سنة ١٩٥٢	حقيقه	الزيادة عن سنة ١٩٥١	حقيقه	حقيقه	
٣٦	٤	٥٤	٥	٥٠	١٤	٤٥	٢	٣١	٢٩	مصرفات ميزانية الحكومة
٢٦٤	٨٦	٢٩٥	٨٦	٢٠٩	٠	١٢٣	٩٧	١٢٨	٣١	مجموع مصرفات مجلس الاعمار
٥٢٤	١٢٦	٨٣٥	٢٦	٧٠٩	١٣٥	٥٧٣	١١٧	٤٣٨	٣٢١	مجموع مصرفات الحكومة
٢٦	١٤	٩٧	٥	٧٣	٦	٦٨	١١	٦٢	٥١	مجلس الاعمار
										مجموع الاستيرادات
										منهسا :-
١٣	٠٨	١٣٧	١٦	١٢٩	٠٨	١١٣	١٩ -	١٠٥	١٢٤	مسوحات
٣٧	١٧	١٤٠	١٩	١٢٣	٠٢	١٠٤	٠٧ -	١٠٢	١٠٣	اغذية « اطعمة »
٢٣	٢٩	٦١	٠٧ -	٣٢	٠٣ -	٣٩	٠٤	٤٣	٣٨	بضائع استهلاكية
١١	٤٨	١٤٦	١٧ -	٩٨	٢	٨١	٢٥	٦١	٣٦	المواد الانشائية الثابتة
١٥٣	٧٣	٢٥٥	٣٧ -	١٨٢	٦٤	٢١٩	٥٣	١٥٥	١٠٢	البضائع الانتاجية
٢٩	٢٣	٧٢	٠٦	٤٩	١٥ -	٤٣	١٥	٥٨	٤٣	مواد خام

ميزانيات الحكومة لاقطار الشرق الاوسط واحصائيات المراق للتجارة الخارجية

المصادر وكالة القوات الدولية للامم المتحدة

الجدول (٨) المنتجات في بعض الاقطار

« ١٠٠ كغم للهكتار »

القطر	القمح				الذرة				البنجر			
	معدل ٩٥٢-٩٤٨	٩٥٥	٩٥٤	معدل ٩٥٢-٩٤٨	٩٥٥	٩٥٤	معدل ٩٥٢-٩٤٨	٩٥٥	٩٥٤	معدل ٩٥٢-٩٤٨	٩٥٥	٩٥٤
٢٢٢	٤٧	٢٨	٢٥٢	٢٢٢	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٣٣٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥
٢٢	٤٤	٢٢	١٤٣	١٤٣	١٥٣	١١٢	١١٢	١٣٣	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
١٠	١٣	١٢	١٠٧	٢٢٣	٢٢٣	١١٠	١٨٤	٢٢٧	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
			٨١	٦٣	١١٠	٨٣	٨٣	٢٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
			٨٣				٨٣					

١
٢
٣
٤

المصادر :-

- (١) الكتاب السنوي للإنتاج - منظمة الغذاء والزراعة العالمية .
- (٢) المخصن الإحصائي للعراق - محسوبة من منتجات الأولية التي كانت بها أكثر من ٨٠٪ من الأراضي المزروعة معتمدة في ربيها على الأمطار أو السقي .

الجدول

توزيع ملكية

« ملك ممنوحة بالزمة »

نسبة المساحة المشمولة بمسح

اللواء	نسبة المساحة الكلية المشمولة بمسح الكادسترو	١٠٠-١-١٠٠ دونم	٥٠٠-١٠٠-١٠٠ دونم	١٠٠٠-٥٠٠-١٠٠ دونم
الموصل	٦٤٢	١٧١	٤١	٢٨
أربيل	٣١٧	١٩٩	١٢٧	٤٧
كركوك	٤٤٤	٣٢٤	١٣٩	٥٠
السليمانية	١٤٣	٢٤٧	١٨١	٨٩
ديالى	٣٧٩	٤١	٩٨	١١٣
الرمادي	٤٦٦	٢٤٠	٣٦٣	٨٢
بغداد	٦٨٧	١٣٨	١٧١	١٠٧
الكوت	١٠٠٠	١٨	٥٤	٤٤
الحلة	٩٤٧	١٨٤	١٣٧	٩٤
كربلاء	٤٢٥	١٥٧	٧٦	١٦
الديوانية	٢٦٢	١٦٤	١٩٠	٩٩
البصرة	٢٠٦	٢٥٥	١٦٥	٦٨
العمارة	٣٧٧	٢٩	٢٧	٥٠
العراق	٥٠٠	١٥٧	١١٠	٦٢

المصدر - البنك الدولي للتعمير والانماء الاقتصادي للعراق سنة ١٩٥٢

الاراضى الخاصة

الكادسترو فى ملكيات

ومفوضة بالطابو «

أكثر من ١٠٠٠٠ دونم	أكثر من ١٠٠٠ دونم	أقل من ١٠٠١ دونم	أقل من ٥٠١ دونم	١٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠٠١ الى ١٠٠٠٠
٢٧ر٢	٧٦ر٠	٢٤ر٠	٢١ر٢	٣٧ر٢	٤٨ر٨
٥ر٣	٦٢ر٧	٣٧ر٣	٣٢ر٦	٥ر٣	٥٧ر٤
١٨ر٩	٤٨ر٧	٥١ر٣	٤٦ر٣	١٨ر٩	٢٩ر٨
٥ر٩	٤٨ر٣	٥١ر٧	٤٢ر٨	٥ر٩	٤٢ر٤
١٣ر٥	٧٤ر٨	٢٥ر٢	١٣ر٩	١٣ر٥	٦١ر٣
١٢ر٥	٣١ر٥	٦٨ر٥	٦٠ر٣	١٢ر٥	١١٩ر٠
٢٠ر٩	٥٨ر٤	٤١ر٦	٣٠ر٩	٢٠ر٩	٣٧ر٥
٥٢ر٧	٨٨ر٤	١١ر٦	٧ر٢	٥٢ر٧	٣٥ر٧
١٧ر٥	٥٨ر٥	٤١ر٥	٣٢ر١	١٧ر٥	٤١ر٠
٣١ر٣	٧٥ر١	٢٤ر٩	٢٣ر٣	٣١ر٣	٤٣ر٨
٢٠ر٦	٥٤ر٧	٤٥ر٣	٣٥ر٤	٢٠ر٦	٣٤ر١
٧ر٣	٥١ر٢	٤٨ر٨	٤٢ر٠	٧ر٣	٤٣ر٩
٧٥ر٨	٨٩ر٤	١٠ر٦	٥ر٦	٧٥ر٨	١٣ر٦
٢٤ر٣	٦٧ر١	٣٢ر٩	٢٦ر٧	٢٤ر٣	٤٢ر٨

الجدول

الانتاج

الشعر		الخططة			
١٩٥٤ - ١٩٥٣		المعدل		١٩٥٤ - ١٩٥٣	
المحصول	القيمة			المحصول	القيمة
بآلاف	بآلاف	٥٣/٩٥٢ - ٥٠/٩٤٩		بآلاف	بآلاف
الاطنان	الدولارات	المحصول	الناتج	الدولارات	الاطنان
العراق :					
١٢٠٠	٧٥	٧	٦٢	٣٤٥٠	٥٦
—	—	٨	١	—	—
١٥٣٦	٩٦	٦	١١	١٦٠٢	٢٥
٣٢	٢	٣	٢	١٢٣	٢
٣٣٦	٢١	١٠	٢٠	١٦٠٢	٢٥
٤٠٣٠	٢٥٠	٤	٧٦	١٣٢٤٤	٢١٥
١٠٨٨	٦٣	٨	١٥	١٠٤٧	١٧
١٢١٦	٧٦	١١	١٦	١١٧٠	١٩
١١٨٤	٧٤	٧	٧٦	٢٤٦٤	٤٠
١٨٧٢	١١٧	٦	١١	٤٢٥٠	٦٩
١٠٤٠	٦٥	١٠	٥٠	٢٥٨٧	٤٢
١٣٩٣	٨٧	٤	٣٠	٢٥٨٧	٤٢
٣٧١٨	٢٣٢	٤	١٢٩	٢٩٤٤٣	٤٧٨
١٢٩٦	٨١	٥	٦٤	٧٨٨٣	١٢٨
١٩٨٢٤	١٢٣٩	٦	٥٦٣	٧١٤٥٦	١١٦٠
المجموع :					

المصدر - جمعت من النشرة الإحصائية العراقية

(١٠)

الزراعي

الغالل الثلاثة		الرز				المعدل	
١٩٥٤ - ١٩٥٣		١٩٥٤ - ١٩٥٣				٥٣/٩٥٢ - ٥٠/٩٤٩	
دخل الفرد	القيمة	المعدل	القيمة	المحصول	المحصول	المحصول	المحصول
الواحد من	الكلية	٥٣/٩٥٢ - ٥٠/٩٤٩	بآلاف	بآلاف	بآلاف	بآلاف	بآلاف
السكان		الناتج	الدولارات	الاطنان	الاطنان	الناتج	الناتج
٨	٧١٨٥	٩	١٣	٣٧٥	١٧	٨	٧٠
—	—	٧	٠٦	—	—	—	—
٦٢	١٩٠٨٥	١٥	٤٨	١٣١٨٢	٥٩٦	٨	٥٢
١٥	٢٠٣	٧	٠٢	—	—	١٠	٣
١٤	٢٥٤٣	١٠	٠١	—	—	١٣	١٦
٧٦	٢٥٤٦٠	٣٠	٣	١٠١٦	٤٦	٧	٧٦
١٥	٥٣٨٥	٢٣	٧	١٥٢٥	٦٩	١٠	٨١
٢٧	٧٣٧٣	٩	٧	٢٨٩٥	١٣١	١١	٨١
٤٧	١١١٥٥	١٤	٧	٥٣٧٦	٢٤٣	١٣	١٥٩
٥٠	١١٩٣١	٣١	٤	١٤٣٩	٦٥	٦	١٤
٤٠	١٤٩٤٣	٢١	٣٤	٩٤٤٤	٤٢٧	٩	٧٤
٢٩	٨٤٣١	١٧	٥	١٩٤٨	٨٨	٧	٧٩
٧٢	٤١٧٦٣	١٧	٥	١٩٢٨	٨٧	٦	١٠٣
٤٩	١٢٢٤٥	١٥	٣	٧٣١	٣٣	٨	٤٤
٣٥	١٦٥٨٢٢	١٦	١٢٥	٣٩٨٢٤	١٨٠٢	٩	٨٥٢

الجدول (١١)

النفقات المنزلية الشهرية في مدينة بغداد (أ)

(كانون ثاني - شباط سنة ١٩٥٤)

دينار	% النسبة المئوية من المجموع	
١١٢٤٠	٥٦٫٩	مجموع الاطعمة
٤٦٧٠	٢٣٫٦	ويدخل فيها الحبوب
٢٠٩٠	١٠٫٦	واللحوم
١٣٠٠	٦٫٦	والدهنيات
٠٦٦٠	٣٫٤	والسكر
٠٥٢٠	٢٫٦	والشاي
٤٠ ر	٧٫١	الالبسة
٤٣ ر	٧٫١	الوقود والانارة
٠٠ ر	٥٫٠	الامتعة المنزلية والاثاث
٧٨ ر	٩٫٠	الايجار
٨٩ ر	١٤٫٦	المتنوعات
٧٦ ر ١٩	١٠٠٫٠	المجموع

المصدر - النشرة الاحصائية العراقية (لسنة ١٩٥٥)
أ - معدل حجم العائلة - ٦٫٩٦ شخص

الجدول (١٢)

معلومات عالمية عن كمية العمل والقوى العاملة فى العراق

كمية العمل	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
الذكور	١٩٠	١٨٠	١٨٥	٥٥٥
الاناث	٩٠	٨٠	٨٥	٢٥٥
المجموع	٢٨٠	٢٦٠	٢٧٠	٨١٠

القوى العاملة

الرجال	٢٣٥	٢٨٥	٢٣٠	٧٥٠
النساء	١٣١	١٩٧	١٤٣	٤٧١
الاحداث	١١٠	١١٠	٧٦	٢٩٦
المجموع	٤٧٥	٥٩٠	٤٥٠	١٥١٥

المصدر : مأخوذ عن النشرة الاحصائية العراقية والتقويم الزراعى

الجدول (١٣)

مواسم العمل للذكور

العدد المطلوب في	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثاني	٦٠	١٠٥	٩٠	٢٥٥
شباط	٦٠	١٠٥	٩٠	٢٥٥
مارت	٦٠	١٢٥	٩٠	٢٧٥
نيسان	٢٧٠	١٥٥	١٦٠	٥٨٥
مايس	٣٨٥	٢٠٥	٢٣٥	٨٢٥
حزيران	١٤٠	١٢٠	١٨٥	٤٤٥
تموز	٧٠	٩٥	١٤٠	٣٠٥
آب	٧٠	٩٠	١٣٥	٢٩٥
أيلول	٧٠	٢٠٥	٢٦٥	٥٤٠
تشرين أول	٢٧٠	٢٥٠	٢٦٥	٧٨٥
تشرين الثاني	٣٤٥	١٨٠	١٣٠	٦٥٥
كانون أول	٢٠٠	١٢٥	٩٥	٤٢٠
العدد الموجود :-				
الرجال	٢٣٥	٢٨٥	٢٣٠	٧٥٠
الاحداث	١١٠	١١٠	٧٦	٢٩٦
مجموع العمال الذكور	٣٤٥	٣٩٥	٣٠٥	١٠٠٤٥

الجدول (١٤)

مواسم العمل للاناث

العدد المطلوب فى :-	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثانى	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
شباط	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
مارت	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
نيسان	٢٠٠	١٠٠	٧٠	٣٧٠
مايس	٣٤٥	١٥٥	١٠٥	٦٠٥
حزيران	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٧٠
تموز	٣٥	٥٠	١٠٠	١٨٥
آب	٣٥	٥٠	١٠٠	١٨٥
أيلول	٣٥	٥٥	١١٠	٢٠٠
تشرين الاول	٣٠	٤٥	٧٠	١٤٥
تشرين الثانى	٢٥	٢٥	١٥	٦٥
كانون الاول	٢٠	٣٠	١٥	٦٥
العدد الموجود من				
العاملات الاناث	١٣١	١٩٧	١٤٣	٤٧١

الجدول (١٥)

مواسم العمل لمختلف أصناف العمال

العدد المطلوب في :-	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثانى	٨٠	١٨٠	١٣٥	٣٩٥
شباط	٨٠	١٨٠	١٣٥	٣٩٥
مارت	٨٠	٢٠٠	١٣٥	٤١٥
نيسان	٤٧٠	٢٥٥	٢٣٠	٩٥٥
مايس	٧٣٠	٣٦٠	٣٤٠	١٤٣٠
حزيران	٢٤٠	١٩٠	٢٨٥	٧١٥
تموز	١٠٥	١٤٥	٢٤٠	٤٩٠
آب	١٠٥	١٤٠	٢٣٥	٤٨٠
أيلول	١٠٥	٢٦٠	٣٧٥	٧٤٠
تشرين الاول	٣٠٠	٧٩٥	٣٣٥	٩٣٠
تشرين الثانى	٣٧٠	٢٠٥	١٤٥	٧٢٠
كانون الاول	٢٢٠	١٥٥	١١٠	٤٨٥
مجموع القوى العاملة المتوفرة	٤٧٥	٥٩٠	٤٥٠	١٥١٥

الجدول (١٦)

المستورد من منتجات الخشب والورق الى العراق

للالعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٥

١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	
٢ر٤	٩ر٦	٠ر٥	٣ر١	الخشب واللحاء للصبغة
٢٦ر٦	٣٠ر٦	١٥ر٧	١٤ر٦	ورق التصوير
٩٢ر٥	١٧٧ر٣	١٦١ر٤	١٧٩ر١	الشاخات
٢٦٣١ر٣	١٨٣٥ر٤	١٨٧٣ر٣	١٧٣٩ر٢	الخشب - المجموع
				بما فيه :
٣٣ر٧	١٤ر٨	١٤ر٨	١٩ر٥	خشب الوقود
٣٠ر٦	٢١٤ر١	٢٢٩ر٤	٤١٧ر٠	صناديق لتعبئة التمر
١ر٢	٠ر٧	١٥ر٧	١٠ر٠	براميل وأوعية
٨٨ر١	١١٣ر٠	٤٧ر٧	٥٩ر٥	مواد مصنوعة
٢٢٩ر٥	٢١٨ر٠	٣٦٣ر٣	٣١٧ر٢	خشب الصاج (سيم)
٦ر٧	٤ر١	٩ر٨	-	الصاج (فانس)
٣٥٨ر٣	٢٠٣ر١	١٩٧ر٩	١٨٥ر٤	خشب المانجو
١٠٣١ر٣	٦٤٣ر٨	٧٠١ر١	٤٦٦ر٩	الصنوبر
٢١ر٦	١٧ر٦	١٤ر٦	١٦ر٧	الصندل
				عوارض السكك الحديدية
٤٤٤ر٤	١٦١ر٦	٢ر٩	٣٨ر٣	(والترام)
				المواد الغير كاملة الصنع
٣٨٥ر٩	٢٤٤ر٦	٢٧٦ر١	٢٠٥ر٥	والمتنوعات
١٣ر٣	٥ر٨	٥ر٥	١٢ر٠	مواد لصنع الورق

١٣١٤ر٥	١٢٤١ر٥	٩٥٥ر٢	١٣٩٦ر٨	الورق والكرتون
بما فيه :-				
الكرتون على شكل صفائح				
١٥٤ر٧	١٣٨ر٤	١٠٧ر٤	١٣١ر٩	ولفات
١٧٢ر٧	٧٨ر٢	٥٠ر٣	٤٢ر٠	الكرتون المستعمل في البناء
٢٢ر٥	٢٨ر٩	٢٧ر٠	١٣٠ر٥	الكرتون المستعمل في التغليف
٢٤٤ر٦	١٥٨ر٠	١٤٧ر٨	١٦٩ر١	الورق على شكل صفائح ولفات
٥١ر٩	٢٥ر٢	٤٢ر٥	٦٢ر١	للصحف
الورق المعد (المشمع وأوراق				
٤٦٩ر٥	٥٩٢ر٧	٣٨١ر٤	٦٥٦ر٨	السكاير والكاربون وغيرها)
الصناديق الجاهزة والظروف				
١٦٨ر٠	١٩١ر٤	١٨٩ر٢	١٨٤ر٦	كراسات ورق للكتابة
٣٠ر٦	٢٨ر٧	٩ر٦	١٩ر٨	المتنوعات
٤٠٨٠ر٦ ٣٣٠٠ر٢ ٣٠٠١ر٦ ٣٣٤٠ر٨				المجموع الكلي

المصدر - احصائيات التجارة الخارجية العراقية - ويدخل من هذه الأرقام ما تستورده شركات النفط

الجدول (١٧)

الصناعات العراقية

الكمية المنتجة بالنسبة لرأس المال (٦)	نسبة الربح (٦)	رأس المال الداقم لكل عامل بالدينار	أجرة العامل الواحد بالدينار	مجموع العمال	العمال لكل مؤسسة	عدد المؤسسات	الصناعة
٨٧	٧٠	٣٠	٥٨	٣٨٨	٦٧	٦٠	١ - المبالغ الطبرية
١٨٤	١٧٦	٩١	٥١	٢١	٣	٧	٢ - المجازر
١٢٠	٥٩	١٧	٦	٤٧٦	٣	١٣٠	٣ - الإلبان
٩	٢٠	٢٨	٢١	٨٢١٧	٩٩	٩٨	٤ - حفظ الفواكه وتعليف التمور وغيرها (٢)
٠٩	٠٨	٢٤٦	٧٢	٣٢٦٨٣	٤	٩٥٤	٥ - مطاحن طوب
١٧٩	٥٤	٢٦	٦٠	٥١٩٩	٣	١٥٦٣	٦ - المخازن
٥١	٢٠٢	١٩٤	٦٣	٨٠٩	٥	١٧٦	٧ - صنع الطلويات
٢٢	١٠	١٥٦	٤٦	٤٥١	٤	١٢٧	٨ - الإطعمة الاخرى
١٠١	٠٧	٢٠٤٧	١٧	٣٠٤	٤٣	٧	٩ - المشروبات الروحية وصناعة البيرة (٣)
٢٣	٢١	٤١٦	١٢١	٥٦٧	١٠	٥٦	١٠ - المرطبات والمياه الغازية

الصناعة	عدد المؤسسات	العمال لكل مؤسسة	مجموع العمال	اجر العامل الواحد بالدينار	رأس المال العامل بالدينار لكل رأس	نسبة الربح (٦)	الكمية المنتجة بالنسبة لرأس المال (٦)
١١- السجائر والتبغ	١٠٥٧	٤	٣٩٨٨	٦٧	٥٠	٨٩	١٩٣
١٢- الغزل والنسيج وغيرهما	٢٢٤٨	٩	٢٠٥٨	٧٧	٢٧	٠٧	١٥
١٣- صنع الخبال	٤٤	٣	١٣٥	٣	٤	٦٠	٧٦
١٤- المنسوجات الأخرى	٥٩٩	٥	٢٩٧٠	١٧	٤٧	٢٩	٢١
١٥- صناعة الأحذية	١٢٣٩	٢	٢١٨٦	٥٢	٨٠	٣٧	٥٥
١٦- تصنيع الأحذية	٧٣٩	١	١٠٢٨	١٤	٢٣	٤٨	٨٣
١٧- الخياطة	٢٣٦	٣	٧٣٨٥	٢٣	٤١	٤٠	٥٤
١٨- طبع الانسجة	٦١١	٢	١٠٨٧	٢٣	٩	١٤	٢٦٧
١٩- التجارة	١٩١٤	٢	٣٣٣٧	٢١	٣٢	٤٦	٧٧
٢٠- صناعة الآلات	١٨٤	٤	٦٩٨	٩٤	٦٠	٥٨	٨٨
٢١- المواد المستعملة من الورق والكارتون	٥	٣	١٤	١٢٢	٥٧١	٢٠	٢٧
٢٢- الطباعة وما شابه	١٣٢	٧	٩٥٩	١٢٣	٣٦٣	١٨	٢٩
٢٣- الدباغة	٩٦	٧	٦٤٦	١٠٦	٣٢٦	١٣	٢٩
٢٤- البضائع الجلدية	١٢١	٢	٢١٥	١٨	٩	٢٣٦	٢٣٨

٢٥- المنتجات المطاطية	٣	١	٤	—	٦٢	٢٩٩	٤٠٠
٢٦- الصابون والمواد الكيميائية	٥٣	٢٠	١٠٤	١٠٣	٩٨٨	٠٧٧	١٩٤
المتنوعة	١٦	٦	١٠٤	٦٠	١٢٤	٢٠٠	٢٧٧
٢٧- صناعة الغاز	٢٠٣	٣٤	٦٨٤٠	٧١	١٥٦	٠٤٠	١٣٣
٢٨- صناعة العلبات	٩	٢	١٩	٢٠	٩	٢١٠٨	٢٥٠٠
٢٩- المنتجات الزجاجية	١٤٠	٥	٧٣٠	٨٨	٨٦	٤٠٠	٥٠٨
٣٠- صناعة الفخار والكاشي	٢٦٦	٩	٢٥٥٨	٨٤	٤٦٧	٠٩	٨٢٤
٣١- المستحضرات الجلدية والجلد	٦٨	٥	٣٣٩	٧٥	٣٩٤	٠٩	١٣٧
٣٢- الحديد والصلب (الصلب)	٢٣٤٦	٢	٥٣٧٥	٢٠	٨١	١٣٧	٣٢٤
٣٣- المنتجات المعدنية	١٥٧	٢	٣٠٠	٢٠	٢٣	٦٥٠	٨٢٤
٣٤- الأجهزة الكهربائية	٥	٨٨	٤٤٢	١٦٨	٦٤٥	١٥٠	١٣٧
٣٥- بناء وتشييد السفن	٣١٣	٢١٣	٢٥٠٦	١٧٣	٢٨٣	—	—
٣٦- معامل تصنيع السكاك الحديدية	١٣٩	٢	٤٠٤٦	٥٤	٧١	١٦١	١٣٩
٣٧- تصنيع السيارات	٢١٠	١	٢٧٥	٢٦	٢٩	٥٣٧	٥٣٧
٣٨- تصنيع الساعات	٨٦٢	٢	١٦٠٤	٢٥	١٣	١٠٩	٢٨١
٣٩- صناعة المطي							

الكمية المنتجة بالنسبة لكل رأس المال (٦)	نسبة الربح (٦)	رأس المال الدائم لكل عامل بالدينار	أجرة العامل الواحد بالدينار	مجموع العمال	العمال لكل مؤسسة	عدد المؤسسات	الصناعة
٠.٥	٠.٥	٣٦٨	٣٣	١٥	١	١١	٤٠- آلات الموسيقى
٠.٣	٠.٢	١٠٢٦٣	٩٣	١٩	٦	٣	٤١- مطاحن الجربوب ومعامل النخل (٤)
٠.٥	٠.٤	٦٨٨	٥٦	٩٥٤	٣	٣١١	٤٢- الصناعات الأخرى
٢٠٦	٢٠	٤١١	١١٧	٤٦٧٩	١٢٨	٣٩	٤٣- الأعمال الإنشائية
٠.٤	٠.٤	١٠٨٦٣	١٨٣	١٢٥٩	٢٨	٤٩	٤٤- توليد الكهرباء
١٠	٠.٩	٣١٥	٩٨	٨١٥	٢٤	٢٤	٤٥- أسالة الماء
٠.٤	٠.٣	٢١٨٧	١٨٠	١٣٨٤	٦٣	٢٢	٤٦- الماء والكهرباء
—	—	١١٧	١٦٩	١٠٣	٢٤	٣	٤٧- متنوعة (٥)
				٦٣	٩٠٢٩١	٢٢٤٦٠	المجموع

المصدر - الإحصاء الصناعي العراقي ١٩٥٥

- ١- الجازر التي تهيء أعمال دائمية لعمالها وموظفيها
- ٢- الملاحقات والتفاصيل الخاصة بتغليف التمور في التقرير الخاص مدينة البصرة .
- ٣- وبضمنها مؤسسات صناعة البنيذ (الثراب)

- ٤ - وهذه مجموعة خاصة بالعراق وماتان الصناعتان تكمل احدهما الاخرى . لاجتهدا الى قوة ميكانيكية كبيرة نسبيا . فنوعها الصناعة المذكوران قابلان للتداخل فعليا .
- ٥ - وتشمل مؤسسة واحدة في كل من المجموعات التالية ١ - تصليح المسكائن (الرموز اليها رقم ٣٦٠) تصليح أجزاء السيارات (الرموز اليها رقم ٣٨٣) معامل تصليح المواصلات (الرموز اليها رقم ٧٣٠)
- ٦ - نسبة الارباح = مجموع المدخولات - مجموع تكاليف التشغيل $\frac{\text{مجموع المدخولات}}{\text{مجموع التكاليف التشغيل}} = \text{معدل الانتاج}$ $\frac{\text{مجموع المدخولات}}{\text{راس المال الثابت}}$

الجدول خلاصة توزيع الصناعات

اللسواء	عدد المؤسسات	عدد العمال	معدل عدد العمال في كل مؤسسة الاجور السنوية (١) (بالدنانير)	قائمة
بغداد	٤٧٠٦	٣٣٩٥٤	٧١	٣٣٦٦١٩٠
الموصل	٢٤٧٠	٨٠٣٢	٣٣	٣٤٤٢٤٠
البصرة	١٢٨٥	١٤٥١٩	١١٣	٨٢٥٧٩٨
الحلة	٢١٢٩	٦٢١١	٣٩	١٤٤٧٦٥
كربلاء	٢٠٩٠	٥١٢٧	٢٥	٢١٢٠٩٥
أربيل	١٤٦٤	٢٢٧٢	١٦	٥٠٦٥٣
العمارة	١٣٦٣	٢٤٦٨	١٨	٨٣٣٥٢
كركوك	١٣٢٨	٣٥٢٧	٢٧	١٧٣٣٧٨
الديليم	١٠٦٩	٤١٥٨	٣٩	٢٦٣٤٠٠
الكويت	١٠٢٤	١٨٨٩	١٨	٤٦٥٤٠
ديالى	١١٦٦	٢٣٠٩	٢٠	٤٥٤٨٠
المنتفك	٨٨٥	١٤٤٥	٢٦	٩١٤٧٥
السليمانية	٨٠٤	١٧٧٤	٢٢	٤٧٢٤٢
الديوانية	٦٧٧	١٩٦٦	٢٩	٦١٤١٦
المجموع	٢٢٤٦٠	٩٠٢٩١	٤٠	٥٧٥٦٠٤٢

ملاحظة (١) وتشمل المدخولات الناتجة عن بيع المنتجات والتصليلات

(١٨)

العراقية حسب الاولوية

مجموع المدخولات (بالدنانير)	كلفتة الزيت + الكهرباء	كلفتة الزيت + الكهرباء	محمل القوة بالحصان	قيمة الماكينة قيمتها بالدنانير	الاجرة لكل عامل
٢٢ر٠٨٨ر٩٨٤	٤٩٢ر٢٧٧	٩٩٣٣ر٣٢٦	١١٢ر٥٤٤	٨ر٨١١ر٩٢٢	١٠٠
٢ر٢١٦ر٦١٩	٤٤ر٨٥١	١ر١٩٦ر٢٠٧	٧ر٩٨١	٨٧٥ر٥٩٨	٤٣
٣ر٧١٧ر٠١٢	١٠٢ر١٨٢	١ر٣١١ر٨٥٩	٢٠ر٢٢٤	١ر٨٦٣ر٧٨٢	٥٧
١ر٥٠٩ر٨٧١	٤٠ر٤٠٩	٣٣٧ر٨٥٧	٦ر٢٣٥	٣٨٧ر٧٧٩	٢٣
١ر٣٨٠ر٨٤٧	٢٣ر٢٩٠	٤٣٣ر٦٢٥	٩ر٠٩٣	٧١٣ر٩٢٣	٤١
٤٦٢ر٩١٦	٢٣ر٠١٦	١٢٤ر١٤٢	٥ر١٨٩	١٨٤ر٥٢٨	٢٢
٦٧٣ر٩٢٦	٢٠ر٥٩٣	١٦٠ر٤٦٥	٢ر٧٦٦	٣٦٠ر٥٦٦	٣٤
٢ر٠٨٦ر١٦٥	٧٧ر١٨٠	٦٠٩ر١٣٧	٤ر٠٢٩	٢١٢ر٩٢١	٤٩
٢ر٣٣٢ر٨٢٧	٦٩ر٤١٢	٣٠٥ر٥٥٤	٩ر٥٢٠	٦٩٥ر١١٢	٦٣
٢٥٠ر٥٩٣	٣٠ر٠١١	٦٦ر٥٣٠	٥ر٦٢١	٥٥٥ر٢١٧	٢٥
٢٩٤ر٢٥٦	١٥ر٢٨٧	٧٧١ر٤١٧	٣ر٤٢٥	١٣٠ر١٦٨	٣٠
٣٥٩ر٢٣٧	٢٣ر٦٥٧	١٢٠ر٦٢٠	٢ر٦٧٣	٢١١ر٢٠٣	٣٧
٣٦١ر٧٤٣	٩ر٣٤٠	١٤٤ر٨٠٦	٧٢٥	٩٩ر٠١١	٢٧
٤٦٣ر١٠٢	٢٣ر٨٢٠	٢٠٨ر٣٥٨	٥ر٧٨٦	٥٥٦ر٠٢٣	٣١
٣٩ر١٩٨ر٠٩٨	٩٩٥ر٥٢٥	١٥ر٠٢٤ر٠٠٣	١٩٥ر٨٢٠	١٥ر٦٥٧ر٩١٣	٦٤

والمصادر الاخرى .

الجدول (١٩)
توزيع المؤسسات حسب الاحجام

الحجم عدد العمال	عدد المؤسسات	مجموع العمال
١	١٠١٥٧	١٠١٥٧
٢	٥٦٥١	١١٣٠٢
٣	٢٨٠٥	٨٤١٥
٤	١٣٨٣	٥٥٣٢
٥	٨٠٤	٤٠٢٠
٦	٤٣٢	٢٥٩٢
٧	٢٣٢	١٦٢٤
٨	١٨٢	١٤٥٦
٩	٨٧	٧٨٣
١٠	٩٨	٩٨٠
١١	٥٢	٥٧٢
١٢	٦٤	٧٦٨
١٣	٦٤	٨٣٢
١٤	٢٤	٣٣٦
١٥	٣٢	٤٨٠
١٦	٢٣	٣٦٨
١٧	١٢	٢٠٤
١٨	٣٨	٦٨٤
١٩	٢٦	٤٩٤
٢٠ - ٢٩	٦٨	١٥٨٢
٣٠ - ٣٩	٤٨	١٦٠٤
٤٠ - ٤٩	٢٠	٨٣٤
٥٠ - ٩٩	٦٣	٤١٦٥
١٠٠ - ١٤٩	٢٣	٢٦٩١
١٥٠ - ١٩٩	١٦	٢٦٥٤
٢٠٠ - ٢٤٩	٢٠	٤١٨٢
٢٥٠ - ٢٩٩	٥	١/٣١٥
٣٠٠ - ٣٩٩	١٥	٤/٦٩٥
٤٠٠ - ٤٩٩	٤	١٨٢٥
٥٠٠ - ٩٩٩	٨	٥٣٣٦
١٠٠٠ فما فوق	٤	٧٨٠٩
المجموع	٢٢٤٦٠	٩٠٢٩١

الجدول (٢٠)

المراحل الاربعة لمنهاج آرثر . دى . لتل

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
معمل نسيج الحرير	منسوجات الحرير	معمل الحرير	القرن العاشر
الاصطناعى	الاصطناعى	الاصطناعى	الفولاذ
معمل استخراج	طرق الفولاذ	الاثيلين	كلوريد
الكبريت			اليوليفينيل
معمل الورق	الاسمدة	اليوليتيلين	الصودة الكاوية
صناعات التمور			صناعات التمور

تحسين المنتجات الزراعية والمنتجات المعدنية ومواد البناء

٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ١٤٠٠٠٠٠٠٠ دينار ١٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار

المصدر :- تقرير شركة آرثر دى لتل حول منهاج الانماء الصناعى فى العراق

منهاج الانماء

النتائج السنوية	المبلغ المستثمر
بتوصيات آرثر . دي . لتل	(بملايين الديناري)
٧ ملايين باوند . الياف	انتاج خيوط والياف الحرير ٣٤٤
٣ ملايين باوند . غزل	الصناعي
٢٥ مليون متر مربع نسيج	معملين - لنسج ٢٥ مليون متر ٤٢٧
٧ ملايين متر مربع (غزل)	مربع وغزل ٧ ملايين متر مربع
١٠.٠٠٠ طن	الصودا الكاوية بالكلوئين ١٣
٨٣١٥ طن	
٩٠.٧٥٠ طن (١)	الكبريت ١٠٧
٢٥٠.٨٠٠ طن (١)	سلفات الامونيوم
٢١٤.٥٠٠ طن (١)	حامض الكبريتيك ٦١٥
٤٠ مليون باوند	افيلين ١٩٦
٣٥ مليون باوند	مولي افيلين ٣٥
١ مليون باوند	رغوف البولي افيلين ٠.٢
١ مليون باوند	أنايبب البولي افيلين ٠.٢
١٠ ملايين باوند	كلوريد البولي فينيل ٠.٩٦
مواد البناء	
متطلبات ١٩٦٠ :-	
القابلية الفعلية	الطابوق - البخار - $2 = 80 \times 0.25$
زيوت ٥٠٪	معدات التجفيف في ٨٠
	ماكينة + ٢٣ الى ٣٥
	ماكينة جديدة
	منتجات الكونكريت
٢٠٠ - ٣٠٠ متر في اليوم الواحد	المواد الخفيفة للخلط مع $4000 \times 0.4 = 1600$
٤٢٠٠ - ٤٧٠٠	السمنت 9×0.1
	طاحونة ورق ٧٨
	مجازر - بغداد ٣٦
	موصل ١٥
٦٠.٠٠٠ طن متري	صفائح الفولاذ ١٠١

(١) اوصى المصرف الدولي بطاقة قدرها ١٠.٠٠٠ طن من الكبريت ، و ٥٠٠٠ طن من سلفات الامونيوم
المصدر - ملخص عن تقرير آرثر دي ليتل وتقرير المصرف الدولي .

الصناعی فی العراق

تكاليف التشغيل السنوية (بملايين الدينانير)	العمال	الواردات المتوقعة
١٧١	ماهرين - ١٤٩٦ ساعة عمل تكاليف الانتاج - ١٩٢ فلس في اليوم غير ماهرين - ٧٤٦٠ ساعة ٢٠٨ فلسا) عمل في اليوم الامر يتوقف على التدريب أسعار الانتاج أعلى قليلا من أسعار الاستيراد	
٣٦٠ (تقريبا)	ماهرين - ٤٨ ساعة عمل (١٠٪ اذا بيع المنتج بسعر في اليوم غير ماهرين - ١٩٣ ساعة عمل في اليوم	
١٥٠ ٦٣٠	٣٦٣ ساعة عمل في اليوم ١٤٩٪ البيع بسعر ١١ ديناراً للطن ٤٢٨٪ البيع بسعر ١٥ ديناراً للطن ١٣٥٪ البيع بسعر ١٦ ديناراً للطن	
٤٩٠ ٣٠ ٢٠ ٢٠ ٢١٠	١٠٪ البيع بسعر ١٨٥١ فلس للباوند ١٧٪ البيع بسعر ١٠٨ فلس للباوند ٣٣٪ ٣٤٪ ١٦٥٪ البيع بسعر ٩٠ فلس للباوند	

فهي استخدام الايدي العاملة
طوال السنة

خمسون عاملا للوحدة

١٠٠ - ١٥٠ رجل (باستثناء جمع القصب)

و ٣٠٠٠ من حامض الكبريتيك .

الجدول (٢٢) الاستيرادات

المنتوج	١٩٥٤	تقدير ١٩٦٠ (ارثر لتل)	كمية الانتاج الموصى به من قبل آرثر لتل
الورق ومنتجات الورق	١٣٢٩٦	٢٥٠٠٠	٤٥٠٠
الطن المتري			
الخيزر الصناعى بالاطنان المتريه	٩٣٠	١٦٥٠٠	٣١٥٠
الخيوط	٤٩٩		١٣٥٠
الالياف	٦٠٠٠	١٥٠٠	٣٩٠٠
منسوجات تامه		٢٤٠٠	

الجدول (٢٣) المنهاج الريفي كما تمت الموافقة البدائية عليه^(١)

المنهاج الفرعية	منهاج الست سنوات	عدد العوائل (٢)
		المرحلة الاولى من منهاج الست سنوات (٢-٣ سنوات)
تحسين القرى الموجودة	دينار	دينار
مستوطنات جديدة فى اراضى جديدة	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
منهاج انشاء المؤسسات فى الوية	١٥٠٠٠	٥٠٠٠
العمارة والكوت والمنتفك والديوانية		
والبصرة	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠
المجموع	١٢٥٠٠٠	٣٢٥٠٠

- (١) لن تبدأ الاعمال الانشائية الا بعد مدة ١٢ شهرا على الاقل .
- (٢) الكلفة التقريبية للعائلة الواحدة :-
- (أ) التحسين ١٠٠ دينار
- (ب) مستوطنات جديدة ٢٠٠ دينار
- (ج) تأسيس المزارع ٣٠٠ دينار

الجدول (٢٤)

كشف الميزانية الموحدة

(بملايين الدينار)

١٩٥٥ - ٥٦ حقيقي	١٩٥٢ - ٥٣ حقيقي	١٩٤٩ - ٥٠ حقيقي	
المدخولات :-			
٥١٠	٥٠٥	٢٨٦	الميزانية الاعتيادية
١٢٢	٧٢	٦٦	المدورة
٥٩٢	٣١	٣٥	الميزانية المستقلة
(٢)٤٣٢	٢٩٠	-	منها لمجلس الاعمار
١١٩٨	٨٧٩	٣٨١	مجموع المدخولات (١)
المصروفات :-			
٥١٥	٤٤٥	٣٠٠	الميزانية الاعتيادية
١٢٣	٧٣	٧٣	الميزانية المدورة
٤٥٥	١٤٠	٣٤	الميزانية المستقلة
٢٩٥	٨٣	-	منها لمجلس الاعمار
١٠٦٧	٦٤٩	٤٠٢	مجموع المصروفات (١)

- (١) مع حذف الاشياء المذكورة المعروفة
- (٢) زائدا ٣٧ مليون دينار مدوره من السنة الماضية حسب التخمينات .
- المصدر - نشرة منظمة (لوكالة الاغاثة القابلية التابعة للامم المتحدة)
- (الربع سنوية المرقمة ١٣ لشهر نيسان ١٩٥٦)

الجدول (٢٥)

مصدر واردات الميزانية الاعتيادية

٥٦-١٩٥٥ التخمينية بملايين الدنانير %		٥٣-١٩٥٢ الحقيقية بملايين الدنانير %		٥٠-١٩٤٩ الحقيقية بملايين الدنانير %		مصدر الواردات
٤٥١	٢٣٠	٣٧٨	١٩١	٥٠٣	١٤٤	ضرائب غير مباشرة
(٣١١)	(١٥٩)	(٢٢٩)	(١١٦)	(٢٦٩)	(٧٧)	رسوم كمركية
(٦١)	(٣١)	(٧٧)	(٣٩)	(١٧٢)	(٤٠)	ضرائب زراعية
٥٩	٣٠	٧١	٣٦	١٢٩	٣٧	ضرائب مباشرة
٩٤	٤٨	٨٩	٤٥	١٣٣	٣٨	المصالح العامة
٤٠	٢١	٣٦	١٨	١٢٣	٣٥	ضرائب أخرى
	(٣١٩)		(٢٩٠)		(٢٥٤)	المجموع باستثناء النفط
٣٥٥	١٨١	٤٢٦	٢١٥	١١٢	٣٢	واردات النفط
١٠٠	٥١٠	١٠٠	٥٠٥	١٠٠	٢٨٦	المجموع

النسبة المئوية للضرائب من الواردات (باستثناء النفط)

٧٨٧	٧١٤	٧٧٠	جميع الضرائب منها
٩٢	٥٥	١٥٨	الضرائب المباشرة
٦٩٥	٦٥٩	٦١٥	الضرائب غير المباشرة

المصدر - النشرة الاقتصادية الربع سنوية المرقمة ١٣ لشهر نيسان ١٩٥٦ لوكالة
الاغاثة العالمية التابعة للأمم المتحدة ()

الجدول (٢٦)

معاملات المصرف المركزي والمصارف التجارية

(١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦)

بملايين الدينار العراقية

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥١	المصرف المركزي
(أ) ١٣٥٧	١٠٥٢	٤٠٦	الموجودات الاجنبية
(ب) ١٩٧	١٥٤	٦٧	طلبات على الحكومة
الالتزامات المالية :			
(ج) ١٢٣	١١٤	٩٠	المصارف التجارية
(ج) ٤٥٩	٤٣٩	٣٢٢	القطاع الاهلي
٧٢٧	٥٩٧	٣٤	مجلس الاعمار
المصارف التجارية			
(د) ٢١٦	٢١٨	١٣٧	الموجودات الاجنبية
(د) ١٨	١٥	٢٦	طلبات على الحكومة
(د) ٣١٩	٣١١	١١٣	طلبات على القطاع الاهلي

(أ) نهاية شهر تشرين الاول

(ب) نهاية شهر أيلول ١٩٥٦

(ج) نهاية شهر حزيران ١٩٥٦ .

(د) نهاية شهر مارت ١٩٥٦

المصدر - الاحصاءات العالمية - شباط ١٩٥٧

الجدول (٢٧)

مساهمة المصرف الصناعي بأسهم

من رؤوس أموال الشركات الاهلية

القيمة الاسمية بالدينار

٢٤٣٧٥٠/-	شركة السمنت العراقية
٣٠٠٠٠/-	شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة
٣٠٠٠٠/-	شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية
٢٢٥٠٠٠/-	شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة
٤٣٧٥٠/-	شركة الدباغة الوطنية المحدودة
٦٢٥٠٠/-	شركة كرى الانهر واحياء الاراضى المحدودة
٢٥٠٠٠٠/-	شركة صناعة الجوت العراقية المحدودة
٨٨٥٠٠٠	المجموع

المصدر - النشرة الربع سنوية وكالة الاغاثة العالمية التابعة للامم المتحدة المرقمة ١٣
لشهر نيسان ١٩٥٦ .

الجدول (٢٨)

المصرف الصناعي - القروض والتسديدات كما فـ (٣١) آذار

السنة	مجموع المبالغ المقرضة	عدد المقترضين	المبالغ المسددة الى المصرف الصناعي
في ١٩٥١-١٩٥٢	٧٧١,٧٥٣/-	٣٥١	٢١٦,٠٦٢/-
في ١٩٥٢-١٩٥٣	٦٥٦,٩٥٠/-	١٥٣	١٩١,٧٣٧/-
في ١٩٥٣-١٩٥٤	٧٣٤,١٤٠/-	١٨١	٣١٩,٩١٤/-
المجموع	٢,١٦٢,٨٤٣/-	٦٨٥	٨٠٧,٧١٣/-

المصدر - ملخص الاحصاء ١٩٥٣-١٩٥٤

ملاحظة - ان هذه الارقام تمثل فعاليات المصرف في جميع الاولوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار

الجدول (٢٩)

المصرف الزراعي - القروض والتسديدات لغاية آذار ١٩٥٤

السنة	مجموع المبالغ المقرضة	عدد المسلفين	المبالغ المسددة
في ١٩٥١-١٩٥٢	٢,٠٥٢,١٧١/-	٨,٧٧٠	١,٠٧٢,٢٧٣/-
في ١٩٥٢-١٩٥٣	٦٥٩,٨١٠/-	١,٢٤٦	١٤٦,٢٢٣/-
في ١٩٥٣-١٩٥٤	١,٣٥٣,٦٩٣/-	٢,١٨٦	٢٤١,١٤٨/-
المجموع	٤,٠٦٤,٦٧٤/-	١٢,٢١٢	١,٤٦١,٦٤٤/-

المصدر - وزارة الاقتصاد - ملخص الاحصاء ١٩٥٣ - ١٩٥٤

الجدول (٣٠)
مجمّل مدخولات العراق من العملة الاجنبية
بملايين الدنانير

	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
الانصف الاول في ١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	معاملات تقطاع النفط
٤٥٥٤٩	٩٣٧٢	٦٦٧٤	٥٥٤٣	٤٨٤٤	١٩٣٢	٧٤٢	البضائع والخدمات الاخرى
١٠٨١	١٥٨٠	٢٠٦٨	٢٣٠٤	٢٢٥٣	٢٣١٠	٢٦٠٣	الصاردات - تسليم ظهر الباخرة
٤٠٢٦	٩٠٨٠	٦٨٧٠	٥٦٩١	٤٨٦١	٤٣٢٤	٢٨٩٤	الواردات (سيف)
٠٢٩	٢٢٢	٠٢٧	٠٠٧	٠٨١	٠١٧	٤٣٠	الخدمات
٢٩٧٤	٧١٨٧	٤٨٢٩	٢٣٨٠	٢٦٨٩	١٠٢١	١٣٩	المجموع
٠٠٥	٠٨٧	٠٩٩	٠٩٢	١٢٥	٠٣٩	٠٨٣	المنح ورووس الاموال الاصلية الاخرى
٠٩٢	٠١٩	٠٧٠	٠٩٢	١١٢	٠٢١	٢٥٣	المنح الرسمية والقروض الطويلة الامد
٢٣٧	٢٤٠	٣٢١	٠١٦	١٢٨٧	٨٣٩	٢٩٣	صافي الاخطاء والسجور
٢٦٩٨	٧٣٢١	٤٣٣٩	٢٣٦٤	٣٧٣٩	١٨٨٨	٠٨٢	المجموع للقطاع الغير النفطي من (أى)
٨٥١	٢٠٥١	٢٣٣٥	٢١٧٩	١١٠٥	٠٤٤	٨٢٤	حركة النقل

المصدر - صندوق النقد الدولي الكتاب السنوى لميزان المدفوعات
جدول ٢ - المعاملات الدولية ١٩٥٠ - ١٩٥٥

الهوامش

- (١) بلغت قابلية الهند الاستثمارية في بداية مشروع الخمس سنوات الاولى حوالى (٦) بالمائة من الدخل القومى . ولا تعدو نسبة الاستثمار حتى فى ألمانيا - وهى أعلى نسبة فى العالم - (٢٨) بالمائة .
- (٢) انماء العراق الاقتصادى ، تقرير المصرف الدولى ، بالتيمور ١٩٥٢ .
- (٣) اعمار العراق - خطة للعمل - مجلس الاعمار العراقى ، ١٩٥٥ .
- (٤) إلا انه من الممكن وجود اختلاف يعود الى ان الغرض من بعض استيرادات الشركات هو سد الحاجات الآتية وليس الاستثمار المنتج .
- (٥) كان انخفاض الانتاج فى العربية السعودية من (٤ر٤) مليون طن الى (٢ر٨) مليون طن ، وفى الكويت من (٥ر١) مليون طن الى (٢ر٣) مليون طن .
- (٦) فأحواض النفط الافريقية الجديدة قد تقلل من طلب أقطار أوروبا الغربية على نفط الشرق الاوسط .
- (٧) الدكتور محمد جواد العبوسى - دراسة فى نظرية التخلف الاقتصادى - دراسات اقتصادية عن الشرق الاوسط ، ١٩٥٤ (الصفحتان ١٤٢ - ١٤٣) .
- (٨) ان قرض الثرثار الذى منح فى عام ١٩٥١ لا يشذ فى الحقيقة عما ذهبنا اليه أعلاه ، فقد ابرم ادراك مدى زيادة العوائد النفطية ، وجرت تصفيته بسرعة فيما بعد .
- (٩) اللورد سولتر - اعمار العراق - خطة للعمل ، نيسان ١٩٥٥ .
- (١٠) يقول اللورد سولتر : « على الرغم من ان المجلس قد صرف أقل بكثير مما خمّنه ، فعند مطالبة جهة ما بمشروع لم يرد فى المنهاج ، مهما كانت مزاياه الجوهرية ، كان الجواب اما رفضا لتقديم منحه للمشروع (وكان هذا الرفض مدعاة للأسف الشديد فى بعض الاحيان) ، أو تقديمها بشكل قرض ، اسميا على الاقل ، مما أدى الى حدوث ارتباك فى مالية المجلس » .
- (١١) ان القانون النافذ المفعول الآن هو القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل لقانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ .
- (١٢) من الواضح ان فى الجدول (أ) من القانون بعض النقص . فقد قدر فيه مجموع الايرادات لخمس سنوات بـ (٢١٥) مليون دينار ، فى حين ان مجموع المصروفات الواردة فى الجدول تبلغ (٣١٩ر٨٨١ر٢١٨) دينارا .

- (١٣) انماء العراق الاقصادى - بلتيمور ، ١٩٥٢ .
 (١٤) لقد تقرر ذلك قبل صدور تقرير آرثر دى ليتل .
 (١٥) الا ان الواردات قدرت ، مرة أخرى ، أقل بكثير من حقيقتها .
 (١٦) انه لمن الضرورى وضع احصاءات أكثر حسبا اقترح اللورد سولتر وبعثة البنك الدولى .

- (١٧) ان تقدير منظمة التعاون العالمية (الامريكية) للدخل القومى لسنة ١٩٥٥ هو (٩٦٠) مليون دولار ، أى ما يعادل (٣٤٣) مليون دينار .
 (١٨) راجع الفصلين الرابع والتاسع .
 (١٩) باستثناء محاصيل الرز فى الجنوب .

- (٢٠) لقد أخذت قياسات تصريف نهري دجلة والفرات منذ سنة ١٩٠٦ و١٩٢٤ على التوالى . وقد بلغ تصريف دجلة فى بغداد نحو (٣٨٨) مليار متر مكعبا بالسنة ، بينما بلغ تصريف نهر الفرات فى هيت (٢٦٤) مليار متر مكعبا بالسنة . وفيما يلى أرقام تصريف تقل عن المعدل للنهرين المذكورين فى بعض السنوات :

بمليارات الامتار المكعبة	دجلة	الفرات
١٩٢٥	١٩٨٩	١٦٨٥
١٩٣٠	١٥٨٧	١٢٨٠
١٩٣٢	٢٧٨٦	١٦٨٩
١٩٣٤	٢٧٨٣	١٧٨٨

وعلى النقيض من ذلك ، كانت تحدث فيضانات جسيمة منذ أقدم العصور . اما فى السنوات الاخيرة ، فقد تكررت هذه الفيضانات خلال فترات تتراوح بين العامين والثلاثة أعوام . وقد كان فيضان نهر دجلة فى عام ١٩٠٦ ، وفيضانات نهر الفرات فى عامى ١٩٢٩ و ١٩٤٨ من اسوأ الفيضانات التى عرفت حتى الآن .

- (٢١) ان الاضرار التى لحقها فيضان عام ١٩٥٤ بالطريق العام الرئيسى وحده كان اصلاحها قد كلف مبلغا قدره (٣٤٣) ألف دينار . اما مجموع الاضرار الناجمة عن الفيضان المذكور فقد قدرت بنحو (٢٥) مليون دينار .
 (٢٢) لضعفاته .

٩٠٦٠	(٢٣) نهر دجلة فى منطقة شرقايط
٣٥٠٠	الزباب الاسفل
١٢٥٦٠	
٩٠٠٠	اطرح من المجموع ما يستوعبه
٣٥٦٠	منخفض الشرائر .

- (٢٤) ان هذا الرقم قد أخذ من مطبوعات الحكومة العراقية (مشاريع

الرى الرئيسية (الصادر فى سنة ١٩٥٦ . اما تقرير مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ فيضع الرقم (٦١) ملايين متر مكعبا .

(٢٥) يشمل هذا (٣٨٨) مترا مكعبا من نهر دجلة ، (٢٦٤) مترا مكعبا من نهر الفرات . ان هذه الارقام هى معدل المجرى السنوى . وهذا المعدل مأخوذ من اخفض مستوى لسننتى الجفاف المتعاقبة ، وهى (٢٢٢) و (١٧٢) مترا مكعبا على التوالى (كما ذكره سولتر ، صفحة ١٧٤) .

(٢٦) دوكران	٦٨	بليون متر مكعب
دريندخان	٣٧	بليون متر مكعب
الجبانة	٣٢	بليون متر مكعب
	١٣٧	بليون متر مكعب

(٢٧) تقرير بعثة هيك ، الذى استشهد به سولتر فى (ص ١٧١ - ١٧٢) . وتقرير (نابن - تبت وأبت مكارثى) تقدر الاراضى المزروعة بـ (١٣) مليون مشاركة من مجموع (٢٢) مليون مشاركة من الاراضى القابلة للزراعة .

(٢٨) ان التركيز يقل فى اوقات الفيضانات . فان معدل التركيز $\frac{30}{10000}$ والذى هو اقل من الحد المباشر للخطورة $\frac{70}{10000}$ ، ولكن

تراكمه يؤدى الى اضرار . ثم ان للفرات الاسفل ، حيث يصل تصريف المياه ، درجة من التركيز تعادل $\frac{90}{10000}$ ، أى انها فوق درجة الخطر .

(٢٩) تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ص (٢٠٤) .

(٣٠) باستثناء الثرائ وأبو دبس .

(٣١) تقرير (نابن - تبت - وأبت - مكارثى) .

(٣٢) مذكرة منظمة الغذاء والزراعة عن الرى فى العراق ، طهران ، سنة ١٩٥٤ ، ص (١١) .

(٣٣) قتبست من تقرير اللورد سولتر ، (ص ١٨٠) .

(٣٤) مجلس الاعمار ووزارة الاعمار - التقرير السنوى للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الذى نشر فى سنة ١٩٥٧ . ان بعض الارقام تتضارب مع ارقام تقرير ثانى (مشاريع الرى الرئيسية) ، الذى نشر سنة ١٩٥٦ . فمثلا تكاليف مشروع الطويريج قدرت بـ (٦١٠٠٠) دينار لكل (٤١٣٠٠) مشاركة .

(٣٥) كما ذكره اللورد سولتر ، راجع (ص ٥٠) .

(٣٦) بالرغم من ان (٥٧٪) من السكان العاملين يزاولون الزراعة ، فان مقدار ما تضيع الزراعة الى الدخل القومى هو (٢٤٪) فقط . ان معدل

الرواتب والاجور لسكان المدن ، وعددهم مليونان ، هو (٦٥٢) مليون دينار ، أو (٣٢٦) دينار لكل شخص .

(٣٧) تقرير اللورد سولتر ، راجع (ص ٧٤) .

(٣٨) راجع الفصل التاسع ، المالية العامة وتعبئة الموارد .

(٣٩) قدم الاقتراح الاخير من قبل بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير (ص ١٠٣) .

(٤٠) استنادا الى تقرير (نابن - تبت - أبت مكارثي) ، هناك حوالي (٢٢) مليون مشاركة من الاراضي التي تروى سيحها ، منها (١٣) مليون مشاركة فقط مرواة ، وقسم منها مرواة جزئيا فقط .

(٤١) أنظر نشرة الحكومة العراقية - أسبوع الاعمار الثاني ١٩٥٧ (ص ٦١) .

(٤٢) من هذا العدد تم توطين (٣٠٢٣) عائلة في منطقة سنجار التي تعتمد على الامطار . ويبدو ان الفشل كان حليف معظم هؤلاء المستوطنين . كما يبدو ان ذلك أدى الى ضم مساحات كبيرة من الاراضي الاميرية الى أصحاب الاراضي الاغنياء . أنظر كتاب الدكتور وورنير (الاصلاح والتقدم الزراعي في الشرق الاوسط) .

(٤٣) باعطاء الشيخ حق اختيار نصف مجموع الاراضي له وللمستأجرين منه بصورة مباشرة .

(٤٤) قد يكون ، في هذه الحالة ، أمر فرض ضريبة أكثر تفاوتاً على استعمال الماء أعظم انصافاً ، وقد يسهل جمع هذه الضريبة كما هي الحال في مشاريع الهند التي سبق ذكرها .

(٤٥) لقد سبق ان وافق مجلس النواب عام ١٩٤٥ على مسودة قانون يسمح بتحقيق ذلك ، ولكنه لم ينل موافقة مجلس الاعيان ، فبذلك لم يصبح قانوناً .

(٤٦) مؤسسة الغذاء والزراعة ، مركز مشاكل الارض في الشرق الادنى ، العراق تشرين الاول ١٩٥٥ ، مشروع الريف رقم (٥) ، حسن محمد علي ، لجنة اعمار الاراضي الاميرية (توزيع الاراضي على المستوطنين) .

(٤٧) ونفس الشيء ينطبق على المساحات الجديدة التي تم توفيرها بواسطة مشاريع الري الجديدة . ففي مشروع المسيب الكبير ، مثلاً ، يحتمل ان تستفيد الاراضي الخاصة الشبه مملوكة أكثر من الاراضي الاميرية الصرفة التابعة للمستثمرين .

(٤٨) اذا ما رفضت وكالة التمويل الخارجي القيام بتمويل المشروع ما لم تفرض رسوما مناسبة عن تجهيز الماء (أو تزايد الضرائب) ، فقد يقبل أصحاب الاراضي عندئذ بالدفع باعتباره الوسيلة الوحيدة للحصول على حصتهم من المياه .

(٤٩) بي . جي . ويست ، مؤسسة الغذاء والزراعة (ملوحة التربة وعلاقتها في الاتجاهات الخاصة بالتوطين واستثمار الاراضي) (ص ٢) .
 (٥٠) ان الاجراءات المذكورة في القسم اللاحق حول موضوع « خطة زراعية عامة » الرامية الى زيادة القروض وتوفير الخدمات الفنية للفلاحين ، لها تأثير مماثل . ولكن لسوء الحظ سيكون عدد الذين ينتفعون منها قليلا .
 (٥١) أنظر « مذكرة حول فائض العمل الزراعي في العراق » الملحقة بهذا الفصل .

(٥٢) أنظر الفصل الخامس . ان ملحق العراق في مجلة « الايكونومست » يؤكد على أهمية بناء طريق رئيسي بهذا الشأن . بيد انه لا يمكن ان تحدث تأثيرات شاملة الا عن طريق برنامج أطول أمدا .
 (٥٣) أنظر عبارة اللورد سولتر البليغة في المقدمة .

(٥٤) راجع (ص ٤٥ - ٤٩) .

(٥٥) الفصل الخامس في منهاج ١٩٥١ - ١٩٥٦ الذي يتضمن تخصيص مليون دينار لرדם المستنقعات ، وهو ما اشتمل عليه الفصل الثالث في منهاج عام ١٩٥٥ .

(٥٦) الفصل التاسع في منهاج عام ١٩٥٥ ، الذي يتضمن تخصيص مبلغ قدره (١٢٥) مليون دينار لاهياء الاراضي الاميرية .

(٥٧) الفصل الثامن في منهاج عام ١٩٥٦ .

(٥٨) الامر الذي اتبع بصورة ناجحة بالنسبة للقطن .

(٥٩) لهذا الامر تأثير كبير على الخطة الصناعية .

(٦٠) تقرير منظمة اغاثة اللاجئين (ص ٨١) يقول ان المصروفات الرئيسية هي :

مخازن حبوب - البصرة	٢٦٠٠٠٠٠٠	دينار
الموصل	٣٧٥٠٠٠	دينار
بغداد	٣٠٠٠٠٠	دينار
أربيل	١٨٠٠٠٠	دينار
فلواذ	١٥٠٠٠٠	دينار

(٦١) جي . دبليو . جابمان ، الغابات وزراعتها في العراق ، ١٩٤٩ .
 ان وفد العراق للدورة الثامنة لمؤتمر مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية الذي عقد عام ١٩٥٥ ذكر ان هذه المساحة تبلغ (٥٠) كيلومتر مربعا ، وقد يعود سبب الاختلاف بين هذين الرقمين الى ان النار تتلف الغابات المخروطية فقط بصورة كاملة ، بينما لا تتلف الغابات النفضية الا الاخشاب فبذلك تجدد الغابات نفسها بنفسها .

(٦٢) هناك فهرست مذكور في ملحق الفصل الخامس .

(٦٣) جى • دبليو • جابمان ، الغابات وزراعتها فى العراق ، ١٩٤٩ (ص ١٣٥) .

لقد خمن مستر جابمان بان منطقة مساحتها (٥٥٠٠) كيلومتر مربعا ، يقع (٥٠٠) كيلومتر مربعا منها فى منطقة الغابات الاميرية الجبلية ، وما تبقى ، وهو (٥٠٠٠) كيلومتر مربعا ، من الارض الصالحة للزراعة والتي تصلها مياه الرى ، تقع فى السهول • ستدعو الحاجة لانتاج الخشب الكافى اذا ما اضيف الى ما تنتجه غابات البلوط الحالية من خشب ، لتجهيز سكان العراق ، الذين سيبلغ عددهم (١٠) ملايين فى المستقبل ، بما يلزمهم من الخشب • ان النقطة الثانية التى يجب ان تدرس هى : هل ان هذه المساحة من الارض الارض متوفرة ، وهل من المعقول ان يستغنى عنها لزراعة الاشجار كجزء من منهاج عام لتطوير استغلال الارض • انه ليس من الصعب ايجاد ما مساحته (٥٠٠) كيلو متر مربعا فى المنطقة الجبلية • ولكن هذه المساحة لا تمثل الا جزءا صغيرا من المساحة البالغة (١٧٢٠٠) كيلو متر مربعا ، وهى مساحة الارض التى تكسيها الغابات • بالاضافة الى ذلك ، فان أكثر من (٢٥٠٠) كيلو متر مربعا من هذه المساحة يتكون من مراعى جبلية أو شبه جبلية ، وهو الجزء الذى يعتبر صالحا لزراعة الاشجار المخروطية ذات الارتفاع العالى • وسيكون القسم المتبقى ، البالغة مساحته (٥٠٠٠) كيلومتر مربعا ، أولا ، من جزء صغير نسبيا من أرض تخصص لغرس أشجار القوغ والانواع الاخرى المشابهة التى تنمو بسرعة فى وديان المناطق الجبلية ، وثانيا ، من مزارع فى أراضى صالحة للزراعة تسقى بمياه الرى التى تقع فى السهول فاذا كان الرقم الذى يحدده مستر داوسون للاراضى الصالحة للزراعة فى العراق والبالغ (٩٢٢٠٠) كيلو متر مربعا هو رقم مقبول ، فان نسبة الارض اللازمة لزراعة الغابات تمثل (٥٤) بالمائة •

(٦٤) جى • دبليو • جابمان (منهاج لزراعة الغابات فى العراق) ١٩٥٧ (ص ١٩) •

(٦٥) المشاراة الواحدة = ٢٥ ر • هكتار •

(٦٦) جى • دبليو • جابمان - منهاج لزراعة الغابات فى العراق (ص ٢٠) •

(٦٧) ان المسافة بين حواجز الحماية اذا قيست بحالتها العمودية بالنسبة لاتجاه الرياح السائدة يجب ان تكون حوالى عشرين ضعفا بالنسبة لارتفاع الاشجار التى يراد حمايتها • ولكن هذا الرقم يمثل الحد الاعلى • فاذا كان ارتفاع الاشجار (١٥) مترا ، فان هذه المسافة ستكون (٣٠٠) مترا ويجب اكمال حماية الاشجار عن طريق تأسيس حواجز حماية موازية لاتجاه الرياح • وقد تبعد هذه الحواجز عن بعضها بمسافة (٦٠٠) مترا • واستنادا الى هذه الارقام ، فان نسبة المنطقة المزروعة التى يجب ان تخصص لحواجز الحماية ، اذا كان عرض هذه الحواجز (٥) أمتار فقط ، تكون حوالى (١١) بالمائة • اما اذا كان عرضها (٣٠) مترا ، فان هذه النسبة ستكون حوالى

- (٢٢) بالمائة . وهناك فى المنطقة الجافة جدا فى سمرقند مركز تجريبى حيث تشغل حواجز الحماية أكثر من (٨) بالمائة من المساحة الكلية للأرض .
- (٦٨) الرواسب فى نهر دجلة للدكتور فؤاد الخورى .
- (٦٩) تقرير البنك الدولى (ص ١٠٣) .
- (٧٠) تعطى الاغنام مثلا ساطعا لليون بين التكاليف الخاصة والعامة .
- (٧١) جى . دبليو . جابمان ، مشروع لتشجير العراق ، (ص ٢٤) .
- (٧٢) راجع (ص ص ٦٨ - ٦٩) .
- (٧٣) ولكن بنسبة (٤) بالمائة خلال دورة المياه التى هى (١٢) سنة تكون (٥٠) بالمائة من الاستثمار الاصلى ، مع العلم ان قسما من التكاليف ستصرف على عملية الصيانة ، فبذلك تكون مجردة من الفائض خلال مدة دورة المياه - النصف فقط .
- (٧٤) آرثر دى ليتل (خطة للتنمية الصناعية فى العراق) (ص ٤١) .
- (٧٥) ان كلفة العجينة الميكانيكية اقل ، فالمستوردة تكلف (١٠٠) دولارا أو (٣٥) دينارا ، ولكن العجينة الميكانيكية لصنع الورق ، كما هو مبين فيما بعد ، تصنع من القصب وليس من الخشب .
- (٧٦) مواد الخام لمزيد من الورق ، منظمة الغذاء والزراعة ، « دراسات علم الغابات ومنتجات الغابات » المجلد السادس ، روما ، ١٩٥٣ .
- (٧٧) راجع الفصل السابع للمزيد من المعلومات .
- (٧٨) راجع الفصل الرابع وملحقه عن مدى البطالة الزراعية .
- (٧٩) راجع الفصل السابع .
- (٨٠) جى . دبليو . جابمان ، استخدام وتدريب موظفى الغابات فى العراق ، بغداد ١٩٥٧ (ص ٢) .
- (٨١) قارن الفصل الرابع حول أهمية المشاريع الريفيه العامة .
- (٨٢) تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير (ص ٤٠ - ٤١) .
- (٨٣) الاستاذ ايفرسن - السياسة النقدية فى العراق (ص ١٤٦) .
- (٨٤) اللورد سولتر ، اعمار العراق ، (ص ١٦ - ١٧) .
- (٨٥) آرثر دى ليتل ، خطة للتنمية الصناعية فى العراق ، كمبردج ، ماسجوستس أيار سنة ١٩٥٢ (ص ٩) .
- (٨٦) لقد عرف هذا منذ أمد بعيد ، راجع ما بينه جى . ميردال .
- (٨٧) قارن الفصل الرابع الفقرة ١٤٨ والجدول (٢) .
- (٨٨) للحصول على تفاصيل عن توزيع الصناعة فى العراق راجع الجدولين (١٨ و ١٩) .

- (٨٩) تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ، انماء العراق
الاقتصادى (ص ١٣٢ - ١٣٣) .
- (٩٠) راجع الفصل الرابع .
- (٩١) الدكتور محمد جواد العبوسى - الدراسات الاقتصادية للشرق
الوسط لسنة ١٩٥٤ . دراسة نظرية التخلف الاقتصادى والتي تناولت
العراق بصورة خاصة .
- (٩٢) على شكل سعر صرف متفاوت مثلا .
- (٩٣) آرثر دى . ليتل (ص ١١) .
- (٩٤) راجع الفقرة (١٩٩) أعلاه .
- (٩٥) تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ، (ص ٢٩٤) ، اللورد
سولتر (ص ٧٤) ، وتقرير آرثر دى . ليتل (ص ٣٢٤ و ٣٦٣) .
- (٩٦) تقرير البنك الدولي ، (ص ٧٥) .
- (٩٧) اللورد سولتر ، اعمار العراق (ص ٧٤) .
- (٩٨) راجع ملحق الفصل السابع حيث توجد معلومات أوفى .
- (٩٩) تقرير شركة دى مارون اند موسينس المقدم الى الحكومة
العراقية حول الدراسة التمهيدية للعجينة والورق لسنة ١٩٥٣ .
- (١٠٠) اوصى تقرير آرثر دى . ليتل باستعمال مكائن فورد رينير
المستوردة بعد تصليحها . وكما ذكر فى (ص ٢٣٤) ان طريقة كالديكور
بومبليو لانتاج عجينة الورق ، بما فى ذلك الطرق الاخرى ، لم تكن ذات
فوائد اقتصادية ، ولم تصل حتى الآن للدرجة التى توصل اليها المعمل
التجربى .
- ان هذه الطريقة مستعملة حاليا وبنجاح فى ثمان معامل ببلدان مختلفة
- كالجائر ، والبرازيل ، والهند ، وايطاليا ، والمكسيك ، والفلبين ،
وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة .
- (١٠١) (ص ٢١٥) .
- (١٠٢) (ص ٢١٨) .
- (١٠٣) وفيما لو اثبتت الفحوص ، على ضوء المعلومات الحالية ،
صلاحية اكماتيس كوميونس لانتاج ألواح الخشب المضغوط ، فمن المحتمل
ظهور صعوبات فنية كبيرة أثناء الانتاج العملى ، فضلا عن الصعوبات التى
تنجم عن استعمال الاخشاب الاخرى مثل « بوبولوس نيكرا » ويوكاليتوس
كامالدولنسيزا » .
- (١٠٤) الفصل الخامس من مشروع اعمار منطقة البحر الابيض
المتوسط .
- (١٠٥) ان كثافة اليوكاليتوس كامالدولنسيزا تزيد على كثافة
البوبولوس نيكرا بحوالى (٥٠ ٪) .

- (١٠٦) التقرير الموجه الى الحكومة العراقية حول زراعة اليوكالبتوس .
- (١٠٧) اعداد العجائن وقصرها بالكبريت من اليوكالبتوس المزروع في اسرائيل (نشرة مجلس الاعمار الاسرائيلي المحلية لسنة ١٩٥٦) .
- (١٠٨) خطة لزراعة الغابات في العراق ، بغداد ، ١٩٥٧ .
- (١٠٩) راجع (ص ٢١٥) من تقرير آرثر دي . ليتل ، خطة للتنمية الصناعية في العراق .
- (١١٠) تقرير الحكومة العراقية عن الدراسة الاولى للورق وعجينة الورق منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، روما ، ايلول ١٩٥٣ .
- (١١١) ان (٣٧ر٥ ٪) من منتجات العجينة تفقد عادة (١٠ ٪) عند تحويلها الىحرير صناعي . وان انشاء مصنع لانتاج العجينة ، بسعة تتراوح بين (٤٠٠٠ - ٥٠٠٠) طن من العجينة القابلة للذوبان ، لن يكون اقتصاديا . ومع ذلك ، فليس هناك ثمة سبب يحول دون تأسيس مصنع لانتاج العجينة السكاوية التي تدخل في صناعة الورق بحيث تشتمل منتجات المصنع على العجينة القابلة للذوبان أيضا . غير ان السعة الاقتصادية للانتاج لمصنع من هذا النوع يجب ان لا تقل عن (١٥ر٠٠٠ - ٢٢ر٠٠٠) طن سنويا .
- (١١٢) ان حصة وزارة المعارف من الميزانية قد ارتفعت من (٢٦) مليون دينار ، في عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الى (٤٨) مليون دينار في عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وصار مجموع حصة الادارات المحلية التي كانت ضئيلة في السابق (٤) ملايين دينار في عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ و (٤٦) مليون دينار في عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وهكذا فقد ازداد مجموع الاعتمادات المالية للتربية القومية والمحلية (٢٦) مليون دينار بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٥ .
- (١١٣) راجع تقرير اللورد سولتر (ص ٨٩ - ٩٥) .
- (١١٤) سنة ١٩٥٤ .
- (١٥) سنة ١٩٥٣ .
- (١١٦) سنة ١٩٥٥ .
- (١١٧) هناك في الوقت الحاضر دلائل تشير الى وقوع مثل هذا الامر بالفعل .
- (١١٨) منظمة الاعمار والرفاه الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة . النشرة الدورية للتطور الاقتصادي رقم (١٣) ، ميزانيات الحكومة في بلدان الشرق الاوسط .
- (١١٩) ان المعاملات المالية العراقية تجري عن طريق عدد من الميزانيات المستقلة ، وأهم تلك الميزانيات هي ميزانية مجلس الاعمار المستقلة (التي سبق بحثها في الفصل الثالث) ، والميزانية العادية . وهناك ميزانيات ميناء البصرة ، سكة الحديد الحكومية وحفر الفاو وانحصار التبغ . كما ان هناك

(١٤) ميزانية مستقلة تختص كل منها ببعض الهيئات والمصالح الحكومية المستقلة وشبه المستقلة ، هذا كله الى جانب ميزانيات البلديات (وعددها ١٣٤) . ان أغلب هذه الميزانيات تحصل - اما مباشرة أو بصورة غير مباشرة - على قسم من عوائدها من الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة العامة ، أو بالعكس تساهم في إيرادات تلك الميزانية مما يفيض لديها من الاموال .

(١٢٠) الفصل الرابع .

(١٢١) تقدير لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

(١٢٢) (ص ١٧٦) .

(١٢٣) ميزانيات حكومات بلدان الشرق الاوسط (العراق) (ص ٩٧) ، نشرة منظمة اغاثة اللاجئين التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، مقتطفة من جريدة الشعب العدد الصادر في ٢٧ نيسان ١٩٥٣ .

(١٢٤) من مجموع المصروفات البالغة (٩) ملايين دينار :

١٦٦ مليون ديناراً انفق على الدفاع والامن الداخلي ،

٣٩٩ مليون ديناراً على الامور الداخلية وغيرها ،

٢٥٥ مليون ديناراً على المشاريع العامة .

و ٧٠ مليون ديناراً فقط انفق على التعليم ومشتقاته .

٤٠ مليون ديناراً على الصحة .

ومقدار المصروفات في عام ١٩٥٦ بلغت أقل بقليل من (١١٠) ملايين الدنانير .

(١٢٥) راجع تقرير آرثر دي . ليتل (ص ٣٢٧) .

(١٢٦) ان تقرير آرثر دي . ليتل لم يجعل المساهمة في هذه الشركة مقصورة على البنوك الاعلية ، وحيث ان مصرف الرافدين سيكون أيضاً من جملة المساهمين ، فان ملكية المؤسسة الجديدة ستكون حكومية في الامر الواقع .

(١٢٧) كانت أهمية الموجودات الاجنبية أكثر بكثير في الاعوام السابقة لسنة ١٩٥٠ . فان العراق شأنه شأن بقية الدول المتخلفة اقتصادياً ، قد صدر الجزء الأكبر من ادخاراته بسبب قلة فرض الاستثمار المناسب .

(١٢٨) راجع الفصل الثالث .

(١٢٩) راجع الفصل الثالث .

(١٣٠) تتضح لنا سياسة الاستيراد الحر من الحقيقة التالية وهي : ان أهمية الاستيرادات من منطقة العملات النادرة (غير الاسترلينية) قد استمرت في الزيادة ، على الرغم من استمرار القيود الرسمية على التحويل الخارجي . وحتى وان كانت الاستيرادات من منطقة العملات الصعبة لم تزل خاضعة لاجازة الاستيراد ، فان حصتها من الاموال المستوردة استمرت في الازدياد .

للمؤلف

١ - الشعب العراقي : نموه وتركيبه

١٨٦٧ - ١٩٤٧

نشر بالانكليزية فى مجلة

Oxford University Bulliten of Statistics

٢ - الحركات الوطنية والتطور الاقتصادى فى الشرق الاوسط

نشر بالانكليزية فى مجلة

Universities and Left Review

٣ - طلائع الثورة العراقية

العامل الاقتصادى فى الثورة العراقية الاولى

تحت الطبع

دراسات فى الاقتصاد العراقي

١ - التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى فى العراق الحديث

١٨٦٩ - ١٩٣٩

٢ - نحو اقتصاد وطنى موجه

الضمن

(٣٠٠) فلسا

LEHMAN LIBRARY

HC
497
.I7
B34

DEC 6 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58005374

HC497.I7 B34

Siyasat al-i mar al-